

Distr.: General
24 September 2012
Arabic
Original: English

الصكوك الدولية لحقوق الإنسان



وثيقة أساسية موحدة تشكل جزءاً من تقارير الدول الأطراف

جمهورية مولدوفا*

[١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١١]

* وفقاً للمعلومات الحالية إلى الدول الأطراف بشأن تجهيز تقاريرها، لم يتم تحرير هذه الوثيقة.

المحتويات

الصفحة	الفقرات		
٣	٩-١	أولاً - مقدمة
٥	١٥٢-١٠	ثانياً - معلومات عامة عن جمهورية مولدوفا
٥	٩٥-١٠	ألف - خصائص جمهورية مولدوفا السكانية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية .
٣٢	١٥٢-٩٦	باء - هيكل الدولة المؤسسي والسياسي والقانوني
٤٥	٢٥٣-١٥٣	ثالثاً - الإطار العام لحماية حقوق الإنسان وتعزيزها
٤٥	١٥٥-١٥٣	ألف - قبول المعايير الدولية لحقوق الإنسان
٤٦	١٧٧-١٥٦	باء - الإطار القانوني لحماية حقوق الإنسان على الصعيد الوطني
٥٢	٢١٠-١٧٨	جيم - إطار تعزيز حقوق الإنسان على الصعيد الوطني
٦٠	٢١٤-٢١١	دال - تقديم التقارير الوطنية
٦١	٢٤٤-٢١٥	هاء - معلومات عن عدم التمييز والمساواة وسبل الانتصاف الناجعة

أولاً - مقدمة

١- تقع جمهورية مولدوفا في الجزء الأوسط من أوروبا في شمال شرقي البلقان وتحتل مساحة قدرها ٣٣ ٨٤٣,٥ كلم^٢. وحتى ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١١، بلغ عدد السكان المستقرين ٤٠٠ ٥٦٠ ٣ ملايين نسمة. وفي ٢٧ آب/أغسطس ١٩٩١، أصبحت جمهورية مولدوفا دولة مستقلة وذات سيادة. ومنذ عام ١٩٩٢، أضحت جمهورية مولدوفا عضواً في الأمم المتحدة وعضواً في مجلس أوروبا منذ عام ١٩٩٥. وصدقت جمهورية مولدوفا على جميع معاهدات حقوق الإنسان الدولية الرئيسية على وجه التقريب وقبلت على نحو واسع الالتزامات الناشئة عنها وهي تقدم دورياً تقارير وطنية عن تنفيذها.

٢- وحسب تقرير التنمية البشرية (٢٠١٠)، بلغ مؤشر التنمية البشرية ٠,٦٢٣ - في فئة الدول ذات التنمية البشرية المتوسطة - فاحتل هذا البلد المركز ٩٩ من بين ١٦٩ بلداً وإقليماً أُجريت لها حسابات. وبين عامي ١٩٩٠ و ٢٠١٠، ارتفع مؤشر التنمية البشرية من ٠,٦١٦ إلى ٠,٦٢٣، أي بزيادة قدرها ١ في المائة أو بنمو سنوي متوسط يبلغ نحو ٠,١ في المائة.

٣- وحسب تقرير الفجوات القائمة بين الجنسين في العالم الذي أعده الخفيل الاقتصادي العالمي، تفاوتت رتبة جمهورية مولدوفا من حيث المساواة بين الجنسين في السنوات الماضية: المرتبة السابعة عشرة (٢٠٠٦) والحادية والعشرون (٢٠٠٧) والعشرون (٢٠٠٨) والسادسة والثلاثون (٢٠٠٩). وفي عام ٢٠١٠، احتلت مولدوفا المرتبة الرابعة والثلاثين في العالم والسادسة عشرة بين بلدان أوروبا وآسيا الوسطى. وحسب تقرير التنمية البشرية (٢٠١٠)، بلغ مؤشر عدم المساواة بين الجنسين ٠,٤٢٩ (٢٠٠٨) فاحتلت مولدوفا المرتبة ٤٠ من ١٣٨ بلداً أُجريت لها حسابات.

٤- وفي عام ٢٠٠٠، قدمت جمهورية مولدوفا التقرير الوطني الأولي بشأن تنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في مولدوفا. وفي عام ٢٠٠٦، قدمت الحكومة التقرير الموحد الجامع للتقاريرين الدوريين الثاني والثالث عن تنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في مولدوفا إلى اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة.

٥- وتمشياً مع التعليقات الختامية التي أبدتها اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة: جمهورية مولدوفا (٢٠٠٦)، يجب على الدولة الطرف أن تقدم التقرير الجامع للتقاريرين الدوريين الرابع والخامس في عام ٢٠١١. وتتضمن هذه الوثيقة معلومات عن تنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في مولدوفا منذ عام ٢٠٠٦ وحتى الآن، بينما تغطي المؤشرات الإحصائية الفترة بين عامي ٢٠٠٣ و ٢٠١٠ (عند توافرها) بغية رسم صورة أشمل عن التطور الذي حدث في هذا البلد مقارنة بالتقرير السابق. ووفق التشريع الوطني، استُخدمت البيانات الإحصائية الرسمية ونتائج الدراسات الاستقصائية المعتمدة في إعداد هذا التقرير.

٦- وأولي اهتمام خاص بالتوصيات التي قدمتها اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة استناداً إلى تقييم التقرير الموحد الجامع للتقريرين الدورين الثاني والثالث لجمهورية مولدوفا (انظر CEDAW/C/MDA/CO/3، بتاريخ آب/أغسطس ٢٠٠٦). وأعدت خطة العمل للفترة ٢٠٠٨-٢٠١١ بغية تنفيذ الأحكام المذكورة أعلاه.

٧- وأعدّ التقرير الموحد الجامع للتقريرين الدورين الرابع والخامس وفق الأحكام العامة الواردة في المادة ١٨ من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة بشأن شكل التقارير الدورية ومحتواها اللذين حددتهما اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة ووفق التوصيات الأخرى التي اعتمدها اللجنة لاحقاً. وروعت أيضاً التوصيات المتعلقة بمنهجية تحرير هذه التقارير (HRI/GEN/2/Rev.6، بتاريخ ٣١ حزيران/يونيه ٢٠٠٩). وعليه، يتألف هذا التقرير من جزأين هما: الوثيقة الأساسية المشتركة والتقرير بشأن تنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في مولدوفا.

٨- وأعدت وزارة العمل والحماية الاجتماعية والأسرة هذا التقرير، بالتعاون مع منسقي الشؤون الجنسانية ومتخصصين من الوزارات وغيرها من السلطات العامة المركزية وبمساعدة من مشروع الأمم المتحدة للمرأة المعنون "تمكين المرأة اقتصادياً بتعزيز قابليتها للتوظيف في مولدوفا". وتلقى المتخصصون المشار إليهم أنفاً تدريباً على معايير/مؤشرات إعداد التقارير المستمدة من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (آب/أغسطس ٢٠١٠، نيسان/أبريل ٢٠١١). وإلى جانب المشاورات بين الوزارات، أُجريت مشاورات مع المنظمات غير الحكومية الدولية والوطنية بدعم من مشروع الأمم المتحدة للمرأة بشأن عملية إعداد التقرير. ووضِع مشروع التقرير على الموقع www.mmpsf.gov.md على شبكة الإنترنت تحقيقاً لمبدأ المشاركة، وخضع للنقاش في مائدة مستديرة شارك فيها ممثلون للوكالات الحكومية والمنظمات غير الحكومية والهيئات الدولية العاملة في هذا المضمار (أيار/مايو ٢٠١١).

٩- وتمشياً مع التشريع الوطني، قُدم التقرير الموحد الجامع للتقريرين الدورين الرابع والخامس عن تنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في مولدوفا خلال اجتماع اللجنة الحكومية للمساواة بين الرجل والمرأة (حزيران/يونيه ٢٠١١) وجرى نقاش بشأنه في ذلك الاجتماع ووافقت عليه اللجنة الوطنية المعنية بالتقارير الأولية والدورية عن تنفيذ العهود الدولية التي تكون جمهورية مولدوفا دولة طرفاً فيها (حزيران/يونيه ٢٠١١). واستمعت اللجنة البرلمانية المعنية بالحماية الاجتماعية والصحة والأسرة إلى التقرير (تموز/يوليه ٢٠١١).

ثانياً - معلومات عامة عن جمهورية مولدوفا

ألف - خصائص جمهورية مولدوفا السكانية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية

١٠ - تدهور الوضع الديمغرافي في جمهورية مولدوفا تدهوراً عميقاً ومطرداً منذ النصف الأول من التسعينيات بفعل تغيرات سياسية واقتصادية واجتماعية ناجمة عن عملية الانتقال الاجتماعي والاقتصادي. ولا يقتصر الضرر على جمهورية مولدوفا وحدها، فجميع بلدان أوروبا الجنوبية الشرقية، على وجه التقريب، كانت عرضة لتغيرات ديمغرافية سلبية في معظم الحالات.

١١ - وخلال الفترة ٢٠٠٣-٢٠١٠، حدثت تغييرات أساسية في تطور الأوضاع الديمغرافية في مولدوفا، فازداد الوضع الديمغرافي سوءاً إذ تواصل انخفاض عدد السكان بفعل النمو الطبيعي السالب وازدياد الهجرة^(١) (الجدول ١، المرفق الأول). ويرتبط انخفاض عدد السكان والتدهور في هيكل أعمارهم بالخصوبة والهجرة الخارجة ومعدل وفيات السكان العام. وفي الوقت ذاته، ظل معدل الولادة ينخفض فلم يحقق التوازن في هيكل الأعمار وازدادت الشيخوخة بين السكان حدة.

١٢ - ووصل عدد السكان المستقرين في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١١ إلى ٤٠٠ ٥٦٠ ٣ ملايين نسمة منهم ٤٨١ ٧٠٠ مليون من سكان الحضر و٢ ٠٧٨ ٧٠٠ مليون نسمة من سكان الريف. وتبلغ نسبة النساء من عدد السكان الكلي ٥١,٩ في المائة، وهو رقم يمثل انخفاضاً طفيفاً بالمقارنة مع بداية السنة حين بلغت نسبة النساء ٥٢,١ في المائة.

الجدول ١

عدد السكان المستقرين، عند بداية السنة

٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	
٣٥٦٠,٤	٣٥٦٣,٧	٣٥٦٧,٥	٣٥٧٢,٧	٣٥٨١,١	٣٥٨٩,٩	٣٦٠٠,٤	٣٦٠٧,٤	عدد السكان الكلي بالآلاف
								مقسماً حسب:
٤٨,١	٤٨,١	٤٨,١	٤٨,١	٤٨,١	٤٧,٩	٤٧,٩	٤٧,٩	- الرجال، بالنسبة المئوية
٥١,٩	٥١,٩	٥١,٩	٥١,٩	٥١,٩	٥٢,١	٥٢,١	٥٢,١	- النساء، بالنسبة المئوية
								مصنفاً حسب:
٤١,٦	٤١,٤	٤١,٤	٤١,٣	٤١,٣	٤٠,٩	٤١,٠	٤١,٠	- المناطق الحضرية، بالنسبة المئوية
٥٨,٤	٥٨,٦	٥٨,٦	٥٨,٧	٥٨,٧	٥٩,١	٥٩,٠	٥٩,٠	- المناطق الريفية، بالنسبة المئوية
٠,١-	٠,١-	٠,١-	٠,٢-	٠,٢-	٠,٣-	٠,٢-	٠,٣-	معدل نمو السكان، بالنسبة المئوية
١١٧,٣	١١٧,٤	١١٧,٥	١١٧,٧	١١٨,٠	١١٨,٣	١١٨,٦	١١٨,٨	الكثافة السكانية
								حصة السكان البالغة أعمارهم:
١٦,٤	١٦,٧	١٧,١	١٧,٦	١٨,٢	١٨,٣	١٩,٠	١٩,٨	صفر-١٤ سنة
١٠,٠	١٠,١	١٠,٢	١٠,٣	١٠,٣	٩,٨	٩,٩	٩,٩	٦٥ سنة فأكثر

المصدر: المكتب الوطني للإحصاء.

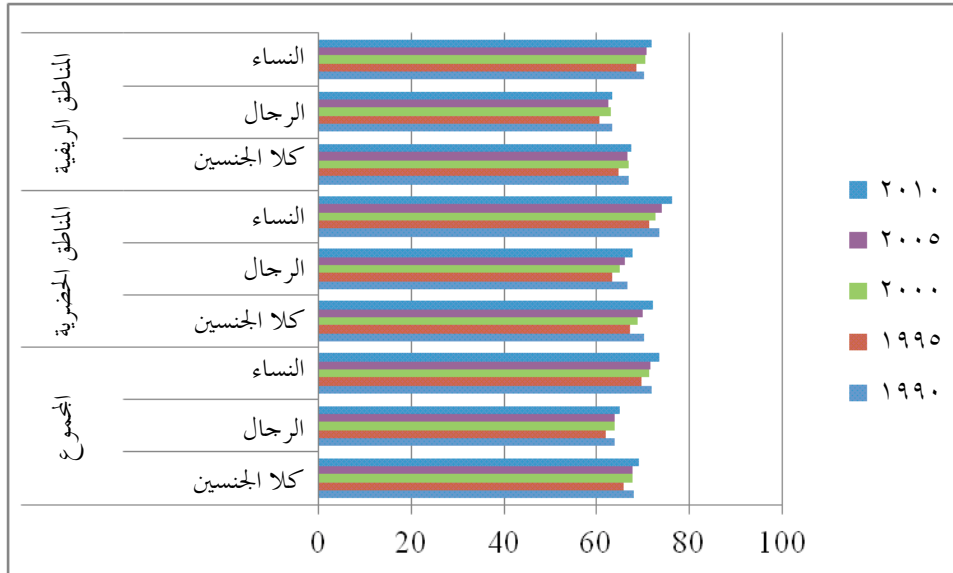
(١) منذ عام ١٩٩٧، لا تتضمن الإحصاءات معلومات من الضفة الشمالية لنهر نيسسترو (Transnistria).

١٣- واستُمدت بيانات توزُّع السكان حسب الدين واللغة والجنسية من إحصاء السكان الذي أُجري في عام ٢٠٠٤ وهي مضمنة في المرفقات (٢-٤). وعليه، يتكون أغلب السكان من المسيحيين الأورثوذوكس (٩٣ في المائة). ومن حيث الجنسية، يمثل المولدوفيون أغلبية السكان (٧٦,٥ في المائة) بينما تبلغ نسبة السكان الروس (١١,٣ في المائة) والأوكرانيين (٥,٥ في المائة).

١٤- وتكشف ديناميات العمر المتوقع بين عام ١٩٩٠ و٢٠١٠، المحللة وفق فترات زمنية قدرها خمس سنوات، عن ازدياد ملموس في عمر المرأة المتوقع بمقدار ٢,٧٧ سنة في المناطق الحضرية و١,٤٦ سنة في المناطق الريفية. وفي الوقت نفسه، انخفض العمر المتوقع في عام ١٩٩٥ حسب المناطق ونوع الجنس ثم ارتفع ارتفاعاً تدريجياً (الشكل ١).

الشكل ١

العمر المتوقع عند الولادة، حسب المناطق، نوع الجنس، في أعوام ١٩٩٥، ٢٠٠٠، ٢٠٠٥ و٢٠١٠



المصدر: المكتب الوطني للإحصاء.

١٥- وبلغ العمر المتوقع عند الولادة لكلا الجنسين ٦٩,١ سنة في عام ٢٠١٠، أي بزيادة تقارب سنة واحدة مقارنة بعام ٢٠٠٣ (الجدول ٢، المرفق الخامس). وفي الوقت الحالي، يبلغ متوسط العمر المتوقع عند الولادة ٦٥,٠ سنة للرجال و٧٣,٤ سنة للنساء. غير أن مستوى هذا المؤشر يعتبر أقل في جمهورية مولدوفا من نظيره في دول الاتحاد الأوروبي. ويفوق العمر المتوقع للنساء مثيله لدى الرجال بمقدار ٨,٤ سنوات وهو يتأثر بمعدلات وفيات الأطفال الذكور في سنوات الحياة الأولى وبالمستوى المرتفع من وفيات الرجال المبكرة بسبب عوامل اجتماعية - ثقافية.

الجدول ٢
العمر المتوقع ومعامل الخصوبة

٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	
								متوسط العمر المتوقع عند الولادة، كلا الجنسين
٦٩,١	٦٩,٣	٦٩,٤	٦٨,٨	٦٨,٤	٦٧,٩	٦٨,٤	٦٨,١	كلا الجنسين
٦٥,٠	٦٥,٣	٦٥,٦	٦٥,٠	٦٤,٦	٦٣,٨	٦٤,٥	٦٤,٥	الرجال
٧٣,٤	٧٣,٤	٧٣,٢	٧٢,٦	٧٢,٢	٧١,٧	٧٢,٢	٧١,٦	النساء
١,٣١	١,٣٣	١,٢٨	١,٢٦	١,٢٣	١,٢٢	١,٢٦	١,٢٢	معامل الخصوبة

المصدر: المكتب الوطني للإحصاء، وزارة الصحة.

١٦- وبسبب اختلاف مستويات الوفيات، فاق متوسط الأعمار في المناطق الحضرية نظيره في المناطق الريفية بمقدار ٣,٥ سنوات في حالة الرجال و٣,٢ سنوات في حالة النساء.

١٧- وأدى انخفاض معدل الولادة ونسبة الهجرة العالية إلى إنقاص عدد الشباب من السكان، مما أسفر تلقائياً عن ارتفاع نسبة المسنين من السكان وازدياد الشيخوخة بينهم، ففي عام ٢٠١٠، بلغت نسبة من هم دون سن العمل ١٧,٨ في المائة (٢٠٠٩ - ١٨,٢ في المائة، ٢٠٠٨ - ١٧,١ في المائة) ونسبة من هم في سن العمل ٦٦,٧ في المائة (٦٥,٥ في المائة في عام ٢٠٠٩) ومن تجاوزوا سن العمل ١٥,٥ في المائة (١٥,٣ في المائة في عام ٢٠٠٩).

١٨- وفي عام ٢٠١٠، بلغ معامل الشيخوخة ١٤,٤ في المائة. وتصدر الإشارة إلى أن ظاهرة الشيخوخة أكثر انتشاراً في المناطق الريفية حيث تبلغ حصة المسنين الذين بلغوا سن الستين أو جاوزوها ١٥,٢ في المائة من السكان مقارنة بنسبة ١٣,٢ في المائة في المناطق الحضرية. وللنساء الغلبة بين من بلغوا سن الستين من أعمارهم أو تجاوزوها، إذ تبلغ نسبتهم ١٦,٨ في المائة مقارنة بنسبة ١١,٨ في المائة للرجال. (المرفق الأول). وتمثل النساء المسنات ١٧,٩ في المائة من مجموع النساء في المناطق الريفية. وتجاوز هذا المؤشر المستوى الأقصى الحرج في ١١ مقاطعة (من ٣٢ مقاطعة). ولذلك، ينبغي أن تستند المفاضلة في تقديم الرعاية المقدمة لا على الكثافة السكانية بل على الفئات العمرية، ومن ثم زيادة التركيز على المسنين حتى تصبح الشيخوخة آمنة ومفعمة بالحيوية.

١٩- ويصل العمر المتوقع بعد بلوغ سن التقاعد إلى ٢٠,٥٢ سنة للنساء و١٣,٨٨ سنة للرجال. ويتضح من البيانات أن النساء شكّلن زهاء ٦٠ في المائة من مجموع المتقاعدين خلال الفترة المشمولة بالتقرير (المرفق ٦) ومثلن نسبة عالية بين المتقاعدين بسبب كبر السن أو الإعاقة وبين الأراامل أو من بلغوا سن المعاش في الخدمة المدنية. وتمثل النساء أقلية بين المتقاعدين من أعضاء الحكومة الحاليين والسابقين والمسؤولين المنتخبين على الصعيد المحلي وهي حالات يتحكم فيها الوضع الاجتماعي والوظيفي.

٢٠- وستبدأ الموجة العالية من الشيخوخة في عام ٢٠١٤ عندما تتساوي في هرم الأعمار نسبة الأشخاص في الفئة العمرية صفر-١٤ سنة مع نسبة من بلغوا سن الستين أو تجاوزوها. ويتوقع عندئذ أن تتناقص أهمية العامل الأول بينما يزداد وزن العامل الثاني بإطراد طوال الفترة الخاضعة للتقدير حتى عام ٢٠٥٠. وتمثل الشيخوخة توجهاً ديمغرافياً هيكلياً ينطوي على عواقب اجتماعية واقتصادية حسيمة تؤثر على ميزانيات الدولة وعلى السكان. ولا ريب في أن المعاشات التقاعدية وخدمات الصحة هي أشد المجالات تضرراً من ذلك. وسيستدعي اختلال التوازن الجنساني في أكثر فئات السكان هشاشة مثل المسنين بذل مزيد من الجهد في الخدمات الطبية والنفسية والاجتماعية التي تخصص فيها المرأة في أغلب الأحيان.

٢١- واتسم تطور الأوضاع الديمغرافية في عام ٢٠١٠ بحدوث تراجع في تناقص عدد السكان الناشئ عن أسباب طبيعية (من ٦,٦ آلاف في عام ٢٠٠٣ إلى ٣,٣ آلاف في عام ٢٠١٠) وزيادة في معدل الخصوبة الذي سجل أعلى قيمة في هذا المؤشر في السنوات العشرة الماضية (الجدول ٢).

٢٢- وفي عام ٢٠١٠، بلغ عدد المواليد الأحياء ٤٧٤ ٤٠ مولوداً بزيادة ٣٢٩ مولوداً (أقل من ٠,٨ في المائة) عن عام ٢٠٠٩ و٤٠٠٣ مواليد (١١ في المائة) عن عام ٢٠٠٣. ووصل معدل الولادة إلى ١١,٤ مولوداً جديداً في عام ٢٠١٠ بينما كان عدد المواليد الجدد ١٠,١ مواليد في عام ٢٠٠٣ لكل ١٠٠٠ ساكن (الجدول ٣). وفاق معدل الولادة في المناطق الريفية نظيره في المناطق الحضرية: ١٢,٢ في المائة و١٠,٢ في المائة على التوالي في عام ٢٠١٠ مقارنة بنسبة ١٢,٤ و١٠,١ في المائة على التوالي في عام ٢٠٠٩ و١١,٢ في المائة و٨,٦ في المائة على التوالي (المرفق السابع). ولئن كان عدد المواليد الجدد قد ارتفع في الستين الماضيتين، فلا يزال مؤشر معدل الولادة دون مستوى التناسل الطبيعي اللازم لتعاقب الأجيال بنسبة ٤٠ في المائة.

٢٣- ويقل عدد المواليد الجدد من البنات في كل عام عن أمثالهم من الأولاد (الجدول ٣).

الجدول ٣

معدل الولادة في جمهورية مولدوفا حسب نوع الجنس (لكل ١٠٠٠ ساكن)

بما فيه:		بما فيه:			بما فيه:				
بنات	أولاد	مناطق ريفية	بنات	أولاد	مناطق حضرية	بنات	أولاد	المجموع	
١٠,٢	١٢,١	١١,٢	٨,٠	٩,٣	٨,٦	٩,٣	١٠,٩	١٠,١	٢٠٠٣
١٠,٦	١٢,٣	١١,٥	٨,٧	١٠,٣	٩,٤	٩,٨	١١,٥	١٠,٦	٢٠٠٤
١٠,٦	١٢,٢	١١,٥	٨,٦	٩,٩	٩,١	٩,٨	١١,٣	١٠,٥	٢٠٠٥
١٠,٦	١٢,٢	١١,٤	٨,٦	٩,٨	٩,٢	٩,٨	١١,٢	١٠,٥	٢٠٠٦
١٠,٩	١٢,٣	١١,٦	٨,٤	١٠,٢	٩,٣	٩,٩	١١,٤	١٠,٦	٢٠٠٧
١١,٢	١٢,٤	١١,٨	٨,٨	١٠,٦	٩,٧	١٠,٢	١١,٧	١٠,٩	٢٠٠٨
١١,٧	١٣,١	١٢,٤	٩,٢	١١,١	١٠,١	١٠,٦	١٢,٣	١١,٤	٢٠٠٩
١١,٦	١٢,٧	١٢,٢	٩,٣	١١,٣	١٠,٢	١٠,٦	١٢,١	١١,٤	٢٠١٠

المصدر: وزارة الصحة.

٢٤- وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، زاد عدد الأطفال المولودين خارج نطاق الزواج وانتشرت هذه الظاهرة في المناطق الريفية (المرفق السابع). ولا يحدد القانون في جمهورية مولدوفا وضع الأم العزباء. وتقوم الرعاية الاجتماعية لجميع الأسر التي لديها أطفال على مبدأ العدالة الاجتماعية وتقييم موارد الأسر وليس على الانتماء إلى فئة سكانية.

٢٥- ويضع معدل الوفيات البالغ ١٢,٣ في المائة جمهورية مولدوفا في فئة بلدان جنوب شرق أوروبا. بيد أن هذا المؤشر أعلى نسبياً من متوسط معدل الوفيات في الاتحاد الأوروبي البالغ ٩,٧ حالات وفاة لكل ساكن. ولذلك، ظل نمو السكان الطبيعي سلبياً بنسبة ناقص ٠,٩ في المائة (المرفق الثامن) رغم محافظة معدل الولادة في عام ٢٠١٠ على مستواه في عام ٢٠٠٩.

٢٦- وزاد معدل الوفيات العام في جمهورية مولدوفا في السنوات الماضية: من ١١,٩ حالة وفاة (٢٠٠٣) إلى ١٢,٣ حالة وفاة (٢٠١٠) لكل ١٠٠٠ ساكن (الجدول ٤)، وهو معدل أعلى من رصيفه في عام ٢٠٠٠ الذي بلغ ١١,٣ حالة وفاة لكل ١٠٠٠ ساكن.

الجدول ٤

معدل الوفيات

٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣
١٢,٣	١١,٨	١١,٨	١٢,٠	١٢,٠	١٢,٤	١١,٦	١١,٩
معدل الوفيات لكل ١٠٠٠ ساكن							

المصدر: المكتب الوطني للإحصاء.

٢٧- ويفوق معدل وفيات الرجال (١٣,٥ في المائة) نظيرة بين النساء (١١ في المائة) (المرفق الثامن). وفي الفئة العمرية ٢٥-٣٩ سنة، يفوق هذا المؤشر بين الرجال رصيفه بين النساء بثلاثة أمثال وبمقدار الضعفين في الفئة العمرية ٤٠-٦٩ سنة^(٢).

٢٨- وفي عام ٢٠١٠، بلغ عدد حالات الزواج المسجلة ٢٦,٥ ألف حالة، بانخفاض قدره ١,١ في المائة عن عام ٢٠٠٩. وبذلك، يبلغ عدد الزيجات ٧,٤ زيجات لكل ١٠٠٠ ساكن، بزيادة في نسبة الزواج قدرها ٠,٥ نقطة مقارنة بعام ٢٠٠٣. وينتمي أغلب المتزوجين في عام ٢٠١٠ إلى الفئة العمرية ٢٠-٢٤ سنة (٣٤,٦ في المائة من الرجال و٤٧,٩ في المائة من النساء). ويبلغ متوسط عمر الرجال عند الزواج الأول ٢٦ سنة و٢٤ سنة بين النساء.

٢٩- وفي عام ٢٠١٠، بلغ عدد حالات الطلاق المسجلة رسمياً ١١,٥ ألف حالة (أقل من عام ٢٠٠٩ بنسبة ٣,٢ في المائة). بمتوسط قدره ٣,٢ حالات طلاق لكل ١٠٠٠ ساكن، أي بانخفاض قدره ٠,٩ نقطة من معدل الطلاق في عام ٢٠٠٣. ويُظهر تطور هذا المؤشر ازدياداً في عدد حالات الطلاق عندما تكون مدة الزواج أقل من ٥ سنوات أو أكثر من ٢٠ سنة.

(٢) Green Paper of the Population of the Republic of Moldova / National Commission for Population Development. UNFPA. Chisinau, 2009. www.unfpa.md

٣٠- وفي عام ٢٠١٠ بلغ معدل الزواج ٧,٤ زيجات لكل ١٠٠٠ ساكن وانخفض عدد الزيجات بنسبة ١,١ في المائة. وبلغ معدل الطلاق ٣,٢ حالات طلاق لكل ١٠٠٠ ساكن وهبط عدد حالات الطلاق بنسبة ٣,٢ في المائة مقارنة بعام ٢٠٠٩ (المرفق التاسع).

٣١- ويتأثر الوضع الديمغرافي أشد التأثير بالهجرة الخارجة وهي أمر مألوف بين الشباب والراشدين من السكان بوجه أخص، مما يساهم في ازدياد شيخوخة السكان. وحسب الإحصاءات الرسمية، هاجر ٥٣٥٩١ شخصاً في الفترة ٢٠٠٣-٢٠١٠ من البلاد للإقامة في الخارج بشكل دائم، وهاجر إلى البلاد ١٦ ٦٩١ مواطناً أجنبياً وأعيد ١٣ ٥٢٦ شخصاً إلى مواطنهم (المرفق العاشر).

٣٢- ورغم الصعوبات الناجمة عن الأزمة المالية العالمية، لم يتغير عدد المهاجرين تغيراً ملموساً خلال الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩. فحسب إحصاء قوة العمل، بلغ عدد العاملين أو الباحثين عن عمل في الخارج ٣١١ ألف شخص، أي ٢٧,٣ في المائة من مجموع السكان النشيطين اقتصادياً (الجدول ٥).

الجدول ٥

الأشخاص العاملون بالخارج

السنة	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠
عدد الأشخاص بالآلاف	٢٩١,٠	٣٤٥,٠	٣٩٤,٥	٣١٠,٠	٣٣٥,٠	٣٠٩,٧	٢٩٤,٩	٣١١,٠
رجال	١٩٩,٠	٢٣١,٠	٢٦٢,٨	١٩٧,٠	٢١٩,٠	٢٠١,٥	١٨٥,٨	١٩٨,٠
نساء	٩٢,٠	١١٤,٠	١٣١,٧	١١٢,٠	١١٦,٠	١٠٨,٣	١٠٩,١	١١٣,٠

المصدر: المكتب الوطني للإحصاء.

٣٣- وفي السنوات الماضية، كان أغلب المهاجرين من الرجال (قرابة ٣٠ في المائة من الرجال النشيطين) الذين أخذوا يعودون إلى موطنهم في عام ٢٠٠٩ بينما ظلت النساء يغادرن البلاد بحثاً عن عمل^(٣).

٣٤- وتُظهر الدراسات أن متوسط عمر المهاجرين يبلغ ٣٥ سنة، وبنسبة تصل إلى ٦٤,٦ في المائة في المناطق الريفية، منهم ٧٢,٩ في المائة من الرجال. ويهاجر الرجال، في المقام الأول، إلى الاتحاد الروسي وأوكرانيا (٤,٦١ في المائة) بينما تفضل النساء الهجرة إلى غرب أوروبا وإسرائيل وتركيا. وتعتبر إيطاليا الوجهة المفضلة بين جميع بلدان الاتحاد الأوروبي حيث عمل ١٨,٣ في المائة من مجموع المهاجرين في الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٨. وتبلغ نسبة المهاجرات إلى هذا البلد ٧٠,١ في المائة. وظلت هذه النسبة دون تغيير خلال الفترة ٢٠٠٩-٢٠١٠^(٤).

(٣) التقرير الوطني عن التنمية البشرية: جمهورية مولدوفا من الإقصاء الاجتماعي إلى التنمية البشرية الشاملة للجميع/برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، شبسانو ٢٠١١ www.undp.md

(٤) Labor migration, NBS. Chisinau, 2008

٣٥- ويشير الخبراء إلى أن الهجرة تتعلق بالرجال إلى حد كبير وأن النساء يمثلن الأسر "المتضررة" منها في كثير من الأحيان. ويمثل المسنون نسبة أعلى في فئة الأسر "غير المتضررة" من الهجرة وهي الفئة التي تسمى بالفئة "النسوية" نظراً لارتفاع العمر المتوقع بين النساء^(٥).

٣٦- ونظراً لشيخوخة السكان، ينبغي أن تؤخذ في الحسبان طبيعة عملية الهجرة وخصائص السكان المهاجرين من حيث أنواعهم وأعدادهم وكثافة الهجرة ومدتها ووجود مهاجرين محتملين في البلاد واستعداد المهاجرين للعودة إلى بلادهم أو عزوفهم عن ذلك وأن تُراعى أيضاً الجوانب الأخرى التي تُحدث تغييرات ملموسة في السيرورات الديمغرافية والاقتصادية.

٣٧- وفيما يلي الخصائص المميزة للأسر المعيشية: استقرار نسبي في حصة الأسر التي تعولها المرأة. وإضافة إلى ذلك، ظل مؤشر النساء اللاتي يعلن أسراً في مجموع الأسر وحيدة الوالدين في ٢٠٠٨-٢٠٠٩ مستقرًا نسبيًا (الجدول ٦).

الجدول ٦

الخصائص المميزة للأسر المعيشية

٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	
٢,٦	٢,٧	٢,٦	٢,٧	٢,٨	حجم الأسر المتوسط، نسبة الأسر من السكان
٣٩,٩	٣٩,٧	٤١,٤	٤١,٢	٣٧,٢	حين تعول الأسرة امرأة، نسبة مئوية
٢,٠	٢,٣	٢,٥	٣,١	٢,٦	حصة الأسر التي يعولها والد وحيد ولديها أطفال، نسبة مئوية
٨٩,١	٨٧,٦	٨٧,٧	٩٠,٤	٨٦,٣	النساء اللاتي يعلن أسراً في جميع الأسر وحيدة الوالدين، نسبة مئوية

المصدر: المكتب الوطني للإحصاء.

٣٨- وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، استهدفت السياسة الاقتصادية المطبقة في جميع مجالات النشاط في جمهورية مولدوفا دعم الاستقرار الاجتماعي - الاقتصادي ومواصلة الإصلاحات وإنعاش الاقتصاد وتوسيع نطاق القطاع الخاص وإعادة هيكلة الوحدات الاقتصادية وتعزيز الانضباط الضريبي وتخفيض الديون بغية التمكن من دفع الأحمال والمعاشات وتوفير الحماية الاجتماعية للسكان. واتسمت هذه الفترة أيضاً بمؤشرات مقلقة: الأزمة الاقتصادية التي طال أمدها والاختلال البيئي في دخل السكان، وخلاف ذلك.

٣٩- وفي الفترة ٢٠٠٣-٢٠١٠، سجل اقتصاد جمهورية مولدوفا تطوراً مرضياً (الجدول ٧) اقترن بمواصلة الإصلاحات الاقتصادية. وتراوح النمو الاقتصادي بين ٣ في المائة و٧,٨ في المائة. وحدث تراجع اقتصادي في عام ٢٠٠٩ فقط عندما تعذر تفادي تأثير الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية على جمهورية مولدوفا وانخفض الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٦,٥ في المائة. بيد أن البيانات الأولية لعام ٢٠١٠ تُظهر أن اقتصاد جمهورية مولدوفا ينتعش شيئاً فشيئاً بمعدل نمو قدره ٦,٩ في المائة.

Moldovan Migrants' Health. Impact of the socio-economic welfare. IOM, WHO, UNAIDS. (٥) Chisinau, 2010

الجدول ٧

المؤشرات الاقتصادية الكلية الرئيسية

٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	
٧١٨٤٩	٦٠٠٤٣	٦٢٩٢٢	٥٣٤٣٠	٤٤٧٥٤	٣٧٦٥٢	٣٢٠٣٢	٢٧٦١٩	النتاج المحلي الإجمالي (بالأسعار الحالية)، بآلاف الليات المولدوفية
٢٠١٧١	١٦٨٣٩	١٧٦٢٥	١٤٩٣٧	١٢٤٨٣	١٠٤٧٥	٨٨٩٠	٧٦٤٦	النتاج المحلي الإجمالي للفرد (بالأسعار الحالية) بالليات المولدوفية
٦٠٩+	٦٠٥-	٧٠٨+	٣٠٠+	٤٠٨+	٧٠٥+	٧٠٤+	٦٠٦+	نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، نسبة مئوية
٥٨١٠	٥٤٠٤	٦٠٥٦	٤٤٠٢	٣٤٠٨	٢٩٨٨	٢٥٩٨	١٩٨١	النتاج المحلي الإجمالي (بالأسعار الحالية)، بالدولار الأمريكي
١٦٣١	١٥١٦	١٦٩٦	١٢٣١	٩٥١	٨٣١	٧٢١	٥٤٩	النتاج المحلي الإجمالي للفرد (بالأسعار الحالية) بالدولار الأمريكي
١٢,٣٧	١١,١١	١٠,٣٩	١٢,١٤	١٣,١٣	١٢,٦٠	١٢,٣٣	١٣,٩٤	معدل صرف الليلة المولدوفية/الدولار الأمريكي

المصدر: المكتب الوطني للإحصاء.

٤٠- وفي الوقت الحالي، يمثل القطاع الخاص أكثر من ٧٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي ويعمل فيه أكثر من ٧٥ في المائة من جميع العاملين في الأنشطة الاقتصادية.

٤١- وأضحّت تحويلات المهاجرين في بلدان نامية كثيرة من بينها مولدوفا (الجدول ٨) مصدراً رئيسياً للدعم المالي يزيد دخل عائلات المهاجرين والاستثمارات في الرعاية الصحية والتعليم والأعمال التجارية الصغيرة. وتؤثر تحويلات المهاجرين تأثيراً مباشراً على رفاه الأسر. ففي عام ٢٠٠٩ خفضت هذه التحويلات معدل الفقر المطلق بمقدار ١١,٧ نقطة مئوية^(٦). ولئن كانت التحويلات قد تناقصت، فإن مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي لا تزال كبيرة.

الجدول ٨

التحويلات نسبةً إلى الناتج المحلي الإجمالي

٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	تدفقات التحويلات الداخلة
٢٣,٤	٢٢,٠	٣١,٢	٣٣,٩	٣٤,٥	منسوبة إلى الناتج المحلي الإجمالي

المصدر: المصرف الوطني.

(٦) Specific needs of children and elderly without care of family members left to work abroad. MLSPF, USM, OIM, UNFPA, Agency of Czech Republic for Development Cooperation. www.mmppsf.gov.mdChisinău, 2011

٤٢ - بيد أن ثمة مشكلات عديدة تحول دون استيفاء المعايير المقررة للنمو الاقتصادي، فأحوال عيش السكان غير مرضية؛ والدخل الفردي لا يزال بين أدنى مستويات الدخل في أوروبا؛ كما أن مؤشرات مستوى المعيشة والمؤشرات الاجتماعية تسجل أدنى الأرقام مقارنة بالبلدان الأخرى التي تمر بمرحلة انتقالية.

٤٣ - وفي عام ٢٠٠٣، غطى متوسط الدخل المتاح لكل فرد من أفراد الأسرة ٦٧,٣ في المائة من حد الكفاف. وفي عام ٢٠١٠، غطى هذا الدخل ٩٢,٧ من حد الكفاف الأدنى (زيادة فاقت ثلاثة أمثال). بيد أن الخبراء يوصون بإجراء تحليل نوعي للمعدل بين الدخل المتاح وحد الكفاف الأدنى (المرفق ١١). وينبغي على الحكومة أن تعتمد قانوناً يكفل الحد الأدنى من الكفاف وأن تضع منهجية جديدة لحسابه في الوقت نفسه.

٤٤ - واتسم تطور مستوى الفقر في جمهورية مولدوفا بالتذبذب على مر السنوات، فمنذ عام ١٩٩٨، ازداد الفقر في جمهورية مولدوفا بسرعة ووصل إلى مستوى يُعدُّ من أعلى المستويات (أكثر من ٧٠ في المائة) في بلدان رابطة الدول المستقلة. وابتداءً من عام ٢٠٠٠، اتبع الفقر مساراً هابطاً وانخفض بخطى حثيثة. ورغم النمو الاقتصادي، ارتفع مستوى الفقر بدرجة معتدلة في عام ٢٠٠٥. وتعزى هذه الزيادة، في المقام الأول، إلى انتشار الفقر في المناطق الريفية. وفي عام ٢٠٠٦، (وهي السنة التي طُبِّقت فيها منهجية جديدة لتقدير معدلات الفقر)، عانى نحو مليون شخص (٣٠,٢ في المائة) من الفقر المدقع وقراءة ١٥٠ ألف شخص (٤,٥ في المائة) من الفقر الحاد في جمهورية مولدوفا. وفي عام ٢٠٠٧، نقص عدد الفقراء من السكان. بيد أن سيناريو عام ٢٠٠٥ تكرر في عام ٢٠٠٨، فزادت معدلات الفقر بسبب انتشاره في المناطق الريفية. وفي عام ٢٠٠٩، ظلَّ مستوى الفقر في جمهورية مولدوفا عند مستواه في عام ٢٠٠٨ رغم الأزمة الاقتصادية العالمية فبلغت نسبته ٢٦,٣ في المائة مقارنة بنسبة ٢٦,٤ في المائة في العام السابق. وفي الوقت نفسه، ظلَّ الفقر يزداد في المناطق الريفية في عام ٢٠٠٩ ٣٦,٣ في المائة. وفي عام ٢٠١٠، انخفض معدل الفقر المدقع والفقر الحاد مقارنة بعام ٢٠٠٩ (الجدول ٩).

الجدول ٩

المؤشرات الاجتماعية - الاقتصادية الرئيسية لدخل السكان ومعايير معيشتهم

٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	
٢٩٧١,٧	٢٧٤٧,٦	٢٥٢٩,٧	٢٠٦٥	١٦٩٧,١	١٣١٨,٧	١١٠٣,١	٨٩٠,٨	متوسط الأجر الشهري الاسمي لعامل في الاقتصاد، باللييات
١٢٧٣,٧	١١٦٦,١	١١٨٨,٦	١٠١٨,٧	٨٣٩,٦	٥٦٨,٦	٤٩١,٣	٤٢٢,٤	الدخل المتاح للسكان (المتوسط الشهري لكل فرد في الأسرة)، باللييات
٤٢,٦	٤٥,٣	٤٢,٩	٤١,٤	٤١,٦				حصة الدخل المتمثل في الأجر في الحجم الكلي للدخل المتاح، نسبة مئوية
١٣٧٣,٤	١١٨٧,٨	١٣٦٨,١	١٠٩٩,٤	٩٣٥,١	٧٦٦,١	٦٧٩,٩	٦٢٨,١	حد الكفاف الأدنى الشهري باللييات
١٠١٥,٩	٩٤٥,٩	٩٤٥,٩	٨٣٩,٣	٧٤٧,٤	٣٥٣,٨٧	٣٢٧,٠	٣٠٣,٥	عتبة الفقر المدقع (باللييات)
٥٤٩,٤	٥١١,٥	٥١١,٥	٤٥٣,٩	٤٠٤,٢	٢٧٨,٥٢	٢٥٨,١	٢٣٥,٥	عتبة الفقر الحاد (باللييات)
٩٢,٧	٩٨,٢	٨٦,٩	٩٢,٧	٨٩,٨	٧٤,٢	٧٢,٣	٦٧,٣	معدل متوسط الأجر الشهري إلى حد الكفاف الأدنى للسكان الأصحاء بدنياً، نسبة مئوية
٢٠٤,٥	٢١٩,٦	١٧٤,٩	١٧٨,١	١٧١,٩	١٦٣,٠	١٥٣,٤	١٣٤,٠	معدل متوسط المعاش الشهري وحد الكفاف الأدنى للمتقاعدين، نسبة مئوية
٦٨,٥	٦٣,٢	٤٧,٠	٤٦,٩	٤٧,٩	٥٠,١	٥٦,٤	٣٩,١	حصة السكان دون عتبة الفقر المدقع الوطنية (معدل الفقر المدقع، نسبة مئوية)
٢١,٩	٢٦,٣٠	٢٦,٤٠	٢٥,٨٠	٣٠,٢٠	٢٩,١٠	٢٦,٥٠	٢٩,٠٠	حصة السكان دون المستوى الأدنى من الاستهلاك الغذائي، معبراً عنه بقيمة الطاقة (٢٢٨٢ سعر حراري/يوم) (معدل الفقر الحاد، نسبة مئوية)
١,٤٠	٢,١٠	٣,٢٠	٢,٨٠	٤,٥٠	١٦,١٠	١٤,٧٠	١٥,٠٠	معامل عدم المساواة (معامل تركيز الدخل)
٠,٣٠٢	٠,٣٠٩	٠,٢٩٢	٠,٢٩٨	٠,٣١٥	٠,٣٧٨	٠,٣٦١	٠,٣٥٦	نفقات الاستهلاك للفرد

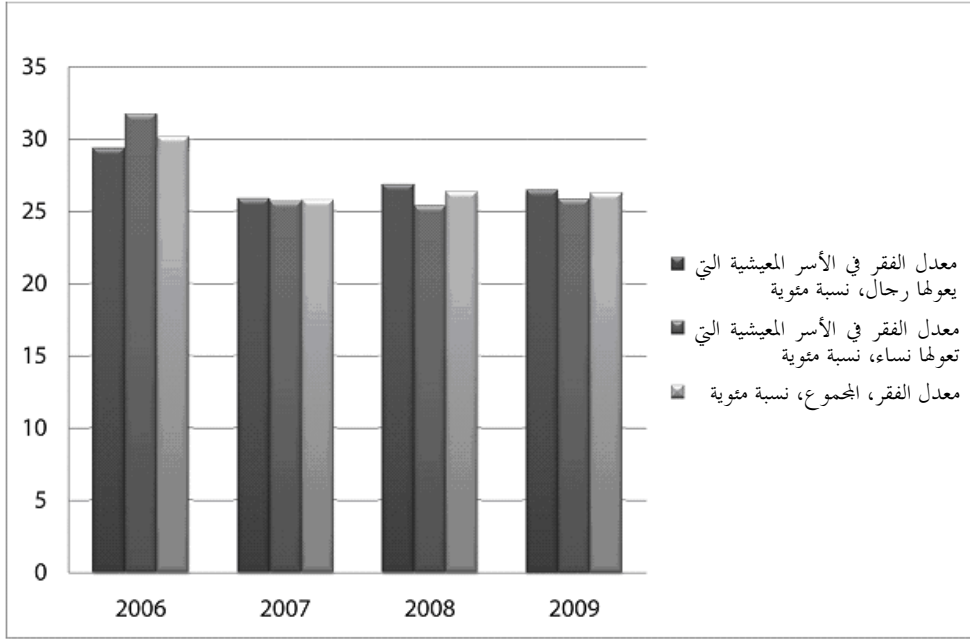
المصدر: المكتب الوطني للإحصاء وزارة الاقتصاد.

٤٥ - ومن المنظور الجنساني، لا يوجد فرق ملموس بين مستويات الفقر بين الرجال والنساء، فالأسر التي يعولها الرجال والنساء عرضة للفقر على حدٍ سواء. ولذلك، يُظهر تحليل البيانات حسب نوع الجنس أن مستويات الفقر بين الرجال والنساء تكاد تكون متماثلة - بنسبة تقارب ٢٦ في المائة (الشكل ٢). ويشكل الفقر في الأسر التي يعولها رجال توجهاً آخر برز في السنين القليلة الماضية. وتختلف الأوضاع حسب مكان الإقامة، فسكان القرى، سواء أكانوا رجالاً أم نساءً، معرضون لخطر الإصابة بالفقر بدرجة أعلى من المقيمين في المدن بمقدار ٢٠ في المائة^(٧).

The Second Millennium Development Goals Report. Republic of Moldova. Government of the Republic of Moldova, UNDP. Chisinau, 2010. www.undp.md (٧)

الشكل ٢

معدل الفقر المدقع من المنظور الجنساني، في المائة



المصدر: التقرير الثاني عن الأهداف الإنمائية للجمهورية مولدوفا، ٢٠١٠.

٤٦- ورغم أن معدلات الفقر بين النساء والرجال لا تتفاوت تفاوتاً كبيراً، فإن تحليل الطرق المختلفة التي يؤثر بها الفقر على أشد فئات السكان ضعفاً تحليلاً يستند إلى مسح ميزانيات الأسر يُفضي إلى منظور مختلف تتجلى فيه أكبر الفروق الجنسانية في الأسر التي تعتمد على تعويضات البطالة، كما أن الأسر التي يعولها رجال أقل فقراً من تلك التي تعولها نساء (المرفق الثاني عشر). وثمة تفاوت آخر أقل شأناً بين الأسر التي يعولها رجال أميون لم ينالوا حظاً من التعليم الابتدائي وتلك التي ترعاها نساء لم يتلقين تعليماً ابتدائياً، فالفئة الأولى أكثر فقراً من الثانية. أما بين الأطفال، فلا توجد أوجه تباين كبيرة من المنظور الجنساني بين من هم دون سن الخامسة منهم. بيد أن مستوى الفقر بين الفئات الأكبر عمراً مال إلى أن يكون أعلى في الأسر التي تعولها نساء من مثيله في تلك التي يعولها رجال، في عام ٢٠٠٩^(٨).

٤٧- وعلى غرار مستوى الفقر، اتسم تطور مستوى عدم المساواة في القطر بالتفاوت (الجدول ٩)، فارتفع في عام ٢٠٠٩ للمرة الأولى خلال السنوات الثلاثة الماضية، ليصل إلى ٣٠,٣٠٩، فازدادت الفجوة بين مستوى معيشة الأغنياء والفقراء اتساعاً.

(٨) التقرير الثاني عن الأهداف الإنمائية للألفية. جمهورية مولدوفا، ٢٠١٠.

٤٨ - وتمثل الفئات المألوفة أكثر فئات السكان الضعفاء عرضة للفقر وهي: الأسر كبيرة العدد والأسر كثيرة الأطفال وتلك التي تعتمد في عيشها على دخول تدرها أنشطة زراعية وكذلك المسنين وذوي الإعاقة^(٩). فعلى سبيل المثال، مثل المسنون الذين يأتي جل دخلهم من الفوائد الاجتماعية (٥٤,٨ في المائة)^(١٠) ٣٥,٦ في المائة من السكان الذين عانوا من الفقر المدقع في عام ٢٠٠٩. وفي عام ٢٠٠٩، بلغت نسبة انتشار الفقر بين الأسر التي تضم ذوي إعاقة ٢٨,٦ في المائة. ويتعرض ذوو الإعاقة من الرجال لخطر الفقر أكثر من سواهم (٢٧,٥ في المائة) وهي نسبة أعلى من المعدل بين مجموع السكان^(١١).

٤٩ - وحسب وزارة الاقتصاد، يتعافى الاقتصاد من الأزمة شيئاً فشيئاً. وساهم انتعاش الطلب الخارجي وإزالة العقبات الإدارية في تعافي الاقتصاد منذ عام ٢٠١٠. وبعد أن ارتفع الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٦,٩ في المائة، تجاوز النمو الاقتصادي كل التوقعات في الفصل الأول من عام ٢٠١١ فبلغ ٨,٤ في المائة مقارنة بالفصل نفسه من السنة السابقة. وكان لإنعاش القطاع الصناعي وزيادة الاستثمار الأجنبي المباشر ونمو الصادرات بنسبة أعلى من الواردات ضلع كبير في نمو الناتج المحلي الإجمالي^(١٢).

٥٠ - وتُبين الإحصاءات المتعلقة بهيكل النفقات الاستهلاكية في الفترة ٢٠٠٦-٢٠١٠ رجحان كفة النفقات الغذائية (٤٠,٨ في المائة) ونفقات الإسكان (١٧,٨ في المائة) والملابس والأحذية (١٠,٨ في المائة) (الجدول ١٠، المرفق ١٣). وتورد في المرفق ١٤ بيانات الفترة ٢٠٠٣-٢٠١٠ عن الأوضاع الاجتماعية والسكنية. وتجدر الإشارة إلى أن العمل جارٍ في تنفيذ مشروع "التشييد والسكن الاجتماعي" الذي يموله مصرف التنمية التابع لمجلس أوروبا.

(٩) التقرير الثاني عن الأهداف الإنمائية لألفية جمهورية مولدوفا، ٢٠١٠؛ National Report on Human Development: Republic of Moldova from social exclusion to an Inclusive Human Development/ UNDP. Chişinău, 2011. www.undp.md; Vulnerability Study Taxonomy and possible decentralization policy implications for vulnerable groups in Moldova. JILD of the Government of Moldova, UNDP and UN Women funded by the Government of Sweden. Chisinau, 2011

(١٠) National Report on Human Development: Republic of Moldova from social exclusion to an Inclusive Human Development/ UNDP, 2011

(١١) التقرير الثاني عن الأهداف الإنمائية لألفية جمهورية مولدوفا، ٢٠١٠.

(١٢) Monitor Government. Official Gazette of the Government Nr. 6 (10) / 2011 <http://www.gov.md/doc.php?l=ro&idc=574&id=4191>

الجدول ١٠

المؤشرات الاجتماعية - الاقتصادية الرئيسية لمداخليل السكان ومستويات معيشتهم

٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	
١٣٧١,٧	١٢١٧,٤	١٢٢٧,٥	١١١٩,١	٩٥٣,٣	مجموع النفقات الاستهلاكية (المتوسط الشهري للفرد) بالليبات بما فيها النسبة المئوية لما يلي:
٤٠,٨	٤٠,٨	٤٠,٢	٤٣,٨	٤٤,٤	الغذاء
١,٨	١,٨	١,٩	٢,٥	٢,٧	المشروبات الكحولية، التبغ
١٠,٨	١٢,٣	١٢,٧	١٢,٠	١١,٩	الملابس، الأحذية
١٧,٨	١٦,٢	١٦,٣	١٣,٥	١٣,٧	نفقات السكن
٣,٩	٣,٩	٤,٨	٤,٨	٤,٧	النفقات المنزلية
٦,٤	٦,٢	٥,٦	٥,٤	٥,٣	الرعاية الصحية
٤,٩	٤,٧	٤,٩	٤,٩	٥,١	النقل
٤,٦	٥,٠	٤,٩	٤,٣	٣,٩	الاتصالات
١,٧	٢,٠	٢,١	٢,١	٢,٠	الترفيه
١,٣	٠,٥	٠,٤	٠,٤	٠,٤	التعليم
٢,٢	٢,٥	٢,٣	٢,٥	٢,٦	الفنادق، المطاعم، المطاعم المدرسية
٣,٨	٤,١	٣,٩	٣,٨	٣,٤	نفقات أخرى

المصدر: المكتب الوطني للإحصاء.

٥١ - وخلال السنوات الماضية، انخفضت وفيات الأطفال دون سن الخامسة، بما في ذلك وفيات الرضع التي بلغت ١١,٧ في المائة لكل ١ ٠٠٠ مولود حي في عام ٢٠١٠ (٢٠٠٣-١٤,٤ في المائة) ووفيات صغار السن من الأطفال، ١٣,٦ في المائة لكل ١ ٠٠٠ مولود حي (٢٠٠٣-١٧,٨ في المائة) (الجدول ١١). وكان معدل وفيات الرضع (لكل ١ ٠٠٠ مولود حي، بالنسبة المئوية) ١٣,٨ في المائة للأولاد و ٩,٥ في المائة للبنات (المرفق الثامن).

الجدول ١١

مؤشرات وفيات الرضع والأطفال دون سن الخامسة (١ ٠٠٠ مولود حي)

٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	
١١,٧	١٢,١	١٢,٢	١١,٣	١١,٨	١٢,٤	١٢,٢	١٤,٤	وفيات الرضع
								وفيات الأطفال
١٣,٦	١٤,٣	١٤,٤	١٤,٠	١٤,٠	١٥,٦	١٥,٣	١٧,٨	دون سن الخامسة

المصدر: المكتب الوطني للإحصاء، وزارة الصحة.

٥٢- في عام ٢٠١٠، توفي ٤٧٦ طفلاً لم يبلغوا العام الأول مقابل ٦٨١ طفلاً في عام ٢٠٠٠. وبلغ معدل وفيات الرضع ١١,٧ في المائة لكل ١٠٠٠ مولود حي وهي نسبة أقل بمقدار ٦,٦ في المائة من عام ٢٠٠٠ حين بلغ المعدل ١٨,٣ في المائة لكل ١٠٠٠ مولود حي. وفي الوقت نفسه، انخفضت وفيات الأطفال دون سن الخامسة التي بلغت ١٣,٦ حالة وفاة لكل ١٠٠٠ مولود حي انخفاضاً ملموساً بفارق قدره ٠,٧ نقطة مئوية مقارنة بالسنة السابقة و ٤,٢ نقطة مئوية مقارنة بعام ٢٠٠٣.

٥٣- خلال السنوات الماضية، لم تحدث تغييرات كبيرة في هيكل وفيات الرضع التي تعزى لأسباب الوفاة الرئيسية. وحددت الأمراض التالي ذكرها نمط الانخفاض في وفيات الأطفال منذ عام ٢٠٠٠: أمراض الجهاز التنفسي -٥٥,٨ في المائة؛ الأمراض المعدية والطفيلية -٥١,٠ في المائة؛ أمراض ما قبل الولادة -٢١,٧ في المائة. ولا تزال وفيات الأطفال في السنة الأولى من حياتهم والأطفال دون سن الخامسة مرتفعة باستمرار وهي تحتل المرتبة الثانية في هيكل الوفيات بعد الأمراض قبل الولادة.

٥٤- تجدر الإشارة أيضاً إلى الجانب الاجتماعي في المسألة والمتمثل في قلة وعي بعض الوالدين برعاية الأطفال ومسؤوليتهم في هذا الصدد، فصحة الأطفال لا تعتمد على حسن تنظيم الرعاية الصحية وجودتها فحسب بل وعلى الرعاية غير الطبية أيضاً والتي تشمل النظام الغذائي اليومي والتغذية، لا سيما خلال الخمس سنوات الأولى من الحياة. ولهذا، فمن اللازم تعزيز قدرات الوالدين في مجال رعاية الأطفال وتربيتهم في إطار نظام حياة صحي.

٥٥- يمثل معامل الوفيات النفاسية مؤشراً متكاملًا تتحدد في إطاره جوانب عدة مثل الجوانب الطبية والتنظيمية، والاجتماعية والاقتصادية، وتأثير العوامل الضارة بالبيئة على صحة النساء العامة وعلى الصحة الإنجابية. وانخفضت الوفيات النفاسية في الفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٧ فوصلت إلى ١٥,٨ حالة وفاة في كل ١٠٠ ألف مولود حي في عام ٢٠٠٧. بيد أن الوفيات النفاسية ارتفعت في عام ٢٠٠٨ رغم التدابير المتخذة فوصلت إلى ٣٨,٤ وفاة لكل ١٠٠ ألف مولود حي (الجدول ١٢، المرفق ٨). وتبلغ نسبة الوفيات الناجمة عن المشكلات الاجتماعية الرئيسية ٤٧ في المائة من جميع الوفيات النفاسية. وتتمثل هذه المشكلات في أسلوب حياة المهاجرين -١٣ في المائة من حالات الوفاة، والنساء العاملات في الخارج -٢٧ في المائة، والعجز عن طلب الرعاية الصحية -٧ في المائة.

الجدول ١٢

مؤشرات وفيات الرضع والأطفال دون سن الخامسة (لكل ١٠٠٠ مولود حي)

٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠
٢١,٩	٢٣,٥	١٨,٦	١٦,٠	١٥,٨	٣٨,٤	١٧,٢	٤٤,٥
١٠٠ ألف مولود حي							

المصدر: المكتب الوطني للإحصاء، وزارة الصحة.

٥٦- وخلال عام ٢٠١٠، شهدت جمهورية مولدوفا ارتفاعاً في الوفيات العامة يعزى إلى ازدياد حالات الاعتلال الناجمة عن الأنفلونزا من النوع ألف (H1N1)، بما في ذلك الوفيات أثناء الحمل وعند الولادة وبعدها. وبلغ المعدل المتحرك^(١٣) لمعامل الوفيات النفاسية ٣٢,٤ حالة لكل ١٠٠ ألف مولود حي خلال الفترة ٢٠٠٨-٢٠١٠ مقابل ٢٢,٩ حالة لكل ١٠٠ ألف مولود حي للفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٩.

٥٧- وخلال عام ٢٠١٠، انخفض عدد الوفيات النفاسية الناجمة على نحو مباشر عن مخاطر الولادة، فنقصت الوفيات النفاسية بسبب التزيف بمقدار النصف (من ٣٦ في المائة في عام ٢٠٠٩ إلى ١٨ في المائة في عام ٢٠١٠) وانخفضت المضاعفات التعفنفة بنسبة ٣ في المائة (من ٢٠ في المائة في عام ٢٠٠٩ إلى ١٧ في المائة في عام ٢٠١٠). وتعزى الزيادة في الوفيات النفاسية أثناء السنة المشمولة بالتقرير، في المقام الأول، إلى الوفيات الناجمة عن مخاطر الولادة غير المباشرة (٥٣ في المائة) بسبب جائحة الأنفلونزا (٢٩,٤ في المائة، أو ٥ حالات)، يليها السرطان والأورام (١١,٨ في المائة، أو حالتان) والنوبات القلبية (٥,٩ في المائة، أو حالة واحدة)، والبرقان النووي (٥,٩ في المائة، أو حالة واحدة).

٥٨- ويتمثل وضع استخدام وسائل منع الحمل فيما يلي (الجدول ١٣): يتناقص استعمال وسائل منع الحمل الرحمية بينما يزداد استعمال الرفالات. غير أنه يتعذر إجراء تدقيق نوعي في هذا الشأن دون الاستناد إلى دراسات تمثيلية يستدعي إجراؤها توفير موارد مالية.

الجدول ١٣

استخدام وسائل منع الحمل خلال الفترة ٢٠٠٣-٢٠١٠ المقاد عنها

٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣
١٣٩٧٧	١٤٦٨٩	١٤٤٧٧	١٣٩٥٤	١٤٠١٨	١١٢٣٣	٢٠٤٠٦٦	٢١٢٨٤٠
١٦٢٥	١٦٩٢	٧٢٦١٢	٦٥٥٩٨
٢٨٣٣	٢١٢٤

المصدر: وزارة الصحة.

٥٩- ولا توجد فوارق ملموسة في استعمال وسائل منع الحمل بين النساء المتزوجات في المناطق الحضرية والريفية (٦٧-٦٨ في المائة). غير أن النساء الحضريات يستعملن الوسائل الحديثة بصورة أكثر تواتراً (٤٨ في المائة و٤١ في المائة على التوالي) بينما تستخدم النساء الريفيات الوسائل التقليدية بدرجة أكبر من النساء الحضريات (٢٧ في المائة مقابل ١٩ في المائة). وتقترن الزيادة في استعمال وسائل منع الحمل بارتفاع مستوى تعليم المرأة (٧٢ في المائة).

(١٣) وفي توصيات منظمة الصحة العالمية، ينبغي تقدير الوفيات النفاسية في البلدان التي يقل فيها عدد المواليد عن ١٠٠٠٠٠ في السنة (بما فيها جمهورية مولدوفا حيث يبلغ عدد المواليد ٣٨-٤٠ ألف مولود في السنة) كل ٣-٥ سنوات لتجنب الأخطاء التي تتسم بها "الأعداد الصغيرة".

بين النساء اللاتي تلقين تعليماً عالياً و ٦٥ في المائة بين من تلقين تعليماً ثانوياً). ويزداد استعمال وسائل منع الحمل وفق عدد الأطفال (٣٦ في المائة من النساء المتزوجات اللاتي لم ينجبن و ٧٤ في المائة من النساء اللاتي أنجبن ٣-٤ أطفال)^(١٤).

٦٠- ورغم انخفاض الرقم الكلي لحالات الإجهاض العامة والبسيطة خلال السنوات المشمولة بالتقرير من ١٧ حالة (٢٠٠٣) إلى ١٥ حالة (٢٠١٠) في كل ١٠٠٠ امرأة في سن الحمل (الجدول ١٤) وتراجع عدد حالات الإجهاض لكل ١٠٠ مولود حي من ٤٧ حالة (٢٠٠٣) إلى ٣٧ حالة (٢٠١٠)، ظلت نسبة الإجهاض في الفئة العمرية ١٥-١٩ سنة مستقرة نسبياً طوال السنوات الماضية عند قرابة ١٠ في المائة من العدد الكلي لحالات الإجهاض بين النساء اللاتي بلغن سن الحمل (المرفق ١٥). ويتبين من هذا الوضع أن معرفة الجيل الشاب بتنظيم الأسرة محدودة.

الجدول ١٤

مؤشرات الإجهاض

٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	
١٤٧٨٥	١٤٦٣٤	١٥٩٠٠	١٥٨٤٣	١٥٧٤٢	١٦٦٤٢	١٧٩٦٥	١٧٥٥١	حالات الإجهاض (بما فيها حالات الإجهاض البسيطة)
١٥	١٥	١٦	١٦	١٦	١٦	١٨	١٧	بآلاف الحالات لكل ١٠٠٠ امرأة في الفئة العمرية ١٥-٤٩ سنة

المصدر: المكتب الوطني للإحصاء.

٦١- وتمثل الوقاية من الإصابة بفيروس نقص المناعة البشري المكتسب مشكلة صحية ذات أولوية في مجال الصحة العامة في جمهورية مولدوفا. وحسب تصنيف منظمة الصحة العالمية، بلغت الإصابة بفيروس نقص المناعة المكتسب/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) مرحلة الوباء المركز. وتسبب الاتصال الجنسي في أغلب حالات انتقال العدوى بفيروس نقص المناعة البشري المكتسب/الإيدز في السنوات الماضية (٨١,٢٥ في المائة)، مما ساهم في زيادة حالات الإصابة الجديدة بين سكان الريف (٣٤,٩ في المائة) والمهاجرين (٣٤ في المائة) وتناقص حالات الإصابة الجديدة بين من يتعاطون المخدرات بالحقن.

(١٤) Demographic and Health Survey in Moldova. MoHSP, NSACPM, USAID, UNICEF, UNFPA. Chisinau, 2005.

٦٢- وخلال الفترة ١٩٨٧-٢٠١٠^(١٥)، تم تسجيل ٦٤٠٤ مصابين بفيروس نقص المناعة البشري المكتسب من بينهم ٢٠٤١ مصاباً في المنطقة الشرقية. وفي عام ٢٠٠٩، انخفض عدد الحالات الجديدة انخفاضاً طفيفاً فبلغ ٧٠٤ حالات (١٧,١٢ حالة لكل ١٠٠ ألف شخص) مقابل ٧٩٥ حالة في عام ٢٠٠٨ (١٩,٢٧ حالة لكل ١٠٠ ألف شخص). وتتفشى الإصابة بفيروس نقص المناعة البشري المكتسب في جميع الأقاليم الإدارية بدرجات انتشار متفاوتة، ففي المنطقة الشرقية يفوق معدل انتشار الإصابة بفيروس نقص المناعة البشري المكتسب نظيره في المنطقة الواقعة على الضفة اليمينية لنهر نيسترو بمقدار ٢,٧٣، أي ما يمثل ٤٥٣,٥٩ إصابة في مدينة تيراسبول و٤٩٩,٥٣١ إصابة في منطقة رينيتا.

٦٣- ويصيب فيروس نقص المناعة البشري المكتسب الأشخاص الأصحاء النشيطين جنسياً. ومن ثم ينتمي ٨٦,٠٢ في المائة من جميع المصابين الذين تم تحديدهم إلى الفئة العمرية ١٥-٣٩ سنة، منهم ٢٣,٧٧ في المائة من الفئة العمرية ٢٠-٢٤ سنة و٢٤,٩٩ في المائة من الفئة العمرية ٢٥-٢٩ سنة. وخلال الفترة ١٩٨٩-٢٠٠٩، أثبت التشخيص إصابة ٨٨٧ شخصاً بالإيدز. وخلال الفترة ١٩٨٧-٢٠٠٩، توفي ٥٠٠ شخص من الضفة اليمينية و٤٩٠ شخصاً من الضفة اليسرى من عدد المصابين بفيروس نقص المناعة البشري/الإيدز الكلي.

٦٤- وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، زاد انتشار الإصابة بفيروس نقص المناعة البشري/الإيدز بين الرجال والنساء على حدٍ سواء: في عام ٢٠٠٣ كان المعدل أعلى بما يقارب ١:٢ بين الرجال؛ بينما كادت الأرقام أن تتعادل بحلول عام ٢٠١٠ (الجدول ١٥). ويُلاحظ أن تفشي الوباء بين النساء زاد حصة المصابات بفيروس نقص المناعة البشري المكتسب من ٢٦,٥ في المائة في عام ٢٠٠١ إلى ٤٣,٩ في المائة في عام ٢٠٠٩^(١٦). وتُسجّل كل عام نحو ٨٠ إصابة جديدة بفيروس نقص المناعة البشري بين الحوامل.

الجدول ١٥

انتشار الإصابة بفيروس نقص المناعة البشري المكتسب/الإيدز خلال الفترة المفاد عنها
٢٠١٠-٢٠٠٣

السنة	المجموع		رجال		نساء	
	حالات الإصابة بالفيروس	الانتشار ١٠٠٠٠٠	حالات الإصابة بالفيروس	الانتشار ١٠٠٠٠٠	حالات الإصابة بالفيروس	الانتشار ١٠٠٠٠٠
٢٠٠٣	١٧١	٤,٧٢	١١٠	٦,٣٥	٦١	٣,٢٣
٢٠٠٤	٢٢٤	٦,٢١	١١٤	٦,٥٩	١١٠	٥,٨٦
٢٠٠٥	٣١٠	٨,٦١	١٧٧	١٠,٢٦	١٣٣	٧,١١

(١٥) يعتبر عام ١٩٨٧ عاماً مرجعياً سُجّلت فيه أولى حالات الإصابة بفيروس نقص المناعة البشري المكتسب/الإيدز.

(١٦) Women's vulnerability to HIV and AIDS in the Republic of Moldova, 2010. MoH, MLSPP, NCMH, UNAIDS. Chisinau, 2010

السنة	المجموع		رجال		نساء	
	حالات الإصابة بالفيروس	الاتنشار ١٠٠٠٠٠	حالات الإصابة بالفيروس	الاتنشار ١٠٠٠٠٠	حالات الإصابة بالفيروس	الاتنشار ١٠٠٠٠٠
٢٠٠٦	٣٥٨	٩٠٩٧	١٩٨	١١,٥١	١٦٠	٨,٥٥
٢٠٠٧	٤١٢	١١,٥	٢٣٣	١٣,٥٤	١٧٩	٩,٦٢
٢٠٠٨	٤٤٧	١٢,٥١	٢٤٠	١٣,٩١	٢٠٧	١١,١٥
٢٠٠٩	٤٤٥	١٢,٤٧	٢٥٢	١٤,٦٩	١٩٣	١٠,٤٢
٢٠١٠	٤٥٧	١٢,٨١	٢٢٤	١٣,٠٦	٢٣٣	١٢,٥٧

المصدر: وزارة الصحة.

٦٥- ويميل منحى الوضع الوبائي المتعلق بالزهري والسيلان إلى الهبوط، إذ بلغ معدل الانتشار ٧٠,٣ مصاباً لكل ١٠٠ ألف شخص في عام ٢٠١٠ مقابل ٨٠,٧ مصاباً في عام ٢٠٠٣ في حالة الزهري و ٣٦,٠ و ٤٧,٨ مصاباً على التوالي في حالة السيلان (الجدول ١٦، المرفق ١٦). ويفوق معدل انتشار السيلان بين الرجال (٦٠,٧) معدل انتشاره بين النساء (١٣,١)، كما أن معدل انتشار الزهري (بين مجموع السكان) أعلى بين الرجال (٧٩,٠) منه بين النساء (٦٢,٢) لكل ١٠٠ ألف شخص.

الجدول ١٦

معدل انتشار الزهري والسيلان (لكل ١٠٠ ألف شخص)

٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	
٧٠,٣	٦٩,٦	٧١,٥	٧٧,٣	٦٨,٨	٦٩,٦	٧١,٣	٨٠,٧	انتشار الزهري (مجموع السكان) لكل ١٠٠ ألف شخص
٧٩,٠	٧٨,٤	٨٠,٩	٨٧,٣					- الرجال
٦٢,٢	٦١,٥	٦٢,٨	٦٨,١					- النساء
٨٤,٠	٨٤,٨	٨٧,٠	٩٦,٣	٨٤,٩	٨٥,٣	٨٩,٤		- البالغون فوق سن ١٨
١٩,٦	١٤,٩	١٧,٩	١٤,٦	١٣,٩	١٨,٦	١٥,٤		- الأطفال بين صفر-١٧ سنة ١١ شهراً ٢٩ يوماً
٦٦,٨	٦١,٨	٦١,٤	٧١,٥	٦٥,٣	٦٦,٥	٦٤,٢	٦٣,٤	- الريف
٧٥,٣	٨٠,٧	٨٥,٨	٨٥,٣	٧٣,٨	٧٤,٠	٨١,٤	١٠٥,٢	- الحضر
٣٦,٠	٤٢,٨	٤٦,٧	٤٨,٨	٥٠,٨	٥٣,٦	٥١,٤	٤٧,٨	انتشار الزهري (مجموع السكان) لكل ١٠٠ ألف شخص
٦٠,٧	٦٩,٤	٧٥,٥	٧٩,٤					- الرجال
١٣,١	١٨,٢	٢٠,٠	٢٠,٥					- النساء
٤٣,٧	٥١,٥	٥٧,١	٦٠,٥	٦٢,١	٦٥,٩	٦٣,٤		- البالغون فوق سن ١٨
٧,٤	١١,٥	١٠,٧	١٠,٢	١٢,٣	١٣,٨	١٤,٢		- الأطفال بين صفر-١٧ سنة ١١ شهراً ٢٩ يوماً
٢٦,١	٣٢,٣	٣١,٢	٣٤,٥	٣٨,٣	٣٨,١	٣٤,١	٣٢,٠	- الريف
٥٠,٠	٥٧,٦	٦٨,٦	٦٩,٢	٦٨,٦	٧٥,٦	٧٥,٩	٧٠,١	- الحضر

المصدر: وزارة الصحة.

٦٦- وأظهر تقييم تنفيذ البرنامج الوطني للوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية المكتسب/الإيدز والأمراض المنقولة بالاتصال الجنسي للفترة ٢٠٠٦-٢٠١٠ أن هذه المسألة تمثل في الوقت الحالي شاعلاً ساعد في تعزيز الموارد الوطنية والخارجية وحشدتها لتنفيذ وتوسيع نطاق استراتيجيات وأنشطة الوقاية والإشراف والمكافحة وعلاج المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية المكتسب وتوفير الرعاية والدعم لهم ولأسرهم.

٦٧- وتثير الأمراض التي تعزى إلى أسباب اجتماعية مشكلة خاصة في مجال الصحة العامة تعاني منها المرأة وبوجه أخص الرجل. ويعد السلوك المقترن بالإدمان، ولا سيما سوء استعمال الكحول، مشكلة طبية واجتماعية تزداد أهمية وتشكل، حسب منظمة الصحة العالمية، عاملاً من أهم عوامل الخطر العشرة التي تم تحديدها في جمهورية مولدوفا. وعلى مر السنوات، ارتفع عدد المدمنين على الكحول الخاضعين لإشراف طبي من ٦٩١ ٤٥ شخصاً (٢٠٠٦) إلى ٨١٣ ٤٦ شخصاً (٢٠١٠). وتراوح نسبة النساء بين ١٦,٩ في المائة و١٥,٥ في المائة (الجدول ١٧). وتمثل المرأة ١٤,٧ في المائة من المرضى الجدد الذين تم تشخيصهم (٢٠١٠). وينتمي أكثر من ٦٠ في المائة من مدمني الكحول إلى المناطق الريفية (النساء - ٦٢,٣ في المائة والرجال - ٦٦,٤ في المائة).

الجدول ١٧

معلومات عن الهواس الناجم عن تعاطي الكحول وإدمان الكحول المزمن

أشخاص خاضعون للإشراف الطبي عند نهاية السنة - المجموع	النساء منهم	تشخيصات أُجريت حديثاً - المجموع	بما في ذلك النساء
٢٠١٠ ٤٦٨١٣	٧٢٥٥-١٥,٥٪	٤٣٢١	٦٣٨-١٤,٧٪
٢٠٠٩ ٤٩٣٩٨	٧٣٤٩-١٤,٩٪	٤٦٣٣	٨٠١-١٧,٣٪
٢٠٠٨ ٤٦١٣١	٧٤٩٠-١٦,٢٪	٣٩٨٧	٧٣٠-١٨,٣٪
٢٠٠٧ ٤٦٥٠٧	٧٦٣٧-١٦,٤٪	٤٠٠٣	٦١٤-١٥,٣٪
٢٠٠٦ ٤٥٦٩١	٧٧٣٠-١٦,٩٪	٣٨٤٩	٦٦٧-١٧,٣٪

المصدر: وزارة الصحة.

٦٨- وتحظى مشكلة التدخين بين الرجال والنساء باهتمام نظام الرعاية الصحية والتعليم. وتشير بعض الدراسات^(١٧) إلى أن المدخنين الذكور يمثلون قرابة ٥١ في المائة من مجموع الرجال (المرتبة الرابعة في أوروبا) بينما تبلغ نسبة المدخنات ٧,١ في المائة (١٣,٦ في المائة في المناطق الحضرية). وتنتمي أغلب المدخنات (٩,٨ في المائة) إلى الفئة العمرية ٢٠-٣٤ سنة وهي أكثر الفئات خصوبة وإنجاباً. أما في الفئات العمرية الأخرى، فتتمثل نسبة المدخنات العاملات فيما يلي: ٤,٣ في المائة في الفئة العمرية ١٥-١٩ سنة، و٥,٨ في المائة في الفئة العمرية ٣٥-٤٩ سنة. ولا يوجد فرق ملموس من حيث انتشار التدخين بين من يقيمون في

(١٧) Demographic and Health Survey in Moldova, 2005

المناطق الحضرية أو الريفية من الرجال، بيد أن هناك تفاوتاً واضحاً في حالة النساء؛ إذ تبلغ نسبة المدخنات في المناطق الحضرية ١٣,٦ في المائة مقابل ٢,٣ في المائة فقط في المناطق الريفية. وتبلغ نسبة المدخنات أعلى مستوياتها في مدينة شيسيناو حيث تصل إلى ١٧,٤ في المائة، أي امرأة واحدة من كل ست نساء. وتزداد نسبة المدخنات بزيادة الدخل لتصل إلى ١,٢ في المائة في الشريحة الأدنى دخلاً و١٦,٨ في الشريحة الأعلى دخلاً.

٦٩- غير أن المختصين يرون أن الدراسة الاستقصائية الجديدة المتعددة المؤشرات للمجموعات التي أُجريت في عام ٢٠١١ لن تؤكد هذا التوجه. ويعزى ذلك إلى اعتماد إطار قانوني جديد منذ عام ٢٠٠٨ يتمثل في القانون رقم 124-XVI المؤرخ في ١١ أيار/ مايو ٢٠٠٧ والذي يصدق على اتفاقية منظمة الصحة العالمية الإطارية بشأن مكافحة التبغ، والقانون رقم ٢٧٨ المؤرخ ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ بشأن التبغ ومنتجات التبغ (الجريدة الرسمية رقم ٤٧-٤٨ المؤرخ ٧ آذار/مارس ٢٠٠٨، المادة ١٣٩).

٧٠- وحسب المركز الوطني للصحة العامة، تُجرى في الوقت الراهن مناقشات بشأن البرنامج الوطني الأول لمكافحة التدخين، كما بدأت عملية إعداد قانون جديد لمكافحة التدخين. وينبغي إيلاء اهتمام خاص بزيادة الوعي بمخاطر التدخين وبعواقبه الصحية وبتدابير الحماية منه.

٧١- وأبرز تحليل وفيات الجنسين وأهم مسبباتها أسباب الوفاة العشرة الرئيسية التالية: أمراض جهاز الدورة الدموية، والأورام، وأمراض الجهاز الهضمي، والصددمات والتسمم، وأمراض الجهاز التنفسي، والأمراض المعدية والطفيلية، وأمراض الجهاز العصبي، وأمراض الغدد الصماء، وأمراض الجهاز البولي والتناسلي والتشوهات الخلقية (المرفق ٨).

٧٢- ولم يتغير هيكل الوفيات حسب أسباب الوفاة، فعلى غرار السنوات الماضية تعزى أغلب الوفيات (١,٥٦ في المائة) إلى أمراض جهاز الدورة الدموية، تليها الأورام (٦,١٣ في المائة) وأمراض الجهاز الهضمي (٨,٩ في المائة) والحوادث والتسمم والصددمات (٢,٨ في المائة) وأمراض الجهاز التنفسي (٥,٥ في المائة)^(١٨). وتختلف وفيات الرجال من حيث أسبابها عن وفيات النساء، إذ إنها تكون أعلى بمقدار ٣,١ مرات في حالة الحوادث والتسمم والصددمات و٢,٧ أمثال في حالة الأمراض المتناقلة والطفيلية و١,٨ مرة في أمراض الجهاز التنفسي و١,٢ مرة في حالة الأورام. وتحدث "وفيات النساء المرتفعة" فقط في أمراض جهاز الدورة الدموية (أعلى بمقدار ١,٣ مرة). وسُجلت زيادة ملموسة في الوفيات الناجمة عن الأورام بين النساء المصابات بسرطان الثدي، إذ ارتفعت الإصابات من ١٨,٢ إصابة في عام ١٩٩٠ إلى ٢٥,٧ إصابة لكل ١٠٠.٠٠٠ امرأة في عام ٢٠٠٨. وحدثت زيادة مثيرة للقلق في الوفيات بسبب السل التي ارتفعت من ٤,٦ حالات وفاة في عام ١٩٩٠ إلى ١٦,٧ حالة وفاة لكل ١٠٠.٠٠٠ شخص في عام ٢٠٠٨. وارتفع معدل الوفيات الناجمة عن تليف الكبد ارتفاعاً كبيراً بسبب تزايد الإصابات بالتهاب الكبد الفيروسي^(١٩).

(١٨) .Statistical Yearbook of the Republic of Moldova, 2010. NBS. Chisinau, 2010

(١٩) .Green Paper of the Population of the Republic of Moldova, 2009

٧٣- ويمثل تخفيض الوفيات بين كبار السن القادرين على العمل قضية أساسية في مضمار الصحة العامة. وتعتبر الوقاية من الصدمات والتسمم واكتشاف أمراض القلب والشرايين وأمراض السرطان والأمراض المعدية (السل) توجهات ذات أولوية في هذا المجال.

٧٤- وفي السنوات الماضية (٢٠٠٣-٢٠١٠)، سُجل تطور منتظم نسبياً في مجال التعليم من حيث معدل الالتحاق الصافي بالمدارس في التعليم الابتدائي والثانوي على حد سواء رغم أن هذا المعدل انخفض مقارنة بعام ٢٠٠٣. ويعزى هذا الوضع إلى أسباب ديمغرافية، إذ سُجل انخفاض قدره ١٩,٢ في المائة في عدد السكان في الفئة العمرية ٣-٢٣ عاماً فانخفض عدد الأشخاص الذين تشملهم العملية التعليمية (٣-٢٣ سنة) بنسبة ٢١,٧ في المائة.

٧٥- وبلغ عدد الطلاب في شبكة مؤسسات التعليم الثانوي في البلاد ٤٦٢ ٤١٥ ألف طالب خلال السنة الأكاديمية ٢٠٠٩-٢٠١٠: ٣٤٤ ٢٠٧ من البنات و١١٨ ٢٠٨ من الأولاد. ولا تعتبر الفوارق بين الجنسين ذات بال: نسبة الأولاد ٨٨,٥ في المائة ونسبة البنات ٨٧,١ في المائة (في التعليم الابتدائي)؛ ونسبة الأولاد ٨٣,٦٥ في المائة والبنات ٨٣,١ في المائة (في التعليم الثانوي) (الجدول ١٨).

الجدول ١٨

معدل الالتحاق الصافي بالتعليم

٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	
٨٧,٨	٨٧,٦	٨٧,٥	٨٧,٧	٨٧,٦	٨٧,٨	٩١,٠	٩٢,٤	معدل الالتحاق الصافي في التعليم الابتدائي، المجموع
٨٨,٥	٨٧,٨	٨٨,٢	٨٨,٥	٨٨,١	٨٧,٨	٩١,٣	٩١,٩	الأولاد
٨٧,١	٨٧,٤	٨٦,٨	٨٦,٩	٨٧,٠	٨٧,٧	٩٠,٦	٩٢,٨	البنات
٨٣,٣	٨٤,٠	٨٤,٦	٨٥,٦	٨٦,٢	٨٦,٨	٨٨,٥	٨٧,٥	معدل الالتحاق الصافي في التعليم الثانوي، المجموع
٨٣,٦	٨٤,٥	٨٤,٩	٨٥,٧	٨٦,٤	٨٦,٢	٨٨,٤	٨٦,٩	الأولاد
٨٣,١	٨٣,٥	٨٤,٣	٨٥,٥	٨٥,٩	٨٧,٣	٨٨,٥	٨٨,٠	البنات
								معدل المعلمين/التلاميذ في:
١٦	١٦	١٦	١٦	١٧	١٧	١٨	١٩	المراحل ١-٤
٩	١١	١١	١١	١٢	١٢	١٢	١٣	المراحل ٥-٩

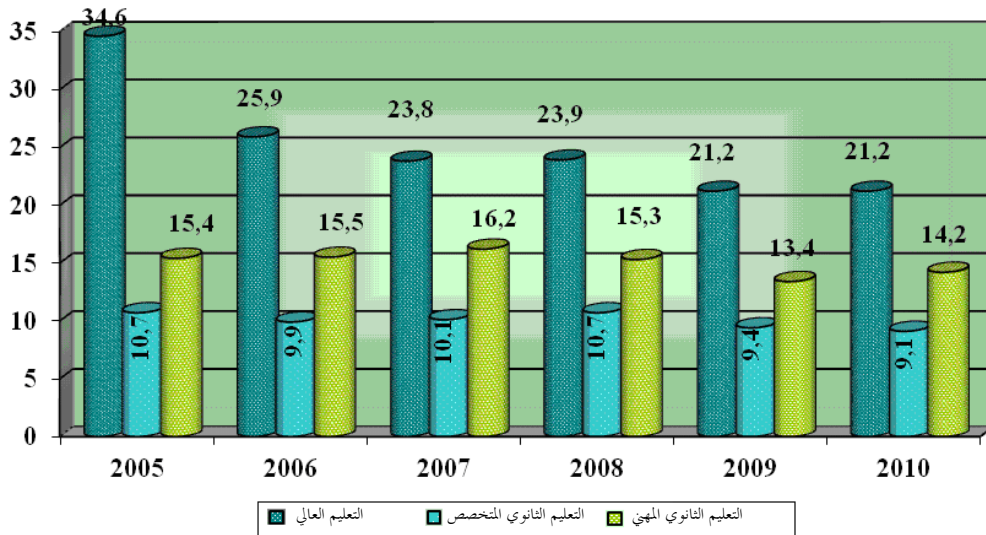
المصدر: وزارة التعليم.

٧٦- والتوازن بين الجنسين قائم في مراحل التعليم الأولى (الابتدائي، الثانوي). وتظهر الفوارق في مرحلة التعليم الثانوي المهني حيث كانت نسبة الأولاد أعلى (٦٩,٤ في المائة) في العام الدراسي ٢٠١٠-٢٠١١ بينما كانت نسبة البنات أعلى في المدرسة الثانوية العليا (٥٧,٦ في المائة) وفي التعليم الثانوي المتخصص (٥٥,٨ في المائة) وفي مؤسسات التعليم العالي العامة (٥٧,٥ في المائة) ومؤسسات التعليم العالي غير العمومية (٥٢,٢ في المائة).

٧٧- وتشير البيانات المتعلقة بتطور عدد التلاميذ والطلاب الملتحقين بالمدارس إلى أن التعليم العالي يحظى بالأفضلية يليه التعليم الثانوي المهني والتعليم الثانوي المتخصص (الشكل ٣).

الشكل ٣

تطور تسجيل التلاميذ والطلاب في التعليم العالي والتعليم الثانوي المتخصص والتعليم الثانوي المهني خلال الفترة ٢٠٠٥-٢٠١٠، بالآلاف.



المصدر: وزارة التعليم.

٧٨- واتسم تطور مستوى القراءة والكتابة بين السكان باستقرار نسبي في السنوات الماضية بنسبة بلغت ٩٩,١ في المائة وبارتفاع من النسبة المسجلة في عام ٢٠٠٣ (٩٧,٩ في المائة). وتظل الفوارق الجنسانية في حدود ١,٢ في المائة (الجدول ١٩). ويُعزى ذلك في نظر الخبراء إلى عدة عوامل من بينها عوامل جغرافية والهجرة، وخلاف ذلك.

الجدول ١٩

معدل معرفة القراءة والكتابة

٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	
٩٩,١	٩٩,١	٩٩,١	٩٩,١	٩٩,٠	٩٩,٠	٩٨,٩	٩٨,٧	المجموع
٩٨,٥	٩٨,٥	٩٨,٥	٩٨,٥	٩٨,٤	٩٨,٤	٩٨,٣	٩٧,٩	النساء
٩٩,٧	٩٩,٧	٩٩,٧	٩٩,٧	٩٩,٦	٩٩,٦	٩٩,٦	٩٩,٥	الرجال

المصدر: المكتب الوطني للإحصاء.

٧٩- وفي الوقت الحالي، تبلغ نسبة المرأة ٤٩,٣ في المائة من مجموع السكان العاملين. ويتمثل وضع المرأة العام فيما يلي: هبطت المعدلات المتعلقة بالمرأة من حيث النشاط والتوظيف والبطالة خلال الفترة ٢٠٠٣-٢٠١٠. ومنذ ٢٠٠٦-٢٠٠٧، أصبحت هذه المعدلات أدنى من المعدلات النظرية للرجال (الجدول ٢٠، المرفق السابع عشر).

الجدول ٢٠
معدل العمالة

السنة	السكان النشيطون اقتصادياً			السكان العاملون			العاطلون عن العمل		
	المجموع	رجال	نساء	المجموع	رجال	نساء	المجموع	رجال	نساء
٢٠٠٣	١٤٧٣,٦	٧٣١,٢	٧٤٢,٤	١٣٥٦,٥	٦٦١,٣	٦٩٥,٢	١١٧,١	٦٩,٩	٤٧,٢
٢٠٠٤	١٤٣٢,٥	٧٠١,٦	٧٣٠,٩	١٣١٦	٦٣١,٥	٦٨٤,٦	١١٦,٥	٧٠,١	٤٦,٤
٢٠٠٥	١٤٢٢,٣	٦٨٩,٥	٧٣٢,٨	١٣١٨,٧	٦٢٩,٧	٦٨٩	١٠٣,٧	٥٩,٨	٤٣,٩
٢٠٠٦	١٣٥٧,٢	٦٩٠,٢	٦٦٦,٩	١٢٥٧,٣	٦٢٨,٦	٦٢٨,٧	٩٩,٩	٦١,٧	٣٨,٢
٢٠٠٧	١٣١٣,٩	٦٦٣,٠	٦٥٠,٨	١٢٤٧,٢	٦٢١,٥	٦٢٥,٧	٦٦,٧	٤١,٥	٢٥,٢
٢٠٠٨	١٣٠٢,٨	٦٥٨,٨	٦٤٤,٠	١٢٥١,٠	٦٢٨,٨	٦٢٢,٣	٥١,٧	٣٠,٠	٢١,٨
٢٠٠٩	١٢٦٥,٣	٦٤٨,٥	٦١٦,٨	١١٨٤,٤	٥٩٧,٧	٥٨٦,٧	٨١,٠	٥٠,٨	٣٠,٢
٢٠١٠	١٢٣٥,٤	٦٣٠,٦	٦٠٤,٨	١١٤٣,٤	٥٧٣,٣	٥٧٠,١	٩٢,٠	٥٧,٣	٣٤,٤

المصدر: وزارة العمل والحماية الاجتماعية والأسرة.

٨٠- وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، فاق عدد النساء العاملات عدد الرجال العاملين بمقدار كبير. ولذلك، كان معدل البطالة بين النساء أقل منه بين الرجال. وحسب إحصاءات عام ٢٠١٠، يكاد معدل البطالة بين الرجال يفوق مثيله بين النساء بمقدار الضعف.

٨١- ولا يقتصر الهدف الرئيسي للحماية الاجتماعية للمرأة ودعمها في مضمار العمالة في جمهورية مولدوفا على مجرد توفير ظروف خاصة للمرأة بل ويشمل إتاحة فرص متساوية للنساء والرجال في العمل. وعليه، أُتخذت سلسلة من التدابير الملموسة لمناصرة النساء والشابات اليافعات ودعمهن، لا سيما المتدمات منهن إلى مناطق ريفية، وبصفة خاصة تقديم المساعدة إليهن لبدء بعض الأنشطة الاقتصادية وفي مجال التدريب المهني والعمل.

٨٢- ولئن كان معدل البطالة بين الرجال (٧,٤ في المائة في عام ٢٠٠٩) أعلى من رصيفه بين النساء (٤,٩ في المائة)، فإن النساء يواجهن في سوق العمل مصاعب أكبر عدداً مما يواجهه الرجال بعضها مشكلات ذات طابع جنساني. ويبلغ معدل البطالة بين النساء ٥٥,٤ في المائة وهو يفوق المعدل المسجل بين الرجال. وتجدر الإشارة إلى ضرورة إجراء دراسات أوسع نطاقاً لتحديد العوامل التي تسبب هذه الظاهرة.

٨٣- وفي الوقت نفسه، تتخذ الوكالة الوطنية للعمالة عدداً من التدابير في سوق العمل وفق القوانين الملائمة بغية رفع مستوى التوظيف في سوق العمل بين السكان بمن فيهم النساء. وحسب قانون العمالة والحماية الاجتماعية للباحثين عن العمل، يجوز للعاطل عن العمل أن يتصل بالوكالات الإقليمية القائمة في ٣٥ منطقة في مولدوفا: ٣٢ وكالة في المقاطعات ووكالتان في البلديات ووكالة واحدة في Gagauzia TAU، للاستفادة من التدابير الإيجابية والسلبية. وبوسع الأشخاص المهتمين الحصول على معلومات عن فرص العمل والشواغر وغير ذلك بالإطلاع على الموقع www.jobmarket.gov.md والاتصال برقم الهاتف 0 8000 1000 (الاتصال مجاناً داخل مولدوفا).

٨٤- وتقدم الوكالات تسهيلات مجانية للباحثين عن العمل تشمل معلومات عن الوظائف الشاغرة وشروط العمل ووضع القوائم المصغرة للمرشحين الذين يستوفون متطلبات الوظائف المعروضة حسب تعليمهم ومهاراتهم واهتماماتهم. وبفضل الخدمات التي تقدمها الوكالات المحلية، تحققت النتائج التالية (الجدول ٢١).

الجدول ٢١

ديناميات خدمات الوساطة في مجال العمل، ٢٠٠٧-٢٠١٠

٢٠١٠		٢٠٠٩		٢٠٠٨		٢٠٠٧		
نساء	المجموع	نساء	المجموع	نساء	المجموع	نساء	المجموع	
٤٠٩٦٠	٨١٥٢٣	٣٩٨٥٦	٧٩٢٤١	٢٣٩٧٣	٤٦٢٣٠	٢٤٣٢٥	٤٨٣٩٦	العاطلون المسجلون
٨٠٠٦	١٤٦٨١	٩٢٩٢	١٧٠٠١	١٢١٥١	٢٢١٨٥	١٣٠٣٠	٢٣٣٦٧	العاملون
٥٤١٥٥	١٠٤٤٥٧	٥٣٨٠٣	١٠٥٤٨٨	٣٥٥٠٩	٦٧١٢١	٣٥٥٥٤	٦٩٩٧٨	المستفيدون من خدمات الوساطة
-	٤٢٠٧	-	٦٠٧٤	-	٧٥٤٦	-	٥٥٥٨	خدمات الهاتف
-	٤٨٤	-	٣٧١	-	٤٣١	-	٣٦٨	حلقات العمل وحلقات التدارس المعقودة
-	٦٩٤	-	٦٨٣	-	١٣٢٩	-	١٣١٤	معلومات عن سوق العمل (الإذاعة، التلفزة، الصحافة)

المصدر: الوكالة الوطنية للعمالة.

٨٥- وتيسير الحصول على عمل، نُظمت معارض للعمل يزورها كل من المُستخدِمين والباحثين عن عمل. وأعقب تنظيم المعارض انخفاض في عدد العاملين خلال الفترة ٢٠٠٧-٢٠١٠ (الجدول ٢٢).

الجدول ٢٢

معرض العمل، ٢٠٠٧-٢٠١٠

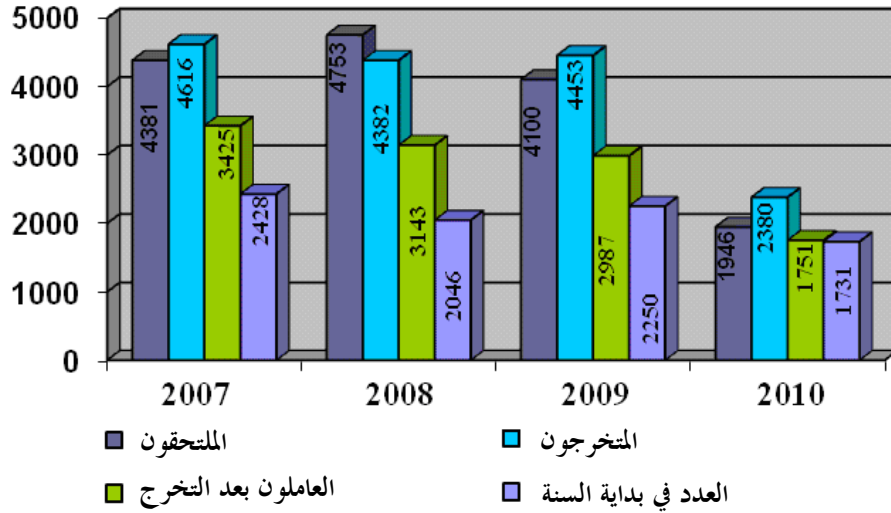
٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	
٦٣	٤٥	٨١	٧١	معارض العمل المنظمة
٤٥٨	٤١٣	٩٣٦	٧٧٧	عدد الأعمال التجارية المشاركة في معارض العمل
٧٢٠٠	٥٥٠٨	١٥٩٨١	١٢٥٠١	عدد الوظائف المعروضة في معرض العمل
١١١٠٠	٦٤٢٤	١٤٢٦٧	١٣٣٧٥	عدد الأشخاص الذين زاروا معرض العمل
١٧٨٥	١٤٤٤	٣١٨٢	٢٥٢٩	عدد الأشخاص الذين حصلوا على عمل بعد معارض العمل

المصدر: الوكالة الوطنية للعمالة.

٨٦- ويُيسر التدريب المهني الاندماج الاجتماعي للعاطلين حسب تطلعاتهم المهنية واحتياجات سوق العمل ويتيح تغيير المهارات وفق متطلبات إعادة هيكلة الاقتصاد ويشجع الحراك الاجتماعي أو إدخال تغييرات على قدرات العمل. وفي عام ٢٠١٠، وصلت نسبة التوظيف إلى ٧٣,٦ في المائة بعد إكمال الدورة التدريبية (٦٧ في المائة في عام ٢٠٠٩) (الشكل ٤).

الشكل ٤

تدريب العاطلين عن العمل في الفترة ٢٠٠٧-٢٠١٠

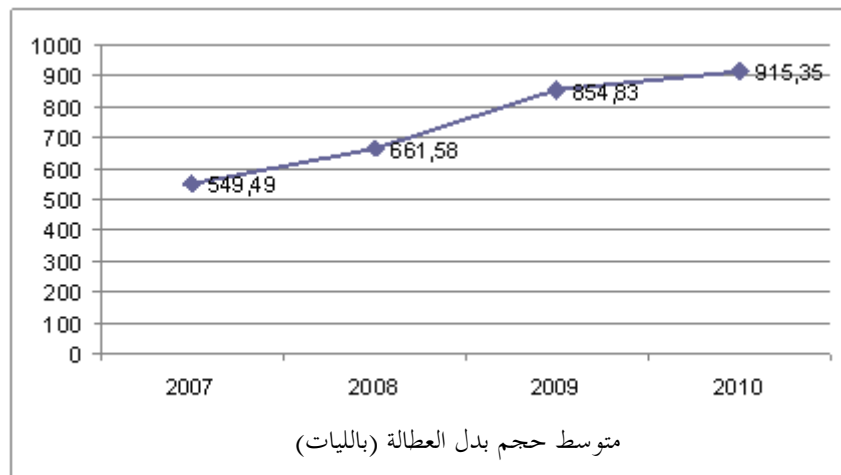


المصدر: الوكالة الوطنية للعمالة.

٨٧- ويمثل بدل الاندماج وإعادة الاندماج المهني إحدى تدابير الحماية الاجتماعية السلبية الرامية إلى تقديم مساعدة مادية لبعض الفئات الهشة من العاطلين عن العمل الذين يفتقرون إلى التأمين ضد البطالة المحتملة. ويُمنح بدل الاندماج وإعادة الاندماج المهني بموجب المادة ٣٤ من القانون رقم 102-XV المتعلق بتوظيف الباحثين عن عمل وبعض فئات السكان الذين توقفوا عن العمل لفترات طويلة وتوفير الحماية الاجتماعية لهم. ويمثل هذا البدل ١٥ في المائة من متوسط الأجر في السنة السابقة ويُمنح لمدة ٩ أشهر. وزاد بدل البطالة خلال السنوات الماضية (الشكل ٥).

الشكل ٥

تطور بدل البطالة (باليات)، ٢٠٠٧-٢٠١٠



المصدر: وزارة العمل والحماية الاجتماعية والأسرة.

٨٨- ويمثل الراتب مصدر الدخل الرئيسي لتلبية احتياجات العاملين وأسرتهم الحيوية ويشكل حافزاً فعالاً على العمل. ويعرض الجدول الوارد أسفله (الجدول ٢٣) دخل السكان المستمد من الراتب خلال الفترة ٢٠٠٦-٢٠١٠. وركزت سياسة المرتبات على تعزيز الإطار القانوني والتنظيمي ذي الصلة بغية تحسين نظام أجور العاملين في الاقتصاد الوطني وتحريره وضمان زياد مرتبات العاملين بصورة متواصلة.

الجدول ٢٣

تطور الدخل الناجم عن الأجور

٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	
١٢٧٣,٧	١١٦٦,١	١١٨٨,٦	١٠١٨,٧	٨٣٩,٦	متوسط الدخل الشهري المتاح للفرد، بالليات
٤٢,٦	٤٣,٥	٤٢,٩	٤١,٤	٤١,٦	بما في ذلك الدخل المستمد من الراتب، بالنسبة المئوية

المصدر: Living level of the population in 2005-2009, 2010, Statistical bulletin. NBS, 2010

٨٩- وثمة فجوة في الأجور في سوق العمل بين الرجال والنساء (في عام ٢٠١٠، مثل متوسط راتب المرأة ٧٦ في المائة من راتب الرجل). ويُعزى ذلك إلى عدة عوامل على رأسها استخدام النساء في مجالات عمل تهيمن عليها المرأة عادة (التعليم، الرعاية الطبية) تكون المرتبات فيها أقل من مرتبات القطاعات التي يهيمن عليها الرجال (التشييد، والنقل وغيرهما). ولا يتضمن القانون أحكاماً تمييزية بشأن الأجور.

٩٠- وتعمل المرأة أساساً في الزراعة (٢٨,٤ في المائة) والإدارة العامة والتعليم والرعاية الصحية والمساعدة الاجتماعية (٢٧,٨ في المائة) وفي التجارة والفنادق والمطاعم (١٩,٦ في المائة). وفيما يتعلق بالفئات الوظيفية للمرأة، تعود أعلى نسبة لفئة العاملات غير الماهرات (٢٣,٦ في المائة) تليها فئة العاملات في الخدمات والتجارة (١٩,٤ في المائة) فالمتخصصات عالىات التأهيل (١٧,٣ في المائة). ومن حيث الوضع المهني، تدرج معظم النساء في فئة المستخدمين (٧١,٣ في المائة مقابل ٠,٦ في المائة لمن يملكن عملهن الخاص و٢٤,٩ في المائة من العاملات لحسابهن).

٩١- وتمثل الأنشطة التالية أنشطة اقتصادية "نسوية": الصحة والرعاية الاجتماعية (٧٩,٤ في المائة من العاملين)؛ والتعليم (٧٤,٣ من العاملين)؛ والفنادق والمطاعم (٧٣ في المائة من العاملين)؛ والأنشطة المالية (٦٥,٨ في المائة من العاملين)؛ وأنشطة الترويج عن النفس والأنشطة الثقافية والرياضية (٥٤,١ في المائة من العاملين).

٩٢- وتفرضي الفجوة في الأجور إلى إضعاف عملية التراكم في المعاشات التقاعدية مما يؤثر تأثيراً مباشراً على حجم المعاش التقاعدي وسلبياً على رفاه النساء والرجال.

٩٣- وحسب بيانات الاتحاد الوطني للنتخابات في مولدوفا، شكلت المرأة عبر السنوات أكثر من نصف مجموع أعضاء النتخابات غير أن عدد النساء في مواقع المسؤولية يتناقص (الجدول ٢٤).

الجدول ٢٤
عدد أعضاء النتخابات

٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	
٤٨٥ ألف شخص	٥٠٤ ألف شخص	٥٤٥ ألف شخص	٥٧٠ ألف شخص	عدد أعضاء الاتحاد الوطني للنتخابات في مولدوفا
%٥٨,٣	%٥٧,١	%٥٦,٣	%٥٥,٧	النساء منهم
١٥٨ شخصاً	١٥٨ شخصاً	١٦٠ شخصاً	١٦٢ شخصاً	عدد أعضاء المجلس العام للاتحاد الوطني للنتخابات في مولدوفا،
٤٤٥,٣ (%٧٠)	٤٤٥,٩ (%٧١)	٤٥٥,٦ (%٧٣)	٤٥٥,١ (%٧٣)	النساء منهم
٣٣ شخصاً	٣٤ شخصاً	٣٥ شخصاً	٣٧ شخصاً	عدد أعضاء لجنة الاتحاد الوطني للنتخابات في مولدوفا،
١٥٥,١ (%٥)	١٤٥,٧ (%٥)	١٤٥,٣ (%٥)	١٦٥,٢ (%٦)	النساء منهم

المصدر: الاتحاد الوطني للنتخابات

٩٤- وحسب البيانات الواردة في الجدول ٢٥، زادت ديون الدولة الداخلية والخارجية في عام ٢٠١٠ بمقدار ٥٨١١,٨ مليون من الليات المولدوفية، أو قرابة ١,٤ مرة مقارنة بعام ٢٠٠٦. وبغية ضمان الرصد المشترك للمساعدة الخارجية ورفع كفاءته، وقعت الحكومة والشركاء الإنمائيون اتفاق مبادئ التعاون لتحسين المساعدة الرسمية الإنمائية المقدمة لمولدوفا.

الجدول ٢٥

ديون الدولة الداخلية والخارجية لجمهورية مولدوفا، ٢٠٠٦-٢٠١٠، بملايين الليات المولدوفية

٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	
١٣٥٦٥,٩	٩٥١٧,٥	٨٠٩٤,٥	٨٦٦٨,٢	٩٢٦٨,٨	ديون الدولة الداخلية
٥٣٠٤,٩	٥١٠٤,٩	٣٥٠٩,٩	٣٧٤٨,٧	٣٧٩٠,٢	ديون الدولة الخارجية
١٨٨٧٠,٨	١٤٦٢٢,٤	١١٦٠٤,٤	١٢٤١٦,٩	١٣٠٥٩,٠	المجموع

المصدر: وزارة المالية.

٩٥- وفي الوقت نفسه، يُظهر المرفق الثامن عشر أن النفقات الاجتماعية تستحوذ على أكبر حصة من مجموع النفقات في الميزانية الوطنية العامة. وحسب المعلومات التي قدمتها وزارة المالية، زادت الاعتمادات المخصصة للتأمين الاجتماعي والمساعدة الاجتماعية من ١١,٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٠٦ إلى ١٤,٣ في المائة في

عام ٢٠١٠. وزادت الاعتمادات المخصصة للعدالة من ٠,٤ في المائة إلى ٠,٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. وانخفضت الاعتمادات المخصصة لحفظ النظام العام والدفاع وأمن الدولة من ٢,٢ في المائة (٢٠٠٦) إلى ١,٨ في المائة (٢٠١٠) من الناتج المحلي الإجمالي، لا سيما الاعتمادات المخصصة لهيئات الشؤون الداخلية التي هبطت من ٠,٨ في المائة إلى ٠,٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. وأشار الخبراء إلى ذلك أيضاً، إذ إنهم لاحظوا انخفاض فعالية أجهزة النظام العام بسبب نقص الموارد.

باء- هيكل الدولة المؤسسي والسياسي والقانوني

٩٦- يُفصل بين السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية في جمهورية مولدوفا وهي تتعاون في تنفيذ الاختصاصات الموكلة إليها وفق أحكام الدستور.

٩٧- ويمثل دستور جمهورية مولدوفا أعلى قانون في البلاد (١٩٩٤). وليس للقوانين والصكوك القانونية واللوائح الأخرى التي تتعارض مع الدستور أي سلطة قانونية.

٩٨- وتتعهد جمهورية مولدوفا باحترام ميثاق الأمم المتحدة والمعاهدات التي هي طرف فيها وتلتزم بمبادئ القانون الدولي ومعاييره المُجمع على الاعتراف بها في العلاقات مع الدول الأخرى. ويعترف دستور جمهورية مولدوفا لجميع مواطنيها بالحق في الحفاظ على هويتهم العرقية والثقافية واللغوية والدينية وتطويرها والتعبير عنها ويكفل لهم هذا الحق.

٩٩- وبلغ عدد الأحزاب السياسية المسجلة في جمهورية مولدوفا ٣٣ حزباً في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١١. وأصبحت أربعة أحزاب منها ممثلة في البرلمان إثر الانتخابات التي أُجريت في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠ وهي (الحزب الشيوعي (٤٢ مقعداً)، والحزب الليبرالي الديمقراطي (٣١ مقعداً)، والحزب الديمقراطي (١٤ مقعداً) والحزب الليبرالي (١٢ مقعداً). ويبلغ عدد النساء بين قيادات الأحزاب المسجلة ٣ نساء فقط (الحزب الوطني الليبرالي، وحزب توحيد مولدوفا، وحزب المحافظين).

١٠٠- وفي الوقت الراهن، ليس لدى وزارة العدل بيانات مصنّفة جنسانياً عن تشكيلة الأحزاب، فتسجيل الأحزاب لا يشترط تقديم هذه المعلومات. وقد نوقشت هذه المسألة في اجتماع اللجنة الحكومية المعنية بالمساواة بين الرجل والمرأة (المساواة الجنسانية) (٢٠١٠/٠٦/١٤) الذي برزت فيه الحاجة إلى جمع إحصاءات مصنّفة جنسانياً عن العناصر المكونة للأحزاب السياسية. وناقشت اللجنة أيضاً إمكانية تسجيل البيانات المصنّفة جنسانياً عن تشكيلة الأحزاب السياسية المسجلة. وذكر بعض أعضاء اللجنة (ممثلو المنظمات غير الحكومية) أن هذه البيانات يمكن تسجيلها في مرحلة التسجيل فقط، إذ إن دوران الأعضاء يكون سريعاً بعد ذلك. وفي الوقت نفسه، لاحظ ممثلو الوكالات الحكومية أوجه القصور الحالية في جمع هذه البيانات وانعدام الموارد المناسبة.

١٠١- وينص دستور جمهورية مولدوفا على الحقوق والحريات الأساسية في مجتمع ديمقراطي. ويمكن لمواطني مولدوفا الترشح والانتخاب دون مراعاة الجنس أو الجنسية أو الأصل العرقي أو اللغة أو الدين أو نوع الجنس أو الرأي أو الانتماء السياسي أو الثروة أو الأصل الاجتماعي (المادة ٣ من قانون الانتخابات). ويشكل قانون الانتخابات (لعام ١٩٩٧، الذي عدّل بمرور الوقت) قاعدة صلبة لتنظيم الانتخابات بطريقة ديمقراطية.

١٠٢- وبموجب دستور جمهورية مولدوفا، يحق للمواطنين التصويت والانتخاب عند بلوغهم سن الثامنة عشرة ما عدا من يعتبرون غير مؤهلين أو الذين أصدرت محكمة في حقهم حكماً نهائياً بالسجن. ويجوز للمواطنين الذين بلغوا سن الخامسة والعشرين أن يترشحو لوظيفة عمدة ولمن بلغوا سن الثامنة عشرة الترشح لوظيفة مستشار محلي. ويشارك المواطنون في جمهورية مولدوفا في الانتخابات ويتمتعون بحق التصويت العام والمتساوي والمباشر والسري والحر. وبموجب القانون، يجب فتح مراكز للتصويت في المستشفيات وغيرها من المؤسسات إذا بلغ عدد الناخبين ٣٠ ناخباً على الأقل. وتُجلب صناديق الاقتراع المتحركة إلى منازل الناخبين عند الطلب.

١٠٣- وبموجب القانون الوطني، تُجرى الانتخابات المحلية والبرلمانية كل أربعة أعوام. وحسب القانون، يجب أن تُطبع بطاقات الاقتراع باللغتين المولدوفية/الرومانية والروسية، وقد نُشر قانون الانتخابات في اللغتين. ومنذ عام ٢٠١٠. تتاح للمواطنين الفرصة للتصويت في الخارج في البعثات الدبلوماسية والمكاتب الفنزلية وخارجها. واعتمد هذا التعديل (٢٠١٠) حتى يتمكن مواطنو مولدوفا المقيمون في الخارج والذين تزداد أعدادهم من الإدلاء بأصواتهم على نحو أفضل.

١٠٤- وتقدم لجنة الانتخابات المركزية الإحصاءات التالية عن عدد الناخبين الذين شاركوا في التصويت: بلغت نسبة المشاركة ٥٧،٥٤ في المائة في الانتخابات البرلمانية التي أُجريت في ٤ أيار/مايو ٢٠٠٩؛ نسبة المشاركة ٥٨،٧٧ في الانتخابات التي أُجريت في ٢٩ تموز/يوليه ٢٠٠٩؛ نسبة المشاركة ٦٣،٣٧ في الانتخابات التي أُجريت في ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، نسبة المشاركة ٥٤،٥٩ في المائة في الجولة الأولى من الانتخابات في ٥ حزيران/يونيه ٢٠١١ و ٥٤،٤١ في المائة في الجولة الثانية في ١٩ حزيران/يونيه ٢٠١١.

١٠٥- وبالنسبة للانتخابات البرلمانية التي أُجريت في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، وافقت لجنة الانتخابات المركزية، بموجب المواد ١٨، ٢٦ (١) (و)، ٤٨، ٤٩، ٨٣ من قانون الانتخابات (القرار رقم ٣٨١٥ المؤرخ ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر) على طبع وتوزيع ٨١١ ٥٧١ ٢ بطاقة اقتراع منها ١١٣ ٧٦٦ ٢ بطاقة باللغة الرسمية و ٦٩٧ ٨٠٥ بطاقة باللغة الروسية منها ٢٠ ٠٠٠ بطاقة لمراكز الاقتراع التي صوّت فيها المواطنون من الضفة الشمالية لنهر نيسسترو و ١٣٠ ٥٣٠ بطاقة لمراكز الاقتراع في الخارج (القرارات رقم ٣٨١٦، ٣٨٦٤، ٣٩١٤ و ٣٩٣٧)^(٢٠). وعلى هذا النحو، أُتيحت فرص الاقتراع لجميع المواطنين.

١٠٦- وتجدر الإشارة أيضاً إلى أن لجنة الانتخابات المركزية تعوزها، في الوقت الراهن، الكفاءة اللازمة لإعداد معلومات إحصائية مصنفة جنسانياً عن الحملة الانتخابية. وستكون هذه المعلومات متاحة فقط بعد التنفيذ الكامل لمفهوم نظام المعلومات الآلي الحكومي "الانتخابات" الذي اعتمده البرلمان بموجب القانون رقم 101-XVI، المؤرخ ١٥ أيار/مايو ٢٠٠٨.

١٠٧- وخلال عملية تنظيم الانتخابات وأجرائها، تستعرض لجنة الانتخابات المركزية الطلبات والتماسات والشكاوى وتبت فيها. وقدم الناخبون والمرشحون وأشخاص غيرهم ٨٢ شكوى (منها ثلاث شكاوى تتعلق بإكمال الانتخابات) إلى لجنة الانتخابات المركزية خلال فترة الانتخابات. وأُحيطت اللجنة علماً بانتهاك قانون الانتخابات من قِبل مترشحين أثناء عملية مساندة المرشحين وبجالات مساندة للمرشحين في يوم الاقتراع واليوم السابق له وبعدم إرفاق بيانات النفقات المالية ذات الصلة بالدعاية أو سوء الإبلاغ عن هذه البيانات واستخدام الموارد الإدارية وعدم تعليق ترشيح بعض المرشحين ووقوع بعض الأخطاء في قوائم الانتخابات وطريقة إنشاء لجان الانتخابات في مكاتب التصويت بالخارج فضلاً عن قيام بعض المؤسسات/المنظمات باتخاذ بعض التدابير أو الامتناع عن اتخاذها. وأُحيطت اللجنة علماً بوقوع بعض الأخطاء في يوم الاقتراع وأثناء عملية التصويت وفي تصنيف نتائج الانتخابات كذلك. وقُدمت إدعاءات بجالات انتهاك للمواد ١٣(٣)، ٢٩(١١)، ٣٨(٢)، ٣٨(٥)، ٣٨(٧)-(٩)، ٣٩، ٤٧، ٥٤، ٦٤١(٦)-٦٤١(١٠) و ٨٤ من قانون الانتخابات.

١٠٨- غير أن الانتهاكات المزعومة لا تقوم على أسس جنسانية من حيث موضوعها وطبيعتها. ولذلك، صرحت لجنة الانتخابات المركزية بأنها لم تُبلغ بحدوث أية انتهاكات جنسانية الطابع أثناء الحملة الانتخابية.

١٠٩- وسجلت وزارة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات خلال الفترة ٢٠٠٨-٢٠١٠ اثنين من الطعون يتعلقان بحدوث انتهاكات أثناء الانتخابات البرلمانية. وينص القانون على الاحتفاظ بالطعون لمدة ٣ سنوات.

١١٠- ويقتضي قانون الانتخابات إنشاء مركز للتدريب المستمر على الانتخابات لتدريب موظفي الانتخابات الذين يمثلون أهم عامل في إجراء انتخابات نزيهة وسليمة.

١١١- ويرد أسفله بيان عن إتاحة استخدام الحواسيب الشخصية وشبكة الانترنت مستمد من بيانات إحصائية (الجدول ٢٦):

الجدول ٢٦

معدل إتاحة استخدام الحواسيب الشخصية وشبكة الإنترنت

٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	إتاحة استخدام الحواسيب الشخصية
١٣,١٠	٩,٢٢	٨,٤٦	المجموع
٢٣,٧٦	١٧,١٤	١٦,٤٥	المناطق الحضرية
٤,٧٣	٣,١٨	٢,٤٥	المناطق الريفية
٤,٣٧	٣,٠٨	٢,٤٤	إتاحة استخدام الإنترنت

المصدر: المكتب الوطني للإحصاء [1].

١١٢- ويعترف الإطار القانوني والتنظيمي بنشاط المنظمات غير الحكومية وحدد إجراءات تسجيلها وعملها في القانون رقم ٨٣٧ المتعلق بالجمعيات العامة المؤرخ في ١٧ أيار/ مايو ١٩٩٦. وفي عام ٢٠٠٨، وافق البرلمان على استراتيجية تطوير المجتمع المدني في الفترة ٢٠٠٩-٢٠١١ (القرار البرلماني رقم ٢٦٧ المؤرخ في ١١ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٨). وبموجب هذا القرار، تعتبر منظمات المجتمع المدني شريكاً كاملاً في التعاون مع السلطات العامة ووحدات الأعمال التجارية على الصعيد الوطني والمحلي على حد سواء. وفي هذا الصدد، تعتبر تجربة المجلس الوطني لمشاركة المنظمات غير الحكومية الذي أنشأه رئيس الوزراء تجربة مهمة. ويتأثر الوضع بمهنية منظمات المجتمع المدني وبمشاركتها الحثيثة في حل المشكلات التي تواجه الحكومة من جهة وبضرورة تنفيذ المعايير الأوروبية التي تقتضي إشراك المجتمع المدني إشراكاً فاعلاً في عملية اتخاذ القرارات من جهة أخرى.

١١٣- وبحلول عام ٢٠١٠، بلغ عدد المنظمات غير الحكومية المسجلة لدى وزارة العدل نحو ٥٠٠٠ منظمة يتفاوت نطاق أنشطتها، من بينها عدد كبير من المنظمات التي قد تعكس، لأول وهلة، مؤشراً بيئياً يدل على مشاركة المواطنين. بيد أن المنظمات النشيطة منها قليلة العدد وهي تعمل في المناطق الحضرية في المقام الأول وتركز جهودها أساساً على المسائل ذات الأهمية الوطنية وبدرجة أقل على المسائل ذات الاهتمام المحلي. ولا تموّل الدولة منظمات المجتمع المدني وهي تعتمد على موارد مالية أخرى وبوجه أخص على الأموال التي يقدمها مانحون دوليون.

١١٤- وفي الوقت نفسه، تجدر الإشارة إلى تجربة وزارة الشباب الإيجابية التي شرعت في تنفيذ برنامج المنح لدعم تطوير شبكة مراكز موارد الشباب والمنظمات غير الحكومية ومجالس الشباب المحلية ومجموعات المبادرات الشبابية وتنويع الخدمات المقدمة للشباب. ومن خلال برنامج المنح، تلقى نحو ٦٤ مشروعاً من المشروعات التي تنفذها منظمات غير حكومية ومجموعات المبادرات التي تضطلع بأنشطة تعليمية غير رسمية دعماً مالياً وذا طابع لوجيستي في عام ٢٠١٠. وفي الوقت الراهن، يجري العمل على وضع إجراءات اعتماد الخدمات التي ستتيح الاستفادة من قدرات المنظمات غير الحكومية بصورة أكبر.

١١٥- وجمهورية مولدوفا جمهورية برلمانية. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، أنشئ الهيكل البرلماني على النحو التالي: المكتب الدائم (١٣ عضواً منهم ثلاث نساء)، ٤ دوائر برلمانية (أحد الرؤساء الأربعة امرأة)، ١٠ لجان دائمة (أحد الرؤساء العشرة امرأة). ويمثل رئيس جمهورية مولدوفا الدولة، بصفته رئيساً لها، وهو يضمن سيادتها واستقلالها الوطني ووحدة الأمة وسلامة أراضيها. وتنفذ الحكومة سياسة الدولة الداخلية والخارجية وتدير الإدارة العامة وهي مسؤولة لدى البرلمان. ويمثل مجلس الوزراء أعلى جهاز في السلطة التنفيذية.

١١٦- وخلال السنوات القليلة الماضية، حدث تطور إيجابي وإن كان غير منتظم في عدد النساء في مواقع اتخاذ القرارات (الجدول ٢٧). وتجدر الإشارة إلى تولي امرأة منصب رئيس البرلمان في الفترة ٢٠٠١-٢٠٠٥. وتتألف تشكيلة برلمان مولدوفا المنتخب في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠ للدورة التشريعية التاسعة عشرة مما يلي: ١٩ مقعداً (١٨,٨١ في المائة) تشغلها عضوات برلمانيات و٨٢ مقعداً (٨١,١٩ في المائة) يشغلها أعضاء برلمانيون من الرجال. وفي نيسان/أبريل ٢٠١١ وبعد تعديل الحكومة، كانت تشكيلة البرلمان الجنساني كما يلي: ٢١ امرأة (٢٠,٨ في المائة) و٨٠ رجلاً (٧٩,٢ في المائة). وتشكل مجموعة البرلمانيات من حيث الانتماء السياسي على النحو التالي: ١٢ عضوة برلمانية من الحزب الشيوعي، و٤ عضوات برلمانيات من الحزب الليبرالي الديمقراطي، و٣ عضوات برلمانيات من الحزب الديمقراطي، وعضوتان برلمانياتان من الحزب الليبرالي.

الجدول ٢٧

النساء في مواقع اتخاذ القرارات على المستوى المركزي

الموقع	٢٠٠٥	٢٠٠٩	٢٠١٠
عضو برلماني	٢٠,٨%	٢٥,٧%	١٨,٨%
وزير	٦,٧%	٦,٢%	٦,٢%

المصدر: لجنة الانتخابات المركزية.

١١٧- واتسم تمثيل المرأة في الحكومة بالتفاوت كذلك، فعلى مر السنوات حُصص منصب وزاري واحد على الأقل لامرأة، مع بعض الاستثناءات، ففي الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ (النصف الأول)، تولت امرأة منصب رئيس الوزراء وشغلت ثلاث نساء مناصب وزارية. وفي نيسان/أبريل ٢٠١١، تشكلت حكومة مولدوفا من ١٥ وزيراً ووزيرة واحدة (٦,٢ في المائة) وتضمنت ٧ نائبات وزير من أصل ٣٥ نائب وزير (٢٠,٠ في المائة).

١١٨- وخلال السنوات القليلة الماضية، زاد عدد النساء في مواقع اتخاذ القرارات شيئاً فشيئاً (الجدول ٢٨).

الجدول ٢٨

النساء في مواقع اتخاذ القرارات على الصعيد المحلي

الموقع	٢٠٠٣	٢٠٠٧	٢٠١١
رئيس منطقة	٪٣,١	٪٣,١	٩,٣
عمدة	٪١٥,٣	٪١٧,٩	٪١٨,٠٤
مستشار منطقة	٪١٠	٪١٦,٤٨	٪١٨,٣٩
مستشار محلي	-	٪٢٦,٥	٪٢٨,٧١

المصدر: لجنة الانتخابات المركزية.

١١٩- ويتسم تمثيل المرأة في مواقع اتخاذ القرارات بالتفاوت في مولدوفا، ففي عام ٢٠١١، وسعت المرأة نطاق تمثيلها على صعيد السلطات المحلية كعمدة (١٨,٠٤ في المائة) ومستشارة على مستوى المنطقة (١٨,٣٩ في المائة) وعلى الصعيد المحلي (٢٨,٧١ في المائة). وعلى الصعيد المحلي، يفوق عدد النساء في آخر موقع من مواقع هيكل السلطة عدد الرجال، لا سيما في منصب مستشار/متخصص (المرفق التاسع عشر).

١٢٠- وعلى صعيد السلطة التشريعية، أصبح وضع المرأة الحالي أفضل منذ الانتخابات البرلمانية لعام ٢٠٠٩. وأخذ عدد أعضاء البرلمان من النساء يزداد حسب كل دورة. وفي مجال تمثيل المرأة في مواقع اتخاذ القرارات في الحكومة المركزية، شهدت جمهورية مولدوفا التوجه التالي: رغم وجود توازن بين الجنسين في الوزارات وسواها من السلطات العامة المركزية من حيث توزيع العاملين فيها بل وفي مواقع اتخاذ القرارات، فإن عدد النساء يقل عن عدد الرجال كلما ارتفعت الدرجة في مواقع اتخاذ القرارات.

١٢١- ويرى الخبراء أنه لا يمكن التنبؤ بمآل تمثيل المرأة في هياكل اتخاذ القرارات رغم ما تحقق من زيادة نسبية في تمثيلها في مجالس المناطق والمجالس المحلية وفي البرلمان، إذ إن الأمر يرهق، في المقام الأول، بالطريقة التي ينظر بها كل حزب لمسائل الفرص المتساوية^(٢١).

١٢٢- المحاكم وحدها هي التي تُقيم العدل في جمهورية مولدوفا باسم القانون. ولا تخضع المحكمة الدستورية في جمهورية مولدوفا للسلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية. وتتولى المحكمة العليا ومحاكم الاستئناف والمحاكم الابتدائية إقامة العدل. وبموجب القانون، يجوز إنشاء محاكم متخصصة للفصل في بعض القضايا الخاصة. ويحظر القانون إنشاء محاكم استثنائية.

١٢٣- ويحدد القانون الأساسي هيكل المحاكم ومجالات اختصاصها والإجراءات القضائية الخاصة بها. وجميع جلسات الاستماع علنية في كل المحاكم. ويجوز الاستماع للقضايا في جلسات مغلقة فقط وفق ما ينص عليه القانون وجميع الإجراءات القانونية المعمول بها. ويتم الاستماع للقضايا القانونية في اللغة المولدوفية (الرسمية). ويحق للأشخاص الذين يجهدون اللغة

(٢١) التقرير الثاني عن الأهداف الإنمائية للألفية، جمهورية مولدوفا، ٢٠١٠.

المولدوفية أو يعجزون عن التحدث بها أن يتم إعلامهم بمحتوى الوثائق وبسير القضية ومخاطبة المحكمة بالاستعانة بترجم فوري. وبموجب القانون، يجوز إجراء جلسات الاستماع بلغة تكون مقبولة لدى أغلبية الأشخاص المشاركين في الجلسة. ويجوز لأطراف القضية وسلطات الدولة استئناف أحكام المحاكم وفق القانون.

١٢٤- وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، بلغت نسبة القضاة لكل ١٠٠.٠٠٠ شخص ١٢ في المائة. وزاد عدد النساء في النظام القضائي من ٣١,٣٥ في المائة في عام ٢٠٠٦ إلى ٣٦,٩ في المائة في عام ٢٠١٠ (الجدول ٢٩).

الجدول ٢٩

عدد القضاة

٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	
٤٣٩	٤٤٠	٤٣٧	٤٣٠	٤٣٧	مجموع عدد القضاة
١٢,٣	١٢,٣	١٢,٢	١٢,٠	١٢,٢	النسبة لكل ١٠٠.٠٠٠ شخص
١٦٢	١٦٣	١٤٧	١٣٩	١٣٧	عدد النساء في النظام القضائي

المصدر: المجلس الأعلى للقضاء.

١٢٥- وفي حزيران/يونيه ٢٠١١، تألفت المحكمة الدستورية في جمهورية مولدوفا من ٦ قضاة (أربعة رجال وامرأتان). وتشكل مجلس القضاء الأعلى من ١٢ عضواً (عشرة رجال وامرأة).

١٢٦- وحسب البيانات التي قدمتها إدارة إقامة العدل التابعة لوزارة العدل، بلغ عدد القضايا الشهرية التي نظر فيها قضاة المحاكم الابتدائية ٦٩ قضية في عام ٢٠١٠ وتلك التي نظر فيها قضاة المحكمة الاقتصادية ٨٤,٣ قضية؛ بينما نظر قضاة محكمة الاستئناف في ٤٧,٤ قضية. ونظرت محكمة الاستئناف في ٣٢,٣ قضية ومحكمة الاستئناف في بيندر في ١٨ قضية، ومحكمة الاستئناف في كاهول في ١٨,٩ قضية ومحكمة الاستئناف في كومارت في ١٧,٨ قضية. وبلغ عدد القضايا الشهرية التي نظر فيها كل قاض من قضاة هذه المحاكم ٣٣,٦ قضية. ونظر قضاة المحكمة العليا في ٢٢,٥ قضية. وبذلك، يكون عدد القضايا الشهرية التي نظر فيها قضاة المحاكم العليا ٥٧,٣ قضية.

١٢٧- وتعكف الحكومة في الوقت الراهن على وضع استراتيجية لإصلاح نظام العدالة بالتعاون مع هيئات مختصة أخرى ومع منظمات المجتمع المدني.

١٢٨- ويؤدي مكتب المدعي العام دوراً مهماً، فهو يمثل، بموجب المادة ١٢٤ من دستور جمهورية مولدوفا، مصالح المجتمع ويحمي النظام القانوني وحقوق المواطنين وحرياتهم ويوجه الإجراءات الجنائية ويديرها ويمثل الإدعاء في المحاكم وفق القانون بصفته جزءاً من السلطات القضائية.

١٢٩- وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، بلغت نسبة المدعين ٢٠ في المائة لكل ١٠٠ ٠٠٠ ساكن (الجدول ٣٠) حسب ملاك موظفي هيئات الإدعاء. وثمة ميل إلى ازدياد عدد النساء في هيئات الإدعاء، بيد أن تمثيلهن أقل من تمثيل الرجال.

الجدول ٣٠ عدد المدعين

٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	
٧٣٦	٧٨٥	٧٤٨	٧٨٧	٧٣١	٧٢٤	٧٨٨	٧١٠	عدد المدعين الكلي
٢٠٠٧	٢٢٠٠	٢١٠٠	٢٢٠٠	٢٠٠٤	٢٠٠٢	٢١٠٩	١٩٠٧	المعدل لكل ١٠٠ ٠٠٠ شخص
٢٤١	٢٥٠	٢٣٧	٢٣٨	٢٣٦	١٩٤	١٨٢	١١٢	النساء
٤٩٥	٥٣٥	٥١١	٥٤٩	٤٩٥	٥٣٠	٦٠٦	٥٩٨	الرجال

المصدر: مكتب المدعي العام.

١٣٠- ويحظر الإطار القانوني رسمياً جميع أشكال سوء المعاملة ومن بينها التعذيب. ويُنصُ على هذه القاعدة على مستويات مختلفة تبدأ بالدستور وتشمل القانون الجنائي وقانون الإجراءات الجنائية ومدونة إعمال القوانين وقانون الشرطة وغيرها. وقد عُدلت هذه القوانين أو كُيِّفت لتناسب مع توصيات لجنة مناهضة التعذيب والمقرر الخاص المعني بمسألة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة واللجنة الأوروبية لمنع التعذيب والمعاملة اللاإنسانية أو المهينة وخلاف ذلك. وجمهورية مولدوفا طرف في أغلب المعاهدات الرئيسية لمناهضة ظاهرة التعذيب، بما في ذلك البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة واتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩ والبروتوكولين الأول والثاني للمحققين بها ونظام روما الأساسي (المحكمة الجنائية الدولية).

١٣١- ومنع ومناهضة التعذيب والمعاملة اللاإنسانية والمهينة ثمرتان من ثمار أعمال اضطلعت بها عدة مؤسسات وآليات وطنية هي:

- (أ) مكتب المدعي بتوليته رصد الامتثال للقوانين في أماكن الحبس الاحتياطي وفي السجون (إشراف المدعي على أماكن الاحتجاز التابعة للشرطة ووزارة العدل) وتطبيق الإجراءات الجنائية. وفي عام ٢٠١٠، أنشأ مكتب المدعي العام قسم مناهضة التعذيب؛
- (ب) مركز حقوق الإنسان، عن طريق نظره في الشكاوى والاضطلاع بزيارات لتقصي الحقائق وتقديم مقترحات بتعديلات تشريعية وقانونية وتوصيات للسلطات العامة؛
- (ج) الآلية الوطنية لمنع التعذيب وذلك بإجراء زيارات دورية وتقديم توصيات مؤسسية لجميع أماكن الاحتجاز؛

(د) زيارات منظمات المجتمع المدني لأماكن الاحتجاز؛

(هـ) النص على الحقوق والضمانات المتعلقة بالأشخاص في أماكن الاحتجاز.

١٣٢- وبموجب المادة ٨٨ من القانون الجنائي لجمهورية مولدوفا، تحتسب مدد الحرمان من حق تقلد بعض المناصب أو الاضطلاع ببعض الأنشطة بالشهور والسنين، بينما تحتسب مدد الخدمة المتعلقة بالعمل المجتمعي دون أجر بالساعات. ويُضمن الوقت الذي يمضيه شخص رهن الاحتجاز إلى حين النظر في القضية في مدة العقوبة بالسجن ويحتسب يوماً بيوم. وفي مدة الخدمة المتعلقة بالعمل المجتمعي، يُحسب اليوم من الاحتجاز بساعتين من خدمة العمل المجتمعي دون أجر.

١٣٣- وتنص المادة ١٨٦ من قانون الإجراءات الجنائية على أن تبدأ مدة احتجاز شخص من لحظة حرمانه من حريته واحتجازه. وإذا لم يُحتجز الشخص، تبدأ هذه المدة من لحظة تنفيذ حكم المحكمة القاضي بتطبيق هذا الإجراء الاحتياطي عليه. ويجب ألا تتجاوز مدة إبقاء شخص رهن الاحتجاز أثناء الإجراءات الجنائية قبل تقديم القضية إلى محكمة ٣٠ يوماً، إلا في الحالات التي ينص عليها هذا القانون. وينص القانون على أن السجن مدى الحياة يمثل العقوبة القصوى. ولا يجوز تطبيق عقوبة السجن مدى الحياة على النساء والقصر (القانون الجنائي، المادة ٧١(٣)). وتجدر الإشارة إلى أن التشريع الجنائي في جمهورية مولدوفا لا ينص على عقوبة الإعدام.

١٣٤- وطوال السنوات الأربعة الماضية، ظلّ إصلاح نظام السجون يسعى إلى تحقيق أهداف رئيسية هي: تحسين الإطار القانوني التنفيذي والجنائي، وتحسين ظروف الحبس بما يتناسب مع المعايير الدولية، وتطوير قدرات موظفي السجون وضمان الشفافية في مؤسسات الاحتجاز ومنع التعذيب وسوء المعاملة وهو أمر يجري العمل على تحقيقه ويجب تنفيذه بصورة متسقة.

١٣٥- وتجدر الإشارة في هذا السياق إلى التحسن الملموس الذي طرأ على ظروف الاحتجاز في سجن روسكا للنساء اللاتي ارتكبن جرائم مختلفة (المرفق العشرون) والذي تم فيه إنشاء مركز للأمهات اللاتي يصطحبن أطفالهن.

١٣٦- وتُظهر البيانات الإحصائية زيادة في بعض أنواع الجرائم (المرفق العشرون) تعزى للظروف الاجتماعية الاقتصادية الصعبة وإلى الثغرات الموجودة حالياً في الإطار القانوني والتنظيمي^(٢٢).

١٣٧- وبشأن التحقيق في أحداث نيسان/أبريل ٢٠٠٩ (حيث اندلعت مظاهرات احتجاج شعبية)، اتخذت الهيئات المختصة سلسلة من التدابير. وسجل مكتب المدعي العام ١٠٨ شكاوى تتعلق بإدعاءات بالتعذيب أو العقوبة أو المعاملة اللاإنسانية أو المهينة من قِبل ضباط الشرطة ونظر في هذه الشكاوى. ومن مجموع الشكاوى، شُرع في اتخاذ إجراءات بشأن ٥٨ قضية جنائية تقرر في ٢٩ قضية منها تطبيق الإجراءات الجنائية بموجب المادة ٣٠٩١ من القانون الجنائي (التعذيب) وتطبيق الإجراءات الجنائية بموجب المادة ٣٢٨(٢)(أ) من القانون

(٢٢) تتألف الجرائم الكبرى من القتل والسرقة والنهب. وتتراوح أعمار معظم المحتجزين بين ٢١-٣٠ سنة و٣٠-٤٠ سنة. وأغلب المحتجزين عاطلون عن العمل ولم يكملوا التعليم الثانوي.

الجنائي (استخدام السلطة المفرطة أو تجاوز اختصاصات السلطة) على ١٧ قضية. ومن مجموع القضايا الجنائية، اكتملت ملفات ٢٧ قضية تخص ٤٣ من ضباط الشرطة وقُدمت لوائح الاتهام إلى المحكمة^(٢٣).

١٣٨- وفي القضايا التي تنطوي على إجراءات جنائية، طلب المدعون إيقاف ١٤ من العاملين في وزارة الشؤون الداخلية عن العمل مؤقتاً. وفي الوقت الحالي، سيُطبق هذا الإجراء التقييدي على ٩ من المدعى عليهم، إذ قدم بقية المدعى عليهم وهم خمسة استثناءً وأصدرت المحاكم القانونية حكماً لصالحهم.

١٣٩- وبشأن إعادة تأهيل ضحايا المظاهرات التي اندلعت في نيسان/أبريل ٢٠٠٩. بمنحهم تعويضات مناسبة عمّا أصابهم، أنشئت لجنة خاصة في ١٥ نيسان/أبريل ٢٠١٠ لتحديد المتضررين من المدنيين ورجال الشرطة من أحداث ٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٩ ولإعداد التدابير الرامية لمساعدتهم وتنسيقها. وفي الوقت الحالي، تُجري السلطات مفاوضات لإنشاء صندوق لتعويض ضحايا العنف أياً كان شكله.

١٤٠- ولتجنب مثل هذه الحالات، يُدرّب رجال الشرطة على تنفيذ العمليات الخاصة مثل تدابير مكافحة الشغب وفق المعايير الأوروبية وتفادي الإصابات وفقدان الأرواح. وفي هذا السياق، تُنظّم دورات تدريبية لتعزيز قدرات الشرطة على إدارة التجمعات الجماهيرية ومكافحة الشغب الجماهيري وتجنب استخدام القوة المفرطة وذلك وفق المعايير الدولية.

١٤١- ويمثل احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية وكفالة النظام العام في المجتمع وحماية أرواح المواطنين وصحتهم أولوية وطنية في أنشطة هيئات أعمال القوانين.

١٤٢- وتكشف الإحصاءات الرسمية لتواتر حالات القتل في مولدوفا (لكل ١٠٠ ٠٠٠ شخص) الوضع التالي (الجدول ٣١)

الجدول ٣١

عدد حالات القتل (لكل ١٠٠ ٠٠٠ شخص)

٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣
٧,٤	٦,٧	٦,٥	٦,٠	٧,١	٧,٥	٨,٤	٩,٩

المصدر: المكتب الوطني للإحصاء.

١٤٣- وتُظهر بيانات الجريمة مدى خطورة الوضع في هذا المجال (الجدول ٣٢). وتُحدر الإشارة إلى أوجه القصور في جمع البيانات الإحصائية المُصنّفة حسب نوع الجنس والعمر.

الجدول ٣٢

تطور وضع الجرائم المرتكبة ضد حياة الأشخاص وصحتهم، بما في ذلك العنف المنزلي،
خلال الفترة ٢٠٠٣-٢٠١٠

السنة	جرائم القتل المرتكبة من قِبل المرتكبة من قِبل	جرائم القتل/ داخل الأسرة	الإصابات البدنية الجسيمة/داخل الأسرة	الإصابات البدنية المتوسطة	الإصابات البدنية الطفيفة	حوادث الاغتصاب	العنف الجنسي
٢٠٠٣	٥١/٢٧٩	٤٨/٣٨٢	٨٢٧	٩٨	٢٤٠	٦٥	
٢٠٠٤	٣٥/٢٣٥	٢٩/٣٣٩	٧٠١	٦٧	٣١٢	١٢٦	
٢٠٠٥	١٤/٢١٨	٢٥/٣٥١	٧٧٤	٢٨	٢٤٧	٩٨	
٢٠٠٦	٢٠/١٨٩	٣٠/٣٦٤	٦٨٠	٩	٢٢٩	٩١	
٢٠٠٧	١٤/١٧٤	١٦/٣٦٥	٧٨٨	٧	٢٣١	١١١	
٢٠٠٨	المجموع	٣٠/١٨٥	٣٣/٣٥٨	٧٩٥	١	٢٦٢	١١٩
	رجال	١٤٥	٢٧٥	٥٢٤	١	٢٠٠	٧٣
	نساء	١٤	٣٠	٢٩	١	١	
٢٠٠٩	المجموع	١٧/١٨٩	٢٩/٣٥٤	٨١٢	٢١٩	٢١٩	١٠٠
	رجال	١٦٥	٢٧٥	٥٩٥	١٦٨	٩٥	
	نساء	١٣	٢٤	٢٦	١	١	
٢٠١٠	المجموع	٣١/٢١١	٢٩/٣٩٤	٩١٦	٣٢١	٣٢١	١٥٦
	رجال	١٢٠	٢٥٦	٦٣٣	٢٦٠	٨٦	
	نساء	٢١	٢٤	٣٨	٣	٣	

المصدر: وزارة الشؤون الداخلية.

١٤٤ - وتبين لنا حدوث انخفاض في حالات الاتجار بالبشر المسجلة (الجدول ٣٣)، ففي عام ٢٠١٠، قُدمت ١٤٠ قضية تتعلق بالاتجار بالبشر مقابل ٢٥١ جريمة في عام ٢٠٠٧ و ٢١٥ جريمة في عام ٢٠٠٨ و ١٨٥ جريمة في عام ٢٠٠٩. ويُلاحظ هذا التوجه الإيجابي في مكافحة الاتجار بالأطفال: سُجّلت ٦١ حالة في عام ٢٠٠٦ و ٤٧ حالة في عام ٢٠٠٧ و ٣١ حالة في عام ٢٠٠٨ و ٢١ حالة في عام ٢٠٠٩ و ٢١ حالة في عام ٢٠١٠. ويُعزى ذلك لأسباب منها فعالية التدابير الاستباقية لمنع وقوع هذه الجريمة الشنيعة. بيد أن ظاهرة الاتجار بالبشر والأطفال لم تنحسر لعدة أسباب متضافرة هي:

(أ) التغيير في أنماط الاتجار بالبشر (على سبيل المثال، انخفاض مدة استغلال الضحية إلى ٤ أشهر في المتوسط، وقيام المتاجرين بالبشر بدفع أجور عالية للضحايا، وغرس متلازمة ستوكهولم في عقول الضحايا) مما يجعل كثيراً من الناس لا يعتبرون أنفسهم ضحايا للاتجار بالبشر؛

(ب) إعادة تصنيف بعض القضايا الجنائية المتعلقة بالاتجار بالبشر/الأطفال في مرحلة من مراحل الإجراءات القانونية تحت طائلة مواد أخرى من القانون الجنائي (البغاء، ونقل الأطفال خارج البلاد بطريقة غير مشروعة، وتنظيم المهجرة غير المشروعة، والعمل القسري)؛

(ج) عوامل أخرى.

الجدول ٣٣

إحصاءات القضايا الجنائية المتعلقة بالاتجار بالبشر (المادة ١٦٥ من القانون الجنائي)
والاتجار بالأطفال (المادة ٢٠٦ من القانون الجنائي) خلال السنوات ٢٠٠٧-٢٠١٠المادة ١٦٥ من القانون الجنائي المتعلقة بالاتجار بالبشر/المادة ٢٠٦ من القانون الجنائي
المتعلقة بالاتجار بالأطفال

٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	
١٦١ (٢١/١٤٠)	٢٠٦ (٢١/١٨٥)	٢٤٦ (٣١/٢١٥)	٢٨٨ (٤٣/٢٤٥)	عدد القضايا التي بدأت فيها إجراءات جنائية
٥٥ (١٠/٤٥)	١١٣ (١١/١٠٢)	١٠٨ (١٢/٩٦)	١٧٦ (٢٦/١٥٠)	عدد القضايا المقدمة للمحكمة
٥٣ (٥/٤٨)	٧٠ (٤/٦٦)	٦٨ (٥/٦٣)	٥٩ (٧/٥٢)	عدد الأشخاص المدانين
٥	٥	٥	٣	عدد الأشخاص الذين تمت تبرئتهم
٣٣	٤٣	٥٨	٥١	عدد الأشخاص المحكوم عليهم بالسجن

المصدر: التقرير السنوي (٢٠١٠) لحكومة جمهورية مولدوفا عن منع الاتجار بالبشر ومكافحته.

١٤٥- وثمة زيادة في عدد حالات الاغتصاب (لكل ١٠٠ ٠٠٠ شخص) (الجدول ٣٤)، وهي جريمة يعاقب عليها القانون، فبموجب المادة ١٧١(١) من القانون الجنائي يُعاقب على الاغتصاب أو الجماع بالإكراه البدني أو العقلي أو استغلال عجز الشخص عن الدفاع عن نفسه بالسجن لمدة ٣-٥ سنوات. وحسب الظروف المُشدِّدة، يعاقب على الاغتصاب بالسجن لمدة ٥-١٢ سنة (المادة ١٧١(٢))، أو بالسجن ١٠-٢٠ عاماً أو بالسجن مدى الحياة (المادة ١٧١(٣)).

الجدول ٣٤

عدد حالات الاغتصاب (لكل ١٠٠ ألف شخص)

٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣
٣٦٨	٢٦٤	٣٠٦	٢٨١	٢٦٨	٢٨٠	٣٣٦	٣٢٠

المصدر: المكتب الوطني للإحصاء.

١٤٦- ولم تكتشف حالات تتعلق بختان الإناث والقتل دفاعاً عن الشرف واستخدام الأحماض في جمهورية مولدوفا.

١٤٧- وتتمثل المعلومات الإحصائية عن جهود الشرطة في مكافحة الجرائم، بما فيها العنف المتزلي، خلال الفترة ٢٠٠٧-٢٠١٠ فيما يلي (الجدول ٣٥):

الجدول ٣٥
مؤشرات مكافحة الجريمة، بما في ذلك العنف المنزلي

٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	
٣٠٥٩٢	٣٠١٤٢	٢٨٢٣٦	٢٨٩٦٦	٢٥٤٧٥	٢٣٥٢١	٢٤٨٦٤	٢٤٦٤٢	عدد الالتماسات التي نظر فيها OOS، بما في ذلك مسائل العنف المنزلي
٢٧٦٥	٢٨٦٢	٢٩٩٢	٢٥١٩	٢٨٥٥	٣٠٨٣	٣٧٠٧	٤٢٨١	
١٩٣٨٢								العدد الكلي للمحاضر المُعدّة لـ OOS وفق المادة ٧٨ من قانون الجرائم البسيطة (تسيب الأذى البدني البسيط)، بما في ذلك داخل الأسرة
٢١٣٥	١٨٩٩٣	٢١٤٠٤	١٩٨١٥	١٩٤٥٣	١٨٠٥٥	١٩١٠١	١٥٤٧٠	
	١٧١٢	١٧٤٦	١٦٣٢	٢١٢١	٢٥٥١	٣٤٤٠	٣٢٠٤	حدثت الحالات التالية من العنف المنزلي:
٦٠	٤٦	٦٣	٣٠	٥٠	٣٩	٦٣	١٠٠	- حوادث قتل (المادة ١٤٥ من القانون الجنائي)
٣١	١٧	٣٠	١٤	٢٠	١٦	٣٥	٥٢	الإصابات الجسدية الجسيمة (المادة ١٥١ من القانون الجنائي)
٢٩	٢٩	٣٣	١٦	٣٠	٢٣	٢٨	٤٨	مرتكبو الاعتداءات الأسرية المطلوبين لدى الشرطة
٤٥٦٩	٤٧٤٥	٤٦٨١	٥٤٤٩	٥٣٤٥	٥٤٦٨	٥٢٩٢	٥٥٩٨	

المصدر: وزارة الشؤون الداخلية.

١٤٨- ويُظهر تحليل الجرائم المرتكبة ضد حياة الإنسان وصحته وحالات العنف المنزلي زيادة في عدد الإصابات الجسيمة المتعمدة وحالات الاغتصاب والقتل المرتكبة في نطاق الأسرة. ومن الملاحظ حدوث زيادة حادة في عدد الشكاوى المقدمة لهيئات الشؤون الداخلية من ضحايا العنف المنزلي. وتعزى أسباب الجرائم إلى مشكلات اجتماعية - اقتصادية متواصلة مثل ظروف المعيشة الصعبة والإفراط في تعاطي الكحول وقلة الوظائف/وعجز القادرين على العمل عن الحصول على عمل، وانحطاط القيم الأخلاقية وتشتت الأسر وخلاف ذلك.

١٤٩- ويشير الخبراء أيضاً إلى بعض وظائف النظام، ففي أغلب حالات العنف المنزلي يحدث "التصالح" بين الزوجين لأن الغرامات التي يفرضها القانون جزاءاً عليها تُدفع من ميزانية أسرة الضحية ومرتكب الجريمة، كما أن طرائق التأثير على مرتكبي الجرائم لا تحقق الأهداف المتبغاة منها في بعض الأحيان من حيث إعادة تعليمهم وإدماجهم في المجتمع. وتوجد عوائق إجرائية ونظمية تعرقل عملية إصدار أوامر الحماية وإعمالها في حالات العنف المنزلي (لا سيما

زيادة مساءلة المهنيين عن تحديد حالات العنف المتزلي والإبلاغ عنها). وبالمثل، توجد عوامل إنسانية متعددة الجوانب (الموقف من هذه المسألة بحسبانها مسألة خاصة، وإلقاء اللوم على الضحية، واعتماد الضحية على المعتدي، وغير ذلك). وفي هذا السياق، يلزم تحديد الثغرات/أوجه التضارب في الإطار القانوني والتنظيمي وتكييف التشريع بغية تعزيز نظام حماية المواطنين من العنف وسوء المعاملة.

١٥٠- ويمثل تعزيز قدرات الخبراء المعنيين في هذا المجال أحد الشروط اللازمة لكي يؤدي النظام وظائفه. وأثناء الفترة المشمولة بالتقرير، أجرت وزارة الشؤون الداخلية ووزارة الدفاع ووزارة العمل والحماية الاجتماعية والأسرة تدريباً في مجال حقوق الإنسان شمل الجوانب ذات الصلة بأنشطة هذه الوزارات (حلقات عمل، وموائد مستديرة، ومؤتمرات وزيارات دراسية). وأعدت مبادئ توجيهية خاصة بالتدريب موجهة للعاملين في هيئات إنفاذ القوانين وللمدعين شملت مسائل حقوق الإنسان أيضاً.

١٥١- وزاد توظيف النساء في هيئات إنفاذ القانون خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وفي الوقت الحالي، وترد فيما يلي نسبة النساء إلى الرجال في الوحدات العسكرية وأجهزة التسيير في الجيش الوطني: ٤٠ في المائة من عدد موظفي الخدمة العامة الكلي و ٢١ في المائة من الجنود المتعاقدين من النساء منهن ٣٩ جندياً يشغلن مناصب ذات مسؤولية في الجيش الوطني. وشاركت نساء من الجيش الوطني في بعثات حفظ السلام في جورجيا وليبيريا وكوت دي فوار.

١٥٢- وخلال السنوات الأخيرة، بلغت نسبة النساء بين موظفي وزارة الشؤون الداخلية قرابة ١٠ في المائة. وفي عام ٢٠١٠، تقلدت ٣٨ امرأة من أصل ١٧٢ امرأة مناصب تنفيذية في المكتب المركزي لوزارة الشؤون الداخلية وفي الشعب الفرعية التابعة لها. فعلى سبيل المثال، تقلدت ٢١ امرأة من أصل ١٤٠ امرأة عاملة في قطاع الحماية الاجتماعية وحالات الطوارئ مناصب تنفيذية وعملت ٨٨ امرأة في قيادة القوات وفي القوات العسكرية وتقلدت امرأة واحدة منصباً تنفيذياً في الشعبة العامة لحرس الدولة. وفي كتيبة "الدرع"، يبلغ عدد النساء العاملات في القوات وفي هيئة التحكم ٤٤ امرأة من أصل ٥٨٩ عاملاً.

ثالثاً- الإطار العام لحماية حقوق الإنسان وتعزيزها

ألف- قبول المعايير الدولية لحقوق الإنسان

١٥٣- صدقت جمهورية مولدوفا، على وجه التقريب، على جميع المعاهدات الدولية الرئيسية لحقوق الإنسان، وقبلت على نطاق واسع الالتزامات الناشئة عنها وهي تقدم بصورة دورية تقاريرها الوطنية عن تنفيذها (المرفق الحادي والعشرون). وصدقت جمهورية مولدوفا،

بصفتها دولة عضواً في مجلس أوروبا، على الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان وعلى أغلبية بروتوكولاتها ومن بينها البروتوكولان ٦ و١٣ اللذان يلغيان عقوبة الإعدام، كما صدّقت على صكوك مجلس أوروبا الأخرى في هذا المجال. وكانت جمهورية مولدوفا أول دولة تصدّق على اتفاقية مجلس أوروبا المتعلقة بمكافحة الاتجار بالبشر. وصدّقت جمهورية مولدوفا أيضاً على الاتفاقيات الرئيسية لمنظمة العمل الدولية ومن بينها الاتفاقيات المتعلقة بالعمل القسري وعمل الأطفال، فضلاً عن المعاهدات الدولية بشأن القانون الإنساني.

١٥٤- وأثر اعتراف الصكوك الدولية بحقوق الإنسان على التشريع الوطني في جمهورية مولدوفا، إذ ساعد في توكيد احترام حقوق الإنسان وتطوير التشريعات الوطنية. وأسفر التصديق على المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان عن وضع الأسس لنظام قانوني واجتماعي - سياسي جديد. وفي الوقت الحالي، ثمة توجه واضح نحو استحداث آليات لتنفيذ النظام الوطني لتعزيز حقوق الإنسان واحترامها على أساس الصكوك القانونية الدولية. وفي هذا السياق، يظل تنفيذ الصكوك القانونية الدولية يمثل تحدياً مهماً.

١٥٥- وانضمت جمهورية مولدوفا لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة بقرار برلمان جمهورية مولدوفا رقم 87-XIII المؤرخ ٢٨ أيار/مايو ١٩٩٤ والذي أصبح نافذاً في ٣١ تموز/يوليه ١٩٩٤. وتم التصديق على البروتوكول الاختياري لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة بموجب القانون رقم 318-XVI المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ والذي أصبح نافذاً في ٢٨ شباط/فبراير ٢٠٠٦.

باء- الإطار القانوني لحماية حقوق الإنسان على الصعيد الوطني

١٥٦- حدث تقدم ملموس في حقوق الإنسان في مولدوفا في السنوات الأخيرة من حيث الإطار المعياري، بيد أن أعمال حقوق الإنسان فعلاً يظل يمثل تحدياً يستدعي بذل جهود كبيرة. وتعترف الدولة بأن احترام حقوق الإنسان يُعدُّ مكوناً أساسياً من مكونات التنمية المستدامة وشرطاً لازماً لتحقيقها (القرار البرلماني رقم ٩٠ الصادر في ١٢ أيار/مايو ٢٠١١).

١٥٧- وينص القانون في جمهورية مولدوفا على حقوق متساوية للمرأة والرجل في جميع مجالات الحياة العامة والخاصة. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، ظلّ الإطار المؤسسي والتنظيمي لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها يتطور باستمرار وفق المعايير الدولية والأولويات الوطنية والتطلعات الناشئة عن التكامل الأوروبي. ويجظى تحسين نظام تنفيذ المعايير القانونية ذات الصلة وضمّان نجاحتها باهتمام خاص.

١٥٨- ويستند النظام الوطني لحقوق الإنسان على دستور جمهورية مولدوفا الصادر في ٢٩ تموز/يوليه ١٩٩٤ وعلى التشريعات الوطنية^(٢٤) والصكوك الدولية التي تكون جمهورية مولدوفا طرفاً فيها. وينص الباب الثاني من الدستور "الحقوق والحريات والواجبات الأساسية" على حقوق سياسية ومدنية واقتصادية واجتماعية وثقافية مفصلة. وبالاقتران مع ذلك، يضع الدستور قيوداً على ممارسة سلسلة من الحقوق والحريات التي ينبغي أن تتناسب ممارستها مع الوضع المحدد لها ولا يجوز لها أن تؤثر على وجود الحق أو الحرية. ويرسخ الدستور كذلك أسبقية المعايير الدولية بشأن حقوق الإنسان على القوانين الوطنية وهو يضمن، بموجب المادة ٤، أن يتم "فهم حقوق الإنسان وحرياته وتطبيقها وفق الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والاتفاقيات والمعاهدات الأخرى التي اعتمدها جمهورية مولدوفا. وحيثما ظهر اختلاف/تضارب بين اتفاقيات ومعاهدات حقوق الإنسان التي وقعتها جمهورية مولدوفا وقوانينها الوطنية، تعطى الأولوية للقواعد الدولية."

١٥٩- وبعد أن صدّق برلمان جمهورية مولدوفا على الاتفاقية الأوروبية لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية في ١٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧، أصبحت مولدوفا تضمن لمواطنيها حق الاستئناف لدى المحكمة الأوروبية وفق الاتفاقية. وبناءً على ذلك، أصدرت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان ١٩٣ حكماً تتعلق بجمهورية مولدوفا بين عامي ١٩٩٨ و ٢٠١٠.

(٢٤) تُنظّم القوانين التنظيمية التالية أساساً مجموعة حقوق الإنسان والحريات الأساسية: القانون المدني المؤرخ في ٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٢ والذي أصبح نافذاً في ١٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٣، القانون الجنائي المؤرخ ١٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٢ الذي أصبح نافذاً منذ ١٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٣، قانون الإجراءات المدنية المؤرخ ٣٠ أيار/مايو ٢٠٠٣ الذي أصبح نافذاً في ١٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٣، قانون الإجراءات المدنية المؤرخ ١٤ أيار/مايو ٢٠٠٣ الذي أصبح نافذاً منذ ١٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٣، قانون تنظيم القضاء رقم 514-XIII المؤرخ ٦ تموز/يوليه ١٩٩٥، قانون الوظيفة العمومية ووضع الموظف العام، رقم 158-XVI المؤرخ ٤ تموز/يوليه ٢٠٠٨، مدونة سلوك الموظفين العمامين، رقم 25-XVI المؤرخ ٢٢ شباط/فبراير ٢٠٠٨، القانون رقم ١٣٤٩ المؤرخ ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧ بشأن أمين المظالم، قانون حقوق الأقليات الوطنية والوضع القانوني لمنظمتها، رقم 382-XV المؤرخ ١٩ حزيران/يونيه ٢٠٠١، القانون رقم 5-XVI المؤرخ ٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦ عن الفرص المتساوية للرجل والمرأة، القانون رقم 45-XVI عن منع العنف المتري ومكافحته، المعتمد في ١ آذار/مارس ٢٠٠٧ والذي أصبح نافذاً منذ ١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، والقانون رقم 105-XVI المؤرخ ١٦ أيار/مايو ٢٠٠٨ عن حماية الشهود وغيرهم من المشاركين في الإجراءات الجنائية، القانون رقم ٢٤١ المؤرخ ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥ عن منع الاتجار بالبشر ومكافحته، القانون رقم 1585-XIII المؤرخ ٢٧ شباط/فبراير ١٩٩٨ عن التأمين الصحي الإلزامي، القانون رقم ٢٣ المؤرخ ١٦ شباط/فبراير ٢٠٠٧ عن الوقاية من فيروس نقص المناعة البشري المكتسب/الإيدز، قانون الرعاية الصحية رقم 411-XIII المؤرخ آذار/مارس ١٩٩٥، القانون رقم 102-XV عن توظيف الباحثين عن عمل وتوفير الحماية الاجتماعية لهم، القانون رقم 133-XVI المؤرخ ١٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٨ عن المعونة الاجتماعية، قانون التعليم رقم ٥٤٧ المؤرخ ٢١ تموز/يوليه ١٩٩٥، القانون رقم ٢٧٠ عن اللجوء في جمهورية مولدوفا المؤرخ ١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، القانون رقم 180-XVI عن هجرة العاملين المؤرخ ١٠ تموز/يوليه ٢٠٠٨، القانون رقم ١٢٥ المؤرخ ١١ أيار/مايو ٢٠٠٧ عن الطوائف الدينية ومكوناتها، القانون رقم ٣٣٨ المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ عن حقوق الطفل، وخلاف ذلك.

و ٢٨ حكماً ضد جمهورية مولدوفا في عام ٢٠٠٨ وهو رقم أقل من رقم عام ٢٠٠٧ (٥٤ حكماً). ومن أهم المسائل التي أثارها المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان ما يلي:

- (أ) عدم تنفيذ القرارات القضائية الوطنية أو تأخير تنفيذها؛
- (ب) سوء ظروف الاحتجاز في السجون؛
- (ج) سوء المعاملة والتعذيب أثناء الاحتجاز رهن المحاكمة؛
- (د) عدم كفاية دوافع الاحتجاز والحبس؛
- (هـ) انتهاك الملكية الخاصة؛

(و) انتهاك حق الاستئناف الفردي لدى المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، وغير ذلك. وفي إطار كفالة حق المرأة في العدالة، تعكف الحكومة في الوقت الحالي على تسوية قضايا العنف المتزلي (قضية Eremia و Mudric) التي أُحيلت إلى المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان.

١٦٠- وأصبح البروتوكول الاختياري لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة نافذاً بالنسبة لجمهورية مولدوفا في شباط/فبراير ٢٠٠٦. وحتى الآن، لم يُطبَّق هذا البروتوكول كوسيلة لحماية حق المرأة في مولدوفا، إذ إن مواطني مولدوفا يستخدمون آلية المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان. وعبر هذه الآلية، يمكن لجميع المواطنين الحصول على تعويض عن الحقوق المنتهكة.

١٦١- وتشدد المادة ٤٠ من الدستور، على الأهمية الخاصة لحرية التجمع وتضفي عليها وضع حق رئيسي. ويُعتبر القانون رقم ٢٦-٢٦، المؤرخ ٢٢ شباط/فبراير ٢٠٠٨ قانوناً تقدماً وليبرالياً ومتسقاً مع أفضل الممارسات من حيث ضمان حرية التجمع. ولئن كان ثمة سجلات تشير إلى حدوث انتهاكات لحق حرية التجمع في عام ٢٠٠٧، فإن عام ٢٠٠٨ اتسم بطابع إيجابي في احترام هذا الحق. وتعتبر الحالات الموصوفة بأنها حالات إشكالية الاستثناء الذي يؤكد القاعدة. فعلى سبيل المثال، درجت السلطات العامة من قبل على رفض طلبات جماعة السحاقيات والمثليين ومشتهي الجنسين والمخنثين بتنظيم مسيرات "الاعتزاز" لأسباب تتعلق بالموقع، غير أنها أصبحت تستجيب لهذه الطلبات الآن.

١٦٢- وتشهد الممارسة القانونية تطوراً مطرداً لضمان حرية التجمع. غير أن مما يؤسف له وجود حالات حال فيها قصور قدرات الشرطة دون كفالة حق التجمع وتوفير الحماية للتجمعات من التدخل العنيف من قبل أطراف أخرى. ويمكن إصلاح الوضع الحالي بتوسيع نطاق الحوار البناء بين السلطات والمجتمع المدني وتبادل الآراء والتوصل إلى حلول وتنفيذ برامج مشتركة تحقق الفائدة المشتركة القصوى وتعزز النضج المجتمعي.

١٦٣- وحدث تطور ملموس في الإطار القانوني لحرية التعبير في السنوات الماضية. ففي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، دخل قانون حرية التعبير حيز النفاذ، وهو قانون يُضْمَن الحكم القضائي الصادر عن المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان في القانون الوطني. وفي هذا الإطار، يُعفى الصحفيون والمؤسسات الإعلامية من المسؤولية الناجمة عن مقالات يُزعم أنها مسيئة نُشرت منذ أكثر من عام وعن الأحكام القيمية وانتقاد أشخاص عموميين أو السلطات أو الدولة، وخلاف ذلك. وبموجب القانون نفسه، لم يعد يجوز للمحكمة أن تحتجز ممتلكات مكتب محرر وحساباته المصرفية ضماناً لمطالبات بالتعويض عن أضرار معنوية. وتتاح للمواطنين أيضاً الفرصة لانتقاد السلطات دون أن يخضعوا لضغوط لاحقاً.

١٦٤- وفي شباط/فبراير ٢٠١١، أصبح قانون خصخصة المؤسسات العامة نافذاً. وهو يمثل نجاحاً مهماً حققته مؤسسات وسائط الإعلام الوطنية. ويقتضي القانون من السلطات العامة أن تخصص الصحف الممولة من موارد مالية عامة، مشجعاً بذلك المنافسة الشريفة بين وسائط الإعلام المكتوبة.

١٦٥- وتوجد في الوقت الراهن في البلاد نحو ١٧ وكالة صحفية و ٥٠ محطة إذاعية و ٦٣ قناة تلفزيونية وقرابة ١٤٠ مشغلاً للتلفزيون السلكي و ٢٦٠ صحيفة ومجلة. وتساهم أنشطة وسائط الإعلام الجماهيري هذه في سد النقص الإعلامي في سوق وسائط الإعلام وفي تطوير التعددية في هذا القطاع وذلك جنباً إلى جنب مع وسائط الإعلام التنافسية الجديدة التي دخلت السوق في عام ٢٠١٠.

١٦٦- وفي عام ٢٠٠٨، اعتُمد قانون الشفافية بموجب القرار رقم 239-XVI، المؤرخ ٢٠٠٨/١١/١٣ الذي يهدف إلى إعلام الجمهور بعملية اتخاذ القرارات في السلطات العامة وكفالة مشاركة المواطنين المباشرة وجميع أصحاب الشأن في عملية اتخاذ القرارات. وعلى هذا النحو، ستتعزيز الديمقراطية الحديثة القائمة على سيادة القانون واحترام حقوق الإنسان بزيادة الشفافية بانتظام في القرارات السياسية والإدارية ومن خلال التعاون الثقافي مع المجتمع المدني وتشجيع الإصلاحات الرامية إلى تعزيز ثقة الجمهور في السلطات العامة.

١٦٧- وأنشأت الحكومة موقعاً على شبكة الانترنت للترويج لمبادرات الحكومة الالكترونية وخدماتها في جمهورية مولدوفا. وفضلاً عن ذلك، قررت الحكومة أيضاً إنشاء وحدات للمعلومات والاتصالات مع وسائط الإعلام الجماهيرية في ٢٤ سلطة عامة مركزية. وتهدف هذه التدابير الحكومية إلى تحسين شفافية التسيير وتسهيل تواصل وسائط الإعلام الجماهيرية مع هذه المؤسسات.

١٦٨- وتعتبر مبادئ عدم التمييز وعالمية الحقوق والمساواة فيها التي ينص عليها الدستور مبادئ أساسية يقوم عليها نظام حماية حقوق الإنسان في مولدوفا. ويتضمن الإطار القانوني أحكاماً تحظر التمييز على أساس الجنس أو الجنسية أو العرق أو اللغة أو الدين أو الأصل الاجتماعي أو نوع الجنس أو الرأي أو الانتماء السياسي أو الملكية الشخصية أو أي معيار

آخر يهدف إلى تقييد أو منع الاعتراف بحقوق الإنسان والحريات الأساسية التي يُقرّها القانون وممارستها على قدم المساواة. ومن ثمّ يتضمن الإطار القانوني الوطني أحكاماً أُدرجت في قوانين شتى تحظر التمييز على أسس مختلفة. بيد أنه من اللازم تمتين هذا الإطار وتكييفه ليتناسب مع المعايير الدولية تعزيزاً للممارسة الحسنة المتمثلة في السلوك غير التمييزي.

١٦٩- ولتعزيز المعايير الموجودة حالياً وإنشاء آلية فعلية ومستدامة لتنفيذ هذه الأحكام، أُعدّ مشروع قانون لمنع التمييز ومناهضته. ويتضمن مشروع القانون، فيما يتضمنه، قائمة إرشادية بالمعايير التمييزية وينص على إنشاء مجلس منع التمييز ومناهضته. وفي الوقت نفسه، سيتم التصديق على البروتوكول رقم ١٢ الملحق باتفاقية حقوق الإنسان والحريات الأساسية وإصدار البيان بموجب المادة ١٤ من الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري وذلك بعد اعتماد الإطار التنظيمي المناسب بشأن مكافحة التمييز.

١٧٠- وجمهورية مولدوفا جمهورية متعددة الأعراق (تمثل الأقليات الوطنية ٣٥,٥ في المائة من السكان). ولهذا السبب، تُبذل جهود متواصلة لضمان احترام الهوية العرقية والثقافية واللغوية والدينية لكل شخص ينتمي إلى أقلية وطنية ولتهيئة الظروف الملائمة التي تتيح له التعبير عن هويته والحفاظ عليها وتطويرها.

١٧١- ويكفل التشريع الوطني حق اختيار لغة التعليم والتدريب في سائر مستويات التعليم. ويتم ضمان حق المواطنين في التعليم بلغتهم الأصلية بإنشاء العدد الكافي من المؤسسات التعليمية والفصول الدراسية والمجموعات وتهيئة ظروف عملها. وتتضمن شبكة المؤسسات التعليمية قبل الجامعية في مولدوفا ٤٨٩ ١ مؤسسة (المدارس، والمدارس الثانوية والمدارس العليا) منها ٢٨٠ مؤسسة تدرس باللغة الروسية و٨٢ مؤسسة مختلطة. وتُتاح في مولدوفا ٣ نماذج للغة الدراسة بالنسبة للأقليات الوطنية في نظام التعليم قبل الجامعي هي:

(أ) المدارس والمدارس العليا التي تُدرّس باللغة الروسية؛

(ب) المدارس التي تُدرّس باللغة الروسية مع اللغة الأوكرانية والقوقازية والبلغارية والبولندية والعبرية أو الألمانية كمادة في المنهج الدراسي؛

(د) المؤسسات التعليمية التجريبية حيث تُستخدم لغات الأقليات الوطنية كلغة تدريس: الأوكرانية - في مدرستين، البلغارية - في مدرسة واحدة.

١٧٢- وبغية تحقيق مزيد من الاندماج اللغوي الفعلي لمثلي الأقليات الوطنية، تنفذ الرابطة الأوروبية للمدرسين في مولدوفا، بالتعاون مع مكتب العلاقات بين المجموعات الإثنية وبدعم من المفوض السامي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا المعني بالأقليات الوطنية، المشروع طويل الأجل المسمى "التدريب الموجه للأقليات اللغوية الوطنية في مولدوفا". ويهدف هذا المشروع إلى تحقيق الاندماج الاجتماعي - الثقافي والمهني لمثلي مجموعات الأقلية ويركز على موظفي الخدمة المدنية ورجال الشرطة والأطباء والمحامين.

١٧٣- وبغية تهيئة الظروف الملائمة للتنمية الاجتماعية والثقافية لطائفة الروما، نفذت حكومة جمهورية مولدوفا خطة العمل لدعم طائفة الروما في جمهورية مولدوفا للفترة ٢٠٠٧-٢٠١٠. وتسبق هذه الخطة خطة العمل للفترة ٢٠١١-٢٠١٥ وتؤكد التدابير المتخذة لكفالة اندماج طائفة الروما في حياة المجتمع الاجتماعية والثقافية النشطة وتحقيق ذلك الاندماج. وأعدت خطة العمل الجديدة في نطاق الإطار الذي وضعه الاتحاد الأوروبي لطائفة الروما واستراتيجية منظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان وتقرير تنفيذ استراتيجية الدول الأعضاء في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا (٢٠٠٨) وتوصيات مجلس أوروبا والأمم المتحدة. وتحدد الوثيقة الأولويات في مجالات التعليم والعمل والصحة والضمان الاجتماعي والثقافة والإدارة العامة والنظام العام والتنمية المجتمعية والإسكان.

١٧٤- وتُعدُّ الإذاعة والتلفزة الوطنية "تيليراديو مولدوفا"، وهي قناة ذات تغطية وطنية، برامج إذاعية وتلفزية بلغة الدولة وبلغات المجموعات العرقية. وتهدف هذه البرامج إلى تصوير حياة المواطنين من مختلف المجموعات العرقية ودعم المحافظة على مختلف الهويات العرقية والتعبير عن الأنشطة الثقافية وتعزيز التسامح، وخلاف ذلك. وتوجد في مولدوفا محطات إذاعة وتلفزة محلية تبث برامج بلغات الأقليات الوطنية. ولا توجد قيود قانونية على نشر الصحف والمجلات وتوزيعها بلغات الأقليات الوطنية. وعادة ما تنشر هذه الصحف والمجلات منظمات غير حكومية بلغات منها اللغات الأوكرانية والروسية والقوقازية والبلغارية والعبرية والبولندية.

١٧٥- ويُتاح للأقليات الوطنية الاطلاع على المعلومات الرسمية، إذ تُنشر القوانين والقرارات البرلمانية والمراسيم الرئاسية وقرارات الحكومة ومقرراتها وقرارات المحكمة الدستورية وقرارات ديوان مراجعي الحسابات وغيرها في الجريدة الرسمية لجمهورية مولدوفا باللغتين الرسمية والروسية.

١٧٦- ويمثل تعزيز الحقوق والحريات الإنسانية الأساسية وإعمالها أولوية لدى الدولة تؤكدها سياسات الحكومة والبرنامج الإطاري لخطة العمل الوطنية بشأن حقوق الإنسان. وغطت خطة العمل الوطنية الأولى بشأن حقوق الإنسان الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٨ وتم اعتمادها من خلال إعلان وخطة عمل فيينا (١٩٩٣). وترمي خطة العمل الوطنية بشأن حقوق الإنسان إلى ضمان تنفيذ استراتيجية وسياسة موحدين لمؤسسات الدولة والمجتمع المدني نشداناً لتحسين حالة حقوق الإنسان بتحديد المهام ذات الأولوية وبلورتها وتنفيذ التدابير وتحديد مواعيد نهائية وإعداد مؤشرات التقييم وغير ذلك.

١٧٧- وتجسد خطة العمل الوطنية الثانية بشأن حقوق الإنسان للفترة ٢٠١١-٢٠١٤ استمرار السياسات وهي تركز على الالتزام بالصكوك الدولية لحقوق الإنسان وتعديل القوانين الوطنية لتكييفها مع المعايير الدولية وإتاحة العدالة مجاناً وتعزيز الآلية الوطنية لحماية حقوق الإنسان والدفاع الفعال عن الحقوق السياسية والمدنية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وتعزيز حماية الأقليات الوطنية والمجموعات العرقية والأشخاص الذين يواجهون مصاعب وتطوير التوعية المهنية والأخلاقية للمواطنين بشأن حقوق الإنسان والتزامهم بها.

جيم - إطار تعزيز حقوق الإنسان على الصعيد الوطني

١٧٨ - ينص دستور جمهورية مولدوفا على الفصل بين سلطات الدولة الثلاث - التشريعية والتنفيذية والقضائية وعلى تحديد واجباتها بوضوح. وتقع مسؤولية تنفيذ الالتزامات الوطنية والدولية في مضمون حقوق الإنسان على عاتق الدولة وأجهزتها، بما في ذلك الدرجات القضائية الثلاث. وحسب الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان، يجوز للأشخاص الذين اتُّهِّمَتْ حقوقهم الاستئناف لدى المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان بعد استنفاد جميع سبل الاستئناف الوطنية.

١٧٩ - ويتضمن هيكل برلمان جمهورية مولدوفا لجنة دائمة لحقوق الإنسان والعلاقات بين المجموعات العرقية تشمل أهدافها الرئيسية مسائل حقوق الإنسان والأقليات الوطنية والطوائف الدينية والمواطنة وكفالة تطبيق اللوائح القانونية في مجالات الهجرة والمساواة بين الجنسين وحماية الجاليات الأجنبية وضحايا القمع السياسي واللاجئين.

١٨٠ - وأنشئت سلسلة من الهياكل والمؤسسات لحماية حقوق الإنسان على الصعيد الوطني من بينها ما يلي:

(أ) مجلس تنسيق المنظمات العرقية الثقافية - وهو هيئة استشارية عامة للمنظمات غير الحكومية المعنية بالأقليات الوطنية العاملة في إطار مكتب العلاقات بين المجموعات العرقية. ويكمن هدف هذا المجلس الرئيسي في كفالة إجراء حوار متواصل بين الحكومة والمجموعات العرقية؛

(ب) المجلس الوطني للمشاركة - الذي أنشئ بمبادرة حكومية ليكون بمثابة هيئة استشارية ترمي إلى إعداد استراتيجية شراكة بين السلطات العامة والمجتمع المدني والقطاع الخاص والترويج لهذه الاستراتيجية بغية ترسيخ الديمقراطية التشاركية؛

(ج) المجلس الوطني لحماية حقوق الطفل - وهو هيئة حكومية تستهدف تقديم الارشادات للسلطات العامة المركزية والمحلية ومنظمات المجتمع المدني ورصد أنشطة هذه السلطات والمنظمات بغية التثب من الالتزام بحقوق الطفل في جمهورية مولدوفا؛

(د) اللجنة الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر - وهي هيئة استشارية حكومية تتولى تنسيق أنشطة مكافحة الاتجار بالبشر ومنعه والتعاون بين السلطات العامة والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية وغيرها من المؤسسات. وللجنة أمانة دائمة مكلفة بتبسيط تنسيق أنشطة مكافحة الاتجار بالبشر التي تضطلع بها جميع الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية في هذا المجال وإدارة هذه الأنشطة؛

(هـ) اللجنة الحكومية للمساواة بين الرجل والمرأة (المساواة بين الجنسين) - وهي هيئة استشارية حكومية أسندت إليها الاختصاصات التالية: تعزيز المساواة بين الرجل والمرأة؛ وتنسيق أنشطة الإدارة العامة المركزية والمحلية في المسائل ذات الصلة بالمساواة بين الجنسين؛ وتطوير التعاون بين مؤسسات الدولة والمجتمع المدني في مسائل المساواة بين الجنسين؛

(و) المجلس الحكومي لمسائل الأشخاص ذوي الإعاقة - وهو هيئة استشارية أنشئت لوضع سياسة وبرامج وخطط عمل على صعيد الدولة لحماية ذوي الإعاقة وكفالة توفير فرص لهم على قدم المساواة مع غيرهم من مواطني مولدوفا حتى يتمتعوا بحقوقهم وحررياتهم الدستورية؛

(ز) اللجنة الوطنية للسكان والتنمية - وهي هيئة استشارية أنشئت لتنسيق عملية سياسة الأمن الديمغرافي والبرامج وخطط العمل في هذا المجال في الأجلين المتوسط والطويل؛

(ح) اللجنة الوطنية لتنفيذ خطة العمل الوطنية بشأن حقوق الإنسان - وهي هيئة تتولى تنسيق ورصد وتقييم تنفيذ خطة العمل الوطنية بشأن حقوق الإنسان (سيتم إنشاؤها بموجب القرار البرلماني رقم ٩٠، المؤرخ ٢٠١١/١٢/٠٥)؛

(ط) اللجنة الحكومية لإعادة الاندماج في البلد التي تتولى تنسيق الأعمال الرامية لتحديد حلول للمشكلات ذات الصلة بالتزاع في منطقة ترانسنيستريا وضمان تطبيق هذه الحلول.

١٨١- ومركز حقوق الإنسان (مركز حقوق الإنسان أو مؤسسة أمين المظالم) هو المؤسسة الوطنية المستقلة لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها وهو معتمد وفق مبادئ باريس في الفئة ب. ويضمن أمناء المظالم أثناء مدة ولايتهم البالغة ٥ سنوات والممنوحة لهم بأغلبية أصوات أعضاء البرلمان احترام حقوق الأفراد وحررياتهم الدستورية في علاقتهم مع السلطات العامة المركزية والمحلية ومع المنظمات والشركات بصرف النظر عن نوع الملكية والروابط العامة والأشخاص المسؤولين في أي مستوى. ويحق لأمناء المظالم أن يطلبوا إلى المحكمة الدستورية استعراض دستورية القوانين والقرارات البرلمانية والمراسيم الصادرة عن رئيس مولدوفا وقرارات الحكومة وأحكامها ومدى امتثالها للمبادئ المقبولة عموماً وللصكوك القانونية الدولية بشأن حقوق الإنسان.

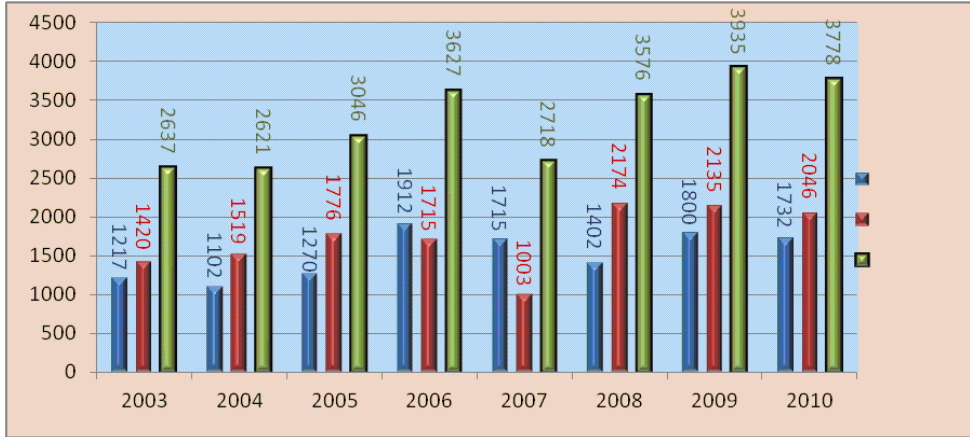
١٨٢- ويتألف مركز حقوق الإنسان في مولدوفا من ٤ أمناء مظالم متساوين في الحقوق أحدهم متخصص في حماية حقوق الطفل (أمين المظالم المعني بالأطفال) ومن موظفين ولديه ثلاثة مكاتب تمثيلية في بالتي وكاهول وكومرات (الوحدة الإقليمية المستقلة ذاتياً "Gagauz-Yeri") تعمل بمثابة أقسام فرعية إقليمية للمؤسسة. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، بلغت نسبة النساء إلى الرجال بين أمناء المظالم ٥٠/٥٠، إلا في حالات استثنائية قليلة.

١٨٣- وفي تموز/يوليه ٢٠٠٧، أنشأ برلمان مولدوفا، من خلال تعديل قانون أمناء المظالم، الآلية الوطنية لمنع التعذيب وفق البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة. وفي وقت لاحق، تم إنشاء مجلس استشاري في إطار خطة العمل الوطنية بشأن حقوق الإنسان وأُسندت إليه واجبات مباشرة تتعلق بمنع ورصد التعذيب وغيره من ضروب المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة.

١٨٤- وبيّن الشكل ٦ عدد الأشخاص الذين ساعدتهم مؤسسة أمين المظالم وعدد الالتماسات التي تم النظر فيها خلال الفترة ٢٠٠٣-٢٠١٠.

الشكل ٦

الالتماسات التي نظر فيها أمناء المظالم

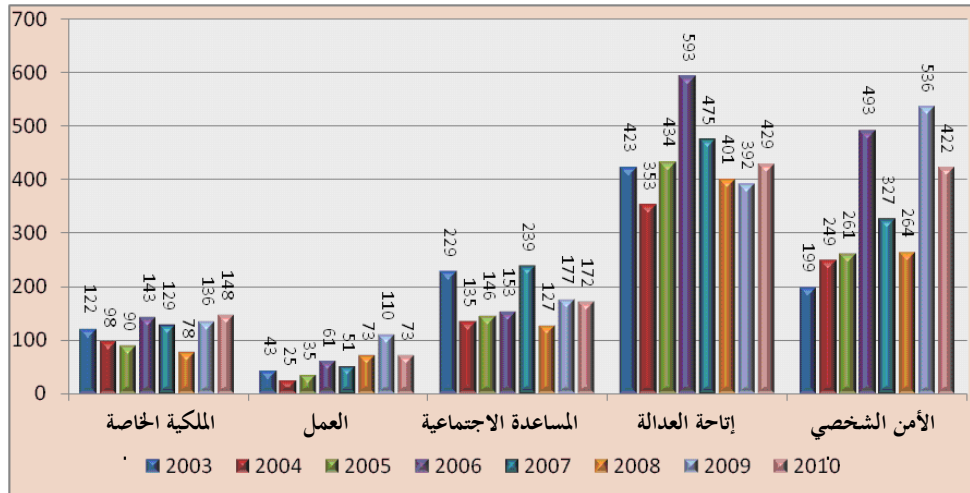


المصدر: مركز حقوق الإنسان في مولدوفا.

١٨٥- وتجدد الإشارة إلى أن المواضيع ذات الصلة بحقوق دستورية، مثل الحق في الملكية الخاصة وإتاحة العدالة مجاناً وحق العمل وحماية العمل والحق في المساعدة والحماية الاجتماعية والكرامة الذاتية، لا تزال تمثل في سائر أنشطة أمناء المظالم أشد المجالات حساسية لكل فئات المتظلمين. ويبين الشكل ٧ عدد الالتماسات للفترة ٢٠٠٣-٢٠١٠ مصنفة حسب المواضيع.

الشكل ٧

الالتماسات التي نظر فيها أمناء المظالم، مصنفة حسب المواضيع



المصدر: مجلس حقوق الإنسان في مولدوفا.

١٨٦- ويرى خبراء مجلس حقوق الإنسان في مولدوفا أن النظام الحالي لتجميع البيانات الإحصائية لم يعد يلي احتياجات المؤسسة لإدارة الشكاوى، كما أن الطريقة التي يُصنّف المركز الطلبات وفقها لا تعرض على الدوام طبيعتها بوضوح تام.

١٨٧- وتجدر الإشارة إلى أنه لم يتم استحداث منصب أمين مظالم متخصص في مسائل المساواة بين الرجل والمرأة رغم الجهود التي بُذلت لتلك الغاية.

١٨٨- ويمثل المجلس الوطني للمساعدة القانونية ومكاتبه الإقليمية الهيئة الرئيسية التي تدير نظام المساعدة القانونية. ووزارة العدل هي الهيئة التي تضع السياسات في هذا الشأن. وتتعاون رابطة المحامين مع المجلس الوطني للمساعدة القانونية في كفاءة تقديم المساعدة القانونية. وتُنظَّم اللائحة المتعلقة بالمجلس الوطني للمساعدة القانونية المعتمدة بقرار وزارة العدل رقم ١٨، المؤرخ ٢٤/١٠/٢٠٠٨ نشاط المجلس الوطني للمساعدة القانونية. ويتألف المجلس الوطني للمساعدة القانونية من ٧ أعضاء (٥ رجال وامرأتان). وفي الوقت الحالي، تشوب عمل آليته التشغيلية بعض أوجه القصور.

١٨٩- وشرع هذا المجلس في إعداد وسائل بديلة لفض المنازعات يُستعاض بها عن الوسائل القضائية، مثل الوساطة والتحكيم. وأعد المجلس بدائل للاحتجاج وأنشأ مؤسسة لمراقبة السلوك، مما قلل عدد الأشخاص المحتجزين.

١٩٠- وفي السنوات القليلة الماضية، أُعدّ في جمهورية مولدوفا إطار قانوني وتنظيمي مهم لحماية حقوق المرأة وتعزيزها:

(أ) القانون رقم 241-XVI، المؤرخ ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥ عن منع الاتجار بالبشر ومكافحته (الجريدة الرسمية لجمهورية مولدوفا رقم ١٦٤-١٦٧/١١٢، المؤرخ ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥)؛

(ب) القانون رقم ٥-XVI، المؤرخ ٩ شباط/فبراير ٢٠٠٦ عن ضمان فرص متساوية للرجال والنساء (الجريدة الرسمية لجمهورية مولدوفا رقم ٤٧-٥٠/٢٠٠٠، المؤرخ ٢٤ آذار/مارس ٢٠٠٦)؛

(ج) القانون رقم ٤٥-XVI، المؤرخ ١ آذار/مارس ٢٠٠٧ عن منع العنف المترلي ومكافحته (الجريدة الرسمية لجمهورية مولدوفا رقم ٥٥-٥٦، المؤرخ ١٨ آذار/مارس ٢٠٠٨)؛

(د) خطة العمل الوطنية بشأن منع العنف ضد الأطفال ومكافحته للفترة ٢٠٠٩-٢٠١١ (القرار الحكومي رقم ١٣٤٤، المؤرخ ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨)؛

(هـ) استراتيجية النظام الوطني للإحالة لحماية ومساعدة الضحايا والضحايا المحتملين للاتجار بالبشر وخطة العمل لتنفيذ استراتيجية النظام الوطني للإحالة لحماية ومساعدة الضحايا والضحايا المحتملين للاتجار بالبشر للفترة ٢٠٠٩-٢٠١١، القرار الحكومي رقم ٢٥٧، المؤرخ ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨)؛

(و) البرنامج الوطني لكفالة المساواة بين الجنسين للفترة ٢٠١٠-٢٠١٥ (القرار الحكومي رقم ٩٣ المؤرخ ٣١/١٢/٢٠٠٩) وتتم معالجة المساواة بين الجنسين بصفتها مسألة جامعة من مسائل حقوق الإنسان.

١٩١- ورغم وجود نظام تنظيمي، فإن تنفيذه تكتنفه، في الوقت نفسه، صعوبات من قبيل: ضعف تدريب الخبراء في مختلف المجالات ذات الصلة بتحديد حالات العنف المتزلي وتسجيلها والإبلاغ عنها؛ وقصور الموارد البشرية المؤهلة وقلة الموارد المالية لتقديم المساعدة لضحايا العنف المتزلي والعمل مع مرتكبي الجرائم؛ وانعدام آليات تحديد حالات التحرش الجنسي؛ والعجز عن إحالة جميع حالات العنف المتزلي بالاستعانة بالنظام الوطني للإحالة، وقصور خدمات مساعدة الضحايا وحماتهم؛ وانعدام خدمات إعادة تأهيل مرتكبي العنف المتزلي اجتماعياً وقصور نظام رصد حالات العنف المتزلي والاتجار بالبشر وتقييمها.

١٩٢- وتستند كفاءة المساواة الجنسانية في حياة رجال مولدوفا ونسائها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية إلى مراعاة تمتع جميع المواطنين بحقوق الإنسان الأساسية. ويمثل تعزيز الآلية الوطنية للمساواة الجنسانية خطوة مهمة في تأكيد تصميم حكومة جمهورية مولدوفا على إشاعة مبدأ المساواة الجنسانية والالتزام به. وفي الوقت الحالي، لدى جمهورية مولدوفا آلية مؤسسية يحددها قانون كفاءة الفرص المتساوية للرجال والنساء (٢٠٠٦) الذي يحدد سلطات فعلية ومهامها:

(أ) اللجنة الحكومية للمساواة بين الرجل والمرأة (التي تُنسق أنشطة السلطات العامة المركزية والسلطات العامة المحلية المتعلقة بمسائل المساواة الجنسانية)؛

(ب) دائرة سياسة المساواة الجنسانية ومنع العنف، ووزارة العمل والحماية الاجتماعية والأسرة (التي تُعدُّ سياسات المساواة بين الجنسين وتسعى لترويجها وتنوّل أعمال أمانة اللجنة)؛

(ج) منسقو الشؤون الجنسانية في الوزارات/الدوائر الرئيسية (الذين يرصدون امتثال السلطات العامة لقانون المساواة الجنسانية).

١٩٣- وفي عام ٢٠١٠، أنشئت مجالس المساواة الجنسانية في الوزارات الرئيسية وهي: وزارة العمل والحماية الاجتماعية والأسرة، وزارة المالية، وزارة الاقتصاد.

١٩٤- ولئن ركز الترويج للمساواة الجنسانية حتى الآن على تنفيذ المشروعات الرامية لتطوير المرأة التي تكون الحكومة شريكاً فيها، فإن التركيز يتجه، في الوقت الحالي، نحو دعم الحكومة بصفتها حافزة لتجارب تعميم المساواة بين الجنسين في السياسات الوطنية ومشجعة عليها.

١٩٥- وخلال السنوات المشمولة بالتقرير، لوحظ إحراز قدر من التقدم في نشاط الآلية الوطنية، فعلى سبيل المثال: تحسُن نشاط اللجنة بفضل إنشاء أمانة لها أتاحتها إدارة سياسة المساواة الجنسانية ومنع العنف ووزارة العمل والحماية الاجتماعية والأسرة ومشاركة ممثلي المنظمات غير الحكومية الحثيثة. وتم إنشاء وتعزيز إدارة سياسة المساواة الجنسانية ومنع العنف المتزلي في وزارة العمل والحماية الاجتماعية والأسرة. وشكّل تضمين ممثلي المنظمات غير الحكومية الناشطة في مجال الحقوق الجنسانية/حقوق المرأة والتي يتم اختيارها على أساس

الشفافية والمشاركة في اللجنة الحكومية خطوة مهمة إلى الأمام في نشاط هذه اللجنة. وأنشئت شبكة من مراكز تنسيق الشؤون الجنسانية على الصعيد الوطني. وتم تعزيز قدرات مراكز تنسيق الشؤون الجنسانية بالتدريب على إعداد الميزنة الجنسانية وتنفيذ أحكام اتفاقية الأمم المتحدة للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وإبلاغ عن تنفيذ تلك الأحكام والتعريف ببروتوكول هذه الاتفاقية ومعايير المساواة الجنسانية وآلياتها.

١٩٦- وفي الوقت نفسه، ينبغي الإشارة إلى بعض التحفظات بشأن أداء هذه المراكز مهامها: الاعتماد على تناوب الموظفين، انعدام التدريب المتواصل لموظفي الخدمة المدنية على المساواة الجنسانية ومحدودية القدرات البشرية والمالية. وبسبب قصور الموارد المالية، لم يتم إنشاء مراكز لتنسيق الشؤون الجنسانية في السلطات العامة المحلية (حسب ما ينص عليه القانون رقم 5-XVI). غير أن هذه المهمة يتولاها متخصص في مشكلات الأسر التي لديها أطفال معرضون للمخاطر وذلك في إطار مديرية/إدارة المساعدة الاجتماعية وحماية الأسرة على الصعيد المحلي. وحسب التوصيف الوظيفي، يتولى هذا المتخصص مسؤوليات أخرى في مجالي الاتجار بالبشر والفئات الاجتماعية الضعيفة وغيرهما من المجالات. وغني عن القول أن من الصعب عليه تنفيذ برامج فعالة للقضاء على التمييز على أساس جنساني^(٢٥) بسبب المسؤوليات الجسيمة الملقاة على عاتقه وافتقاره التام للدعم المالي (لا تتضمن ميزانيات المقاطعات اعتمادات مالية لمحاربة هذه الظاهرة). وأحدث ذلك فجوة بين الوحدات الوطنية والإقليمية والمحلية تحول دون أن تؤدي الآليات المؤسسية عملها بفعالية.

١٩٧- ولا تعمل مراكز تنسيق الشؤون الجنسانية التي أنشئت في أغلب مؤسسات السلطات العامة المركزية عملها على الدوام بصورة ملموسة، إذ تظل فعاليتها محدودة بسبب كبر حجم العمل (الحاجة إلى أداء أنشطة إضافية دون أجر بجانب المهمة الأساسية) وتناوب الموظفين (لا سيما لأسباب سياسية) وقصور الموارد وضعف القدرات في هذا المجال.

١٩٨- ويمثل تدريب المتخصصين وتعزيز قدراتهم، بما في ذلك قدرات الموظفين العاملين، شرطاً لازماً مهماً لضمان فعالية نشاط الهيئات المختصة. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تم الاضطلاع بأنشطة تدريب عديدة في هذا المجال. ومن الاستراتيجيات ذات الصلة بهذا المجال ما يلي: تنظيم حلقات تدارسيه في مجال التدريب، وحلقات عمل والقيام بزيارات دراسية وإتاحة مواد إعلامية، وغير ذلك.

١٩٩- وخلال الفترة ٢٠٠٦-٢٠١٠، أجرى متخصصون من مولدوفا زيارات دراسية للنمسا ورومانيا للإلمام بالممارسات الحسنة في مجال إنشاء وتطوير خدمات لضحايا/مرتكبي العنف المتزلي والتواصل بين الوكالات الحكومية والسلطات العامة المركزية والسلطات العامة المحلية والمنظمات غير الحكومية بغية تسوية حالات العنف المتزلي. ونتيجة لذلك، عدّل الإطار التنظيمي (اعتماد القانونين رقم 45-XVI و167-XVI) وأرسيت الأسس لإعداد خدمة لدعم

(٢٥) .Report on the Compatibility of Gender Equality Legislation, MLSPF, 2009

ضحايا العنف المتزلي. وتلقى ١٠ من المتخصصين (موظفون عامون ومعلمون) تدريباً على الميزنة الجنسانية في موسكو وقاموا بإعداد منهج دراسي وأدخلوا مادة الميزنة الجنسانية في دراسات درجة الماجستير، وذلك بدعم منهجي من أكاديمية مولدوفا للدراسات الاقتصادية.

٢٠٠- وفي عام ٢٠١٠ وحده، أُتيح التدريب في إطار مشروع "حماية وتمكين ضحايا الاتجار بالبشر والعنف المتزلي" للفئات التالية: ٢١ مدرباً - طبيياً - العنف المتزلي وتنظيم جلسات تدريبية للأطباء؛ ٢٨ متدرباً (قضاة ومدعون ومحامون وغيرهم)؛ تنظيم حلقات عمل لمتخصصين متعددي التخصصات: ٢٢ عاملاً اجتماعياً، ١٠٦ رؤساء أقسام، ١٤٨ طبيياً أسرياً، ١١١ طبيياً نفسياً/معلماً، ٢٨ قسيساً، ١٨٠ قاضياً ومدعياً ومحامياً في تنفيذ القانون رقم 45-XIV لمنع العنف المتزلي ومكافحته/والقانون رقم ١٦٧. وأُجريت بعثات للرصد والإشراف بعد التدريب في ٢٨ مجتمعاً محلياً مستهدفاً. وأعدت مبادئ توجيهية بشأن تدخل هيئات المساعدة الاجتماعية ومرافق الرعاية الصحية في حالات العنف المتزلي. وساعدت كل هذه الأنشطة في تعريف المتخصصين المذكورين بالمعايير الدولية في معالجة قضايا العنف المتزلي من منظور حقوق الإنسان وفي تعزيز التدخلات المتخصصة في أوضاع العنف المتزلي.

٢٠١- وتُنظّم سنوياً دورات تدريب للمسؤولين عن تنسيق الشؤون الجنسانية بمساعدة من شركاء وطنيين ودوليين، تجدر الإشارة بوجه خاص من بينهم إلى صندوق الأمم المتحدة للمرأة (صندوق الأمم المتحدة للمرأة)، وهو الآن جزء من مشروع الأمم المتحدة للمرأة) المعنون "تعزيز المساواة الجنسانية في السياسات والبرامج الإنمائية الوطنية". وركز برنامج الصندوق خلال الفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٩ على تعزيز قدرات الحكومة في مجال إعداد السياسات المراعية للمساواة بين الجنسين. وبفضل ما تلقاه المتخصصون التابعون للسلطات العامة المركزية من معلومات وتدريب في الفترة المذكورة آنفاً، تمكنوا من المشاركة بهمة في إعداد البرنامج الوطني لكفالة المساواة الجنسانية للفترة ٢٠١٠-٢٠١٥. ووافق القرار الحكومي رقم ٩٣٣، المؤرخ ٣١ كانون الأول/ديسمبر على وثيقة البرنامج.

٢٠٢- وخلال عام ٢٠١٠ وحده، وبدعم من برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشري/الإيدز وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومشروع الأمم المتحدة للمرأة، عُقدت دورات تدريب لمنسقي الشؤون الجنسانية لتدريبهم على الميزنة الجنسانية ومعايير الإبلاغ المستمدة من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وعلى مسائل فيروس نقص المناعة البشري المكتسب/الإيدز، وغير ذلك. ونتيجة لذلك، أصبحت الوثائق القطاعية أجود في هذا المجال.

٢٠٣- وخلال الفترة المذكورة، وبدعم من صندوق الأمم المتحدة للمرأة (وهو الآن جزء من مشروع الأمم المتحدة للمرأة)، أُقيمت مكتبة في إدارة سياسة المساواة الجنسانية ومنع العنف (وزارة الحماية الاجتماعية والأسرة والطفل/وزارة العمل والحماية الاجتماعية والأسرة) تتضمن مراجع محلية وأجنبية شتى عن المساواة الجنسانية. وهذه المراجع متاحة

للمتخصصين في هذا المجال. بمن فيهم المتخصصون التابعون لوزارات أخرى. وفي الوقت نفسه، نشير إلى انعدام الموارد لإعداد ونشر المواد الإعلامية وبوجه أخص الموارد المنهجية وموارد التدريب لمختلف فئات المتخصصين.

٢٠٤- ولتنفيذ التوصيات الختامية للجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة: جمهورية مولدوفا (٢٠٠٦)، قامت الوكالات الحكومية، في شراكة مع المجتمع المدني، بتدريب المسؤولين المهنيين عن أعمال القوانين ومنسقي الشؤون الجنسانية على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة والبروتوكول الاختياري لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. فخلال الفترة ٢٠٠٨-٢٠١٠، عُقدت حلقات تدارس عن "اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وبروتوكولها الاختياري - صكوك حماية حقوق المرأة" في شراكة مع وزارة العمل والحماية الاجتماعية والأسرة ومركز الشؤون الجنسانية والنادي السياسي ٥٠/٥٠ وبدعم من بعثة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في مولدوفا و KARAT Coalition & Oxfam Novib. وتلقى قرابة ٢٠٠ شخص التدريب في هذه الحلقات.

٢٠٥- ورغم الجهود المذكورة آنفاً، لا تزال معرفة المتخصصين التابعين لهيئات أعمال القانون والهيئات القضائية باتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وبروتوكولها الاختياري غير كافية. وهو أمر يثبت عدم ورود إحالة مرجعية مطلقاً إلى الاتفاقية في أي حكم قضائي.

٢٠٦- وتتضمن برامج تدريب مختلفة موجهة للمتخصصين موضوع حقوق الإنسان، ويركز موضوعاً "التوعية المدنية" و"نحن والقانون" في نظام التعليم قبل الجامعي على تعريف الشباب بحقوقهم والتزاماتهم. ويُحتفل باليوم السنوي لحقوق الإنسان في العاشر من كانون الأول/ديسمبر^(٣٦). وتدرك الحكومة الحاجة لتعزيز جهود الأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني والهيئات الحكومية لضمان الاتساق والاستدامة في عملية التوعية بحقوق الإنسان وإتاحة المعلومات عنها.

٢٠٧- ومنذ سنوات، تشارك الوكالات الحكومية والسلطات العامة المحلية، بالاشتراك مع منظمات المجتمع المدني وبدعم من منظمات دولية (بعثة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في مولدوفا، صندوق الأمم المتحدة للسكان، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مشروع الأمم المتحدة للمرأة، برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشري/الإيدز، منظمة العمل الدولية) في أنشطة شتى تدرج في إطار "الحملة العالمية للتعبئة ضد العنف القائم على نوع الجنس على مدى ١٦ يوماً" وتركز على تعريف الجمهور بظاهرة العنف المتري

(٢٦) يعتبر تعزيز حقوق الإنسان من أهم أولويات فريق الأمم المتحدة القطري في مولدوفا. ومنذ عام ٢٠٠٤، دأبت وكالات الأمم المتحدة في مولدوفا على أن تقدم سنوياً جوائز لأفضل المنظمات غير الحكومية ووسائل الإعلام ترويجاً لحقوق الإنسان. وتقدم الجوائز أثناء حفل توزيع جوائز حقوق الإنسان الذي يُنظم سنوياً في ١٠ كانون الأول/ديسمبر وهو يوم الاحتفال بحقوق الإنسان. وينظم فريق الأمم المتحدة القطري في مولدوفا منافسة. وفي السنوات السابقة، أُجريت عملية تقديم/ترشيح عامة.
http://www.un.md/news_room/pr/2011/HRGala2011/index_eng.shtml

بحسبائها انتهاكاً لحقوق الإنسان، وبحمية ضحايا العنف المتزلي ومساعدتهم وإيجاد حل لأعمال العنف ومكافحتها، وخلاف ذلك. ومنذ عام ٢٠١٠، تولت وزارة العمل والحماية الاجتماعية والأسرة زمام القيادة في تنسيق الحملة بالتعاون مع المنظمات غير الحكومية المتخصصة والمنظمات الدولية المذكورة آنفاً. وفي عام ٢٠١٠، شملت الحملة زهاء ١٠٠ ٠٠٠ شخص. ومن الحقائق الإيجابية تخصيص موارد من ميزانيات السلطات العامة المحلية لبعض الأنشطة.

٢٠٨- ووفق قرار الجمعية العامة ٤٧/٢٣٧ المؤرخ ٢٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣، تحتفل مولدوفا باليوم الدولي للأسرة. ومنذ عام ٢٠٠٩، يُنظّم سنوياً في مولدوفا مهرجان "الأسرة" بمبادرة من وزارة العمل والحماية الاجتماعية والأسرة ووكالات الأمم المتحدة. وفي عام ٢٠١٠، شارك فيه هذا الحدث الذي جرى تنظيمه في ١٠ مقاطعات قرابة ٧٠ ٠٠٠ شخص. وزاد وعي الجمهور بمسائل من قبيل القيم العائلية وعدم التسامح بتاتاً مع العنف المتزلي وزيادة مشاركة الرجال في رعاية الأطفال وفي المسؤوليات الأسرية، وخلاف ذلك. وفي عام ٢٠١١، كان هذا الحدث أوسع نطاقاً، إذ نظمت نحو ٢٠ من السلطات العامة المحلية هذا الاحتفال واحتفلت باليوم الدولي للأسرة في ١٥ أيار/مايو.

٢٠٩- وترمي هذه الأنشطة إلى تنفيذ توصيات اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة بتنظيم حملات لزيادة وعي النساء والرجال بمسؤولياتهم المتساوية في الحياة الخاصة والعامة وتشجيع وسائل الإعلام الجماهيرية على تصوير المرأة ووضعها تصويراً إيجابياً، وغير ذلك.

٢١٠- وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قُدمت أموال من ميزانية الدولة لخدمات إعادة تأهيل ضحايا الاتجار بالبشر والعنف المتزلي: ١٠٠ ٤٦١ لية في عام ٢٠١٠ لاستدامة مركز المساعدة والحماية لضحايا الاتجار بالبشر وضحاياهم المحتملين من شيسناو. وفي عام ٢٠٠٩، حُصّصت موارد مالية بلغت ٨٠٠ ٤٤٧ لية مولدوفية من ميزانية البلدية لاستدامة مركز الأزمات الأسرية (SOTIS)؛ وفي عام ٢٠١٠، حُصّصت اعتمادات بلغت ٩٠٠ ٥٢٦ لية. وتجسد هذه الأعمال جهود الحكومة والسلطات العامة المحلية لضمان استمرار الخدمات والتغلب على الاعتماد على الأموال الدولية.

دال- تقديم التقارير الوطنية

٢١١- في ١ آذار/مارس ٢٠٠٦، اتخذت حكومة جمهورية مولدوفا القرار رقم ٢٢٥ بشأن اللجنة الوطنية للتقارير الأولية والدورية عن تنفيذ العهد الدولي التي تكون جمهورية مولدوفا دولة طرفاً فيها. ووافق هذا القرار أيضاً على تشكيلة اللجنة وعلى لوائحها التنظيمية. ويمثل أعضاء اللجنة الأغلبية المطلقة من الوزراء على نحو يشمل جميع المجالات التي تحكمها معاهدات دولية تكون جمهورية مولدوفا طرفاً فيها كما هو مبين في الفصل الرابع من القرار الحكومي رقم ٢٥٥، وعلى وجه التحديد: حقوق الإنسان والعدالة والقطاع الاقتصادي والاجتماعي والقطاع الحقيقي.

٢١٢- ومنذ إنشاء اللجنة في عام ٢٠٠٦، عقدت عدة اجتماعات اتخذت شكل مجموعات عمل ونظرت في مشروعات التقارير المقدمة إلى اللجنة ووافقت على التقارير الوطنية وخطط العمل لتنفيذ الملاحظات النهائية التي أبدتها لجان الأمم المتحدة المواضيعية، الخ. وتجدر الإشارة إلى أن ممثلي المنظمات غير الحكومية العاملة في مجال حقوق الإنسان يحضرون جميع اجتماعات اللجنة وبوسعهم التعليق على جميع الوثائق التي تنظر فيها، كما أن أعضاء اللجنة ينظرون في النتائج التي توصل إليها هذه المنظمات.

٢١٣- وأعدّ تقرير تنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في مولدوفا بدعم من المسؤولين عن تنسيق الشؤون الجنسانية في الوزارات/الكيانات الرئيسية. وبجانب المشاورات بين الوزارات، أُحرقت مشاورات مع المنظمات الدولية وغير الحكومية بشأن تحرير التقرير وذلك بدعم من مشروع الأمم المتحدة للمرأة. وتطبيقاً لمبدأ المشاركة، وُضع مشروع التقرير على الموقع www.mmmpf.gov.md وخضع للنقاش في مائدة مستديرة شارك فيها ممثلون للوكالات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات الحكومية.

٢١٤- وناقشت اللجنة الحكومية للمساواة الجنسانية (٩ حزيران/يونيه ٢٠١١) تقرير تنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة ووافقت عليه. ووفق الإجراءات المذكورة، وافقت اللجنة الوطنية لإعداد التقارير الأولية والدورية عن تنفيذ الاتفاقيات الدولية التي تكون جمهورية مولدوفا طرفاً فيها (٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١١) على الوثيقة. وفي تموز/يوليه ٢٠١١، استمع اجتماع اللجنة البرلمانية المعنية بالحماية الاجتماعية والصحة والأسرة إلى التقرير.

هاء- معلومات عن عدم التمييز والمساواة وسبل الانتصاف الناجمة

٢١٥- يُلزم القانون الوطني الدولة والأسرة بحماية الأطفال وتنشئتهم ودعمهم وتعليمهم وحمايتهم. ويتولى المجلس الوطني لحماية حقوق الطفل مسؤولية إعداد وتنفيذ سياسات حماية حقوق الأطفال والأسرة وكفالة التنسيق بين القطاعات على الصعيدين الوطني والمحلي. ويمثل أمين المظالم لحقوق الأطفال وسيلة مهمة لتعزيز حقوق القاصرين وحمايتهم ورصدها.

٢١٦- وتتولى سلطات الوصاية التي تعمل في كل مقاطعة/بلدية حل أغلب حالات انتهاك حقوق الأطفال. وبموجب القانون، يحق للأطفال الذين بلغوا سن الرابعة عشرة أن يتصلوا بهذه المؤسسات مباشرة إذا انتهكت حقوقهم. ويجوز للأطفال أيضاً تقديم شكوى للمحكمة القانونية مباشرة.

٢١٧- وتنظم الاستراتيجية الوطنية لحماية الطفل والأسرة (٢٠٠٣) واستراتيجية وخطوة عمل إصلاح نظام رعاية الأطفال داخل المؤسسات للفترة ٢٠٠٧-٢٠١٢ السياسات الاجتماعية لحماية الطفل. وتنص هذه السياسات على سبيل الأولوية على تطبيق، أشكال الحماية الأسرية والاجتماعية للأطفال الذين يواجهون صعوبات. ويمثل إيداع الطفل في مرفق

من مرافق الإقامة آخر خيار نظراً للعواقب السلبية المترتبة على ذلك والتي تؤثر في نمو الطفل النفسي والاجتماعي واندماجه في المجتمع في مرحلة لاحقة. ويمثل تحديد الآليات التي تتيح إعادة توجيه الأموال من الرعاية في المؤسسات نحو مجموعة جديدة من الخدمات القائمة على المجتمع وذات الطابع الأسري هدفاً مهماً في هذا الصدد.

٢١٨- ويشير المتخصصون إلى التأثير المتناقض الناجم عن هجرة الوالدين طلباً للعمل، فهي من جهة، فوائد اقتصادية ومالية ولكنها تؤثر سلباً على الأطفال الذين تركهم الوالدان خلفهم، من جهة أخرى. وكثيراً ما يكون أفراد أسرة المهاجرين من الأطفال والمسنين عرضة للإقصاء الاجتماعي^(٢٧). ولتخفيف التأثيرات السالبة الناجمة عن الهجرة وزيادة فوائدها الإنمائية إلى أقصى حد، جعلت الحكومة إعداد سياسات ومبادرات في هذا الشأن من ضمن أولوياتها. وبجانب إدارة الهجرة واستخدام تحويلات المهاجرين استخداماً فعالاً، تمثل حماية الأطفال والمسنين الذين خلفهم المهاجرون توجهاً مهماً. وفي هذا السياق، تنفذ الحكومة خطة العمل الوطنية لحماية الأطفال المخلفين دون رعاية الوالدين (٢٠١٠-٢٠١١). أما بشأن البرامج غير الدراسية ومشاركة الأطفال في اتخاذ القرارات، فتشمل نماذج المشاركة الإيجابية ما يلي: مجالس الأطفال المحلية، وفريق رصد حقوق الأطفال، وتكوين فرق من المعلمين الأقران للتشجيع على اتباع نظام حياة صحي، الخ. وأنشئت لجان لحماية الأطفال الذين يواجهون صعوبات بغية الحؤول دون وضع الأطفال في المؤسسات وتشجيع إخراجهم منها.

٢١٩- ويشمل إصلاح قضاء الأحداث جميع فئات الأطفال مثل الضحايا القاصرين والأطفال الذين شهدوا وقوع جرائم. واستُحدثت أيضاً آليات رئيسية وثانوية لمنع ارتكاب القصر جرائم للمرة الأولى أو تكرار ارتكابهم جرائم. وتستخدم الخدمات المجتمعية مثل الوساطة والوضع تحت المراقبة والعمل المجتمعي بدائل عن الحبس. وتُستعمل هذه الخدمات في الجرائم البسيطة التي يمكن تفادي الحبس فيها.

٢٢٠- وتمثل إتاحة الاستفادة من نظام الضمانات الاجتماعية التابعة للدولة عنصراً رئيسياً في قياس المعاملة غير التمييزية والفرص المتساوية لجميع أفراد المجتمع في الحصول على المساعدة الحكومية بغية تقليل مخاطر الفقر. ويؤدي نظام الخدمات دوراً مهماً في نظام الحماية الاجتماعية، فهو يستكمل نظام الفوائد النقدية بل ويحل محله في بعض الأحيان، مما يساهم بدرجة ملموسة في جعل الاندماج أكثر فعالية.

٢٢١- وتمر الحماية الاجتماعية في جمهورية مولدوفا بطور انتقال من نظام يقوم على وضع الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة في مؤسسات الإقامة إلى نظام الخدمات المجتمعية. وينطوي إنشاء الخدمات على المستوى المجتمعي على تكاليف مرتفعة كما أن

(٢٧) Specific needs of children and elderly without care of family members left to work abroad. (٢٧) MLSPF, USM, OIM, UNFPA, Agency of Czech Republic for Development Cooperation. www.mmpsf.gov.mdChisinău, 2011

وجود نظام مزدوج لا يشجع على تطويرها. وتنطوي المرحلة المبكرة من عملية الإخراج من المؤسسات الإصلاحية على الإبقاء على نظام ذي شقين: إنشاء خدمات بديلة على الصعيد المجتمعي مع الإبقاء على النظام الحالي ريثما تتحقق إعادة اندماج الأشخاص المعينين اندماجاً تاماً في النظام الجديد.

٢٢٢- ويجري تنفيذ البرنامج الوطني لإنشاء خدمات اجتماعية متكاملة للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٢ بغية توسيع نطاق الخدمات الاجتماعية المجتمعية والمتخصصة وتحقيق زيادة ملموسة في فعالية وكفاءة الخدمات الاجتماعية شديدة التخصص التي تقترب فيها تدابير الوقاية بتدابير إعادة التأهيل. ولتوفير خدمات اجتماعية جيدة، تعكف السلطات على وضع آلية لتقييم مقدمي الخدمات الاجتماعية وإجازتهم.

٢٢٣- وفي عام ٢٠١٠، صدقت جمهورية مولدوفا على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة بالقرار رقم 166-XVIII المؤرخ ٩ تموز/يوليه ٢٠١٠. وفي هذا السياق وبغية تنفيذ الميثاق الاجتماعي الأوروبي المنقح، يمثل اندماج الأشخاص ذوي الإعاقة اجتماعياً إحدى أولويات السلطات العامة المحلية والمركزية والمجتمع المدني. ولتكييف القوانين التنظيمية بشأن حماية الأشخاص ذوي الإعاقة في جمهورية مولدوفا مع أحكام الاتفاقية، أقر القانون رقم 169-XVIII، المؤرخ ٩ تموز/يوليه ٢٠١٠ استراتيجية الاندماج الاجتماعي لذوي الإعاقة للفترة ٢٠١٠-٢٠١٣ التي تعرّف إصلاح سياسة الدولة في هذا المجال وتتضمن مبادئ توجيهية لمواءمة نظام الحماية الاجتماعية لذوي الإعاقة مع المعايير الأوروبية وأحكام الاتفاقية.

٢٢٤- ويوجد في مولدوفا أكثر من ١٧٩ ٠٠٠ من ذوي الإعاقة منهم ١٥ ٠٠٠ طفل. وتمثل المرأة نحو ٤٩ في المائة من مجموع الأشخاص ذوي الإعاقة مقابل ٥١ في المائة من الرجال. ويعيش قرابة ٥٩ في المائة من مجموع ذوي الإعاقة في مناطق ريفية. ومن حيث العمر، تنتشر الإعاقة في صفوف الفئة العمرية ٤٠-٥٩ سنة في أكثر من ثلثي الحالات وحسب البيت الوطني للتأمين الاجتماعي، زاد عدد الأشخاص ذوي الإعاقة والسكان المستقرين والسكان العاملين في جمهورية مولدوفا خلال الفترة ٢٠٠٦-٢٠١٠ بنسبة ٥,٠ في المائة و١٥,٧ في المائة على التوالي في نهاية عام ٢٠١٠ (الجدول ٣٦)

الجدول ٣٦

نمو السكان وعدد الأشخاص ذوي الإعاقة، ٢٠٠٦-٢٠١٠

٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	
٣٥٦٣,٧	٣٥٦٧,٥	٣٥٧٢,٧	٣٥٨١,١	٣٥٨٩,٩	عدد السكان المستقرين، بالآلاف
١١٤٣,٤	١١٨٤,٤	١٢٥١,٠	١٢٤٧,٢	١٢٥٧,٣	عدد السكان العاملين، بالآلاف
١٧٩,١	١٧٦,٧	١٧٣,١	١٧٠,٣	١٦٧,٥	عدد الأشخاص ذوي الإعاقة، بالآلاف
					نسبة عدد الأشخاص ذوي الإعاقة
%٥,٠	%٥,٠	%٤,٨	%٤,٨	%٤,٧	للسكان المستقرين، بالنسبة المئوية

٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	
٪١٥,٧	٪١٤,٩	٪١٣,٨	٪١٣,٧	٪١٣,٣	نسبة عدد الأشخاص ذوي الإعاقة إلى السكان العاملين، بالنسبة المئوية
٨٢٦,٤	٨٥٢,٧	٨٨٢,٧	٧٧٧,٩	٧٨٧,٤	عدد الأطفال دون سن ١٨ (حتى سن ١٦ للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧)
١٥,١	١٥,٢	١٤,١	١٢,٧	١٢,٦	عدد الأطفال ذوي الإعاقة، بالآلاف
٪١,٨	٪١,٨	٪١,٦	٪١,٦	٪١,٦	نسبة عدد الأطفال ذوي الإعاقة إلى عدد الأطفال الكلي، بالنسبة المئوية
٪٨,٦	٪٨,٦	٪٨,٢	٪٧,٤	٪٧,٥	نسبة عدد الأطفال ذوي الإعاقة إلى عدد الأشخاص ذوي الإعاقة، بالنسبة المئوية

المصدر: المكتب الوطني للإحصاء، البيت الوطني للتأمين الاجتماعي.

٢٢٥- ووافقت الحكومة على عدد من الأوراق المفاهيمية بشأن الخدمات الاجتماعية من بينها "البيت المحمي" و"البيت المجتمعي". وتتضمن هذه الخدمات إسكان البالغين ذوي الإعاقة العقلية الطفيفة المتمتعين بالأهلية القانونية الكاملة والمفتقرين إلى السكن أو هم بحاجة إلى تحسين ظروف عيشهم وبوسعهم أن يعيشوا بصورة مستقلة في المجتمع المحلي مع توفير دعم لهم من حين لآخر في مساكن أو توفير الحماية والرعاية والدعم لذوي الإعاقة العقلية الذين تستدعي حالتهم توفير الحد الأدنى من الإعاشة على نحو متصل حتى تتطور قدراتهم ويندمجوا في المجتمع المحلي.

٢٢٦- وفي عام ٢٠١٠، أجرت وزارة العمل والحماية الاجتماعية والأسرة، بالاشتراك مع وزارة الصحة ومراكز أطباء الأسر وأقسام/شعب المساعدة الاجتماعية والحماية الاجتماعية، بحثاً لتحديد عدد الأشخاص ذوي الإعاقة الذين تلزمهم الرعاية والمراقبة المستمرة من قبل شخص آخر (ترد النتائج في الجدولين ٣٧ و٣٨). وتستخدم الإحصاءات في إعداد السياسات وتقدير النفقات اللازمة لإنشاء خدمة المساعدة الاجتماعية الشخصية.

الجدول ٣٧

عدد الأشخاص ذوي الإعاقة الذين تلزمهم رعاية دائمة وفتاتهم وسماقم المميّزة

الفئة	نوع الجنس		مقدم الرعاية الرئيسي		شخص غريب	شخص قريب آخر	والد	الرجال	النساء	ذوو الإعاقة من التقاعدين لكبر السن	ذوو الإعاقة بعد سن التقاعد	ذوو الإعاقة ممن هم في سن العمل	ذوو الإعاقة من الطقولة	الأطفال ذوي الإعاقة	المجموع بالآلاف
	الرجال	النساء	الرجال	النساء											
	١	٢	٣	٤	٥										١٣,٨
	١٣٪	١٧٪	١٩٪	١٥٪	٣٦٪										٨,٨ (٤+٣+٢+١)
	٤٣٪	٥٧٪	-	-	-										٤,٢ (٢+١)

المصدر: بحث أجرته وزارة العمل والحماية الاجتماعية والأسرة، ووزارة الصحة، ومراكز أطباء الأسر وأقسام/شعب المساعدة الاجتماعية والحماية الاجتماعية.

الجدول ٣٨

مقدم الرعاية الرئيسي حسب فئات الأشخاص

الفئة	مقدم الرعاية الرئيسي		
	والد	قريب آخر	شخص غريب
الأطفال ذوو الإعاقة	٩١,١٪	٦,٥٪	٢,٤٪
البالغون ذوو الإعاقة	٣٣,٠٪	٥٧,٨٪	٩,٢٪
المتقاعدون كبار السن	٠,٤٪	٨٣,٦٪	١٦,٠٪

المصدر: بحث أجرته وزارة العمل والحماية الاجتماعية والأسرة، ووزارة الصحة، ومراكز أطباء الأسر وأقسام/شعب المساعدة الاجتماعية والحماية الاجتماعية.

٢٢٧- ورغم الأعمال الإيجابية المذكورة آنفاً، يتسم الإدماج الاجتماعي، لا سيما إدماج الأطفال ذوي الإعاقة، بالصعوبة وذلك بسبب محدودية وصولهم إلى رياض الأطفال والمدارس والجامعات وسواها من المؤسسات العامة، مما يعوق ممارسة حقوقهم في التعليم والمشاركة في حياة المجتمع الاجتماعية والثقافية وهو أمر يؤثر لاحقاً على فرص العمل المتاحة لهم وعلى حياتهم الاجتماعية^(٢٨). ومن المهم، بين أمور أخرى، إنشاء نظام وطني آلي للبيانات، وبما في ذلك البيانات المصنفة جنسانياً، وهو نظام يجري إعداده في الوقت الراهن.

Approaches to social exclusion in Moldova. Methodological and analytical aspects. NBS, (٢٨) www.undp.mdUNIFEM, UNDP. Chişinău, 2010

٢٢٨- ولكفالة حق الاندماج الاجتماعي (في المجالات التالية: الحماية الاجتماعية، العمل، الرعاية الصحية، التعليم، المعلومات، إتاحة استخدام البنى التحتية، خلاف ذلك) للأشخاص ذوي الإعاقة الحادة المحتاجين للرعاية والرقابة على نحو متواصل من قبل شخص آخر، أدرجت وزارة العمل والحماية الاجتماعية والأسرة مادة عن إنشاء خدمة اجتماعية "للمساعدة الشخصية" وتطويرها في مشروع قانون الاندماج الاجتماعي للأشخاص ذوي الإعاقة الذي عُرض على الحكومة لتتظر فيه وتعتمده.

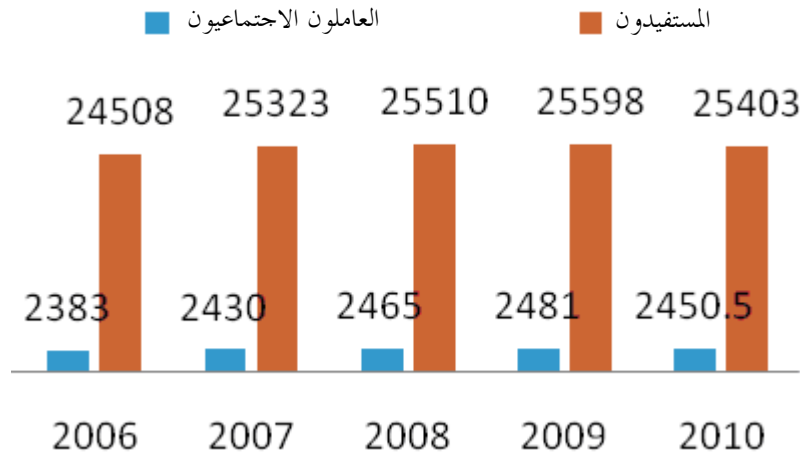
٢٢٩- وفي تموز/يوليه ٢٠١١، عرضت وزارة العمل والحماية الاجتماعية والأسرة خارطة طريق لإعداد منهجية جديدة لتحديد الإعاقة في جمهورية مولدوفا. وستيسر خارطة الطريق هذه التي يدعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إعداده المشروع في إصلاحات تكفل اندماج ذوي الإعاقة اجتماعياً وفق أحكام اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وتنفيذ مختلف مؤسسات الدولة المحلية والمركزية لها.

٢٣٠- ويتيح إنشاء النظام المتكامل للخدمة الاجتماعية فرصاً أفضل لاندماج الأشخاص الذي يواجهون صعوبات اجتماعياً على نحو يكفل مراعاة حقوقهم الأساسية. وفي عام ٢٠١٠، اعتُمد القانون رقم ١٢٣، المؤرخ ١٨ حزيران/يونيه ٢٠١٠ بشأن الخدمات الاجتماعية وهو قانون يضع الإطار العام لإنشاء نظام الخدمة الاجتماعية المتكامل وتطبيقه ويحدد واجبات ومسؤوليات السلطات العامة المحلية والمركزية وغيرها من الكيانات القانونية والأفراد المأذون لهم بتقديم الخدمات الاجتماعية، فضلاً عن حماية حقوق المستفيدين من الخدمات الاجتماعية.

٢٣١- وحسب البيانات التي قدمتها المؤسسات الإقليمية للمساعدة الاجتماعية، بلغ عدد المؤسسات الاجتماعية التي قدمت خدمات اجتماعية استفاد منها ٥٤٢٠ من ذوي الإعاقة من الأفراد/الأسر والبالغين، ١٠٨ مؤسسات في مولدوفا. ويجري في الوقت الحالي إنشاء وتطوير خدمات اجتماعية مجتمعية كبديل لخدمات الإيواء الاجتماعية (الشكلان ٨ و٩). ويكمن الهدف الرئيسي المبتغى من إبقاء الأشخاص أو الأسر المحتاجة في إطار تنظيمي على مقربة من المجتمع المحلي في تجنب التهميش والإقصاء الاجتماعيين وتسهيل إعادة اندماج المستفيدين في بيئة أسرية وفي المجتمع المحلي. ويوجد على صعيد المجتمع المحلي، عدد محدود من الخدمات الاجتماعية: الرعاية المنزلية، مطاعم المعونة الاجتماعية، الدعم المالي من صندوق الدعم الاجتماعي للسكان وخدمات المراكز المجتمعية.

الشكل ٨

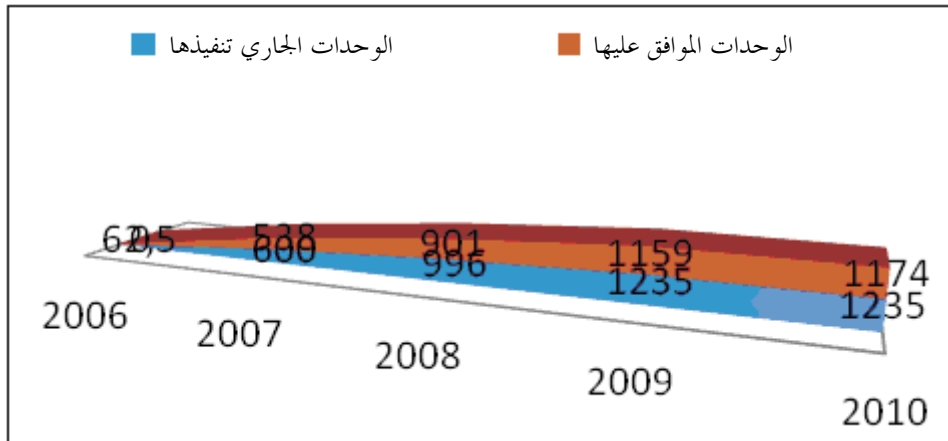
تطور الخدمات الاجتماعية، ٢٠١٠-٢٠٠٦



المصدر: وزارة العمل والحماية الاجتماعية والأسرة.

الشكل ٩

تطور الخدمات الاجتماعية، ٢٠١٠-٢٠٠٦



المصدر: وزارة العمل والحماية الاجتماعية والأسرة.

٢٣٢- والمسنون هم فئة من الفئات الرئيسية المعرضة للإقصاء الاجتماعي بسبب سُماتهم العمرية التي تؤثر على استقلالهم الذاتي (صعوبات شعورية وبدنية/حركية) وعلى قدرتهم على تحقيق دخل إضافي. ولذلك، يمثل المسنون حصة كبيرة تبلغ ٢٤,٨ في المائة من مجموع السكان الذين يعانون من الفقر المتواصل وهو وضع يُعزى إلى قدرتهم المحدودة على الحصول على دخل إضافي وإلى ضآلة معاشاتهم التقاعدية. ومن ثم، فهم بحاجة إلى طلب الدعم من أطفالهم أو أقربائهم أو جيرانهم في إطار التماسك الاجتماعي. وبذلك، يتمكن المسنون من الحصول بسهولة على نصيحة أو مساعدة في حالة المرض. بيد أنه من العسير عليهم الحصول على مساعدة مالية أكبر لمواجهة حالات الطوارئ.

٢٣٣- وتمثل المعاشات التقاعدية مصدر دخل المسنين الرئيسي وهي تهدف إلى تعويض نقصان الدخل الناجم عن التقاعد، كما أنها تُظهر قدرة نظام التأمين الاجتماعي على الدفع. وتعوض المعاشات التقاعدية عن الدخل السابق للتقاعد بنسبة ٢٦,٣ في المائة فقط، مما يمثل نحو ٥٥ في المائة من الحد الأدنى للكفاف بالنسبة إلى المتقاعدين. ويُستخلص من ذلك أن المسنين يواجهون صعوبات جسيمة في مراكمة الموارد وإعادة توزيعها^(٢٩).

٢٣٤- وخلال السنوات الماضية، أُدخلت تغييرات عديدة على قانون المعاشات حدثت أولها في عام ٢٠١٠ عندما قرر البرلمان أن يتلقى كبار الموظفين معاشاً يعادل ٤٢ في المائة من راتبهم عوضاً عن ٧٥ في المائة من قبل. وزاد المعاش على التأمين بالنسبة للوزراء من سنتين إلى أربع سنوات. وفي ١ نيسان/أبريل ٢٠١١، زادت المعاشات بنسبة ٧,٨ في المائة. ويبلغ المعاش المتوسط لكل الأعمار ٩٠٠ لية. ويكسب العاملون القرويون في المتوسط ٥٧٠ لية بينما يكسب بقية المتقاعدين ٦٤١ لية. ومنذ ١ تموز/يوليه، سيزيد معاش التأمين تدريجياً ليصل إلى ٦ أشهر كل سنة بين ٣٠ و٣٥ سنة للرجال والنساء على حد سواء. وسيكون عمر التقاعد للقضاة والمدعين، مثلهم مثل الموظفين العاملين الآخرين، على النحو التالي: ٥٧ سنة للنساء و٦٢ سنة للرجال. ويتقاعد العسكريون والشرطة بعد ٢٥ سنة من الخدمة وليس ٢٠ سنة كما كان الحال من قبل^(٣٠). وعلى هذا النحو، تبذل الحكومة جهوداً لمواءمة نظام المعاش مع معطيات التنمية الاجتماعية بغية تقليل أوجه التباين الحالية.

٢٣٥- ووفق القانون رقم ٤٩٩-٤٩٩، المؤرخ ١٤ تموز/يوليه ١٩٩٩ بشأن البدلات الاجتماعية التي تقدمها الدولة لبعض فئات المواطنين (القانون المعدل)، تمثل هذه البدلات المبالغ التي تُدفع شهرياً من ميزانية الدولة عبر ميزانية نظام التأمين الاجتماعي للدولة إلى السكان الذين لا يحق لهم الحصول على معاش. والمستفيدون من البدلات الاجتماعية هم أشد فئات السكان ضعفاً.

٢٣٦- ولكفالة حقوق من يعانون من أمراض مختلفة تتطلب مساعدة طبية متخصصة، أنشئت خدمات متخصصة شتى. فتم إنشاء المركز الوطني للصحة العقلية (مرسوم وزارة الصحة رقم ٤٨٢ المؤرخ ١٣ تموز/يوليه ٢٠١٠). ويُعزّم أيضاً إعداد الاستراتيجية الوطنية لتحقيق التكامل في خدمات الصحة العقلية في الرعاية الأولية وخطة الأنشطة لزيادة إتاحة الرعاية الصحية العقلية. وأقيم في المستوصف الجمهوري للمخدرات مركز يتيح خدمات إعادة التأهيل النفسي لمتعاطي المخدرات الذين يتلقون علاجاً شاملاً من إدمان المخدرات. ويتضمن العلاج إعادة تأهيل يقوم بها فريق متخصص في العلاج النفسي يتألف من أطباء نفسانيين وأطباء عموميين وعاملين اجتماعيين ومتطوعين (من متعاطي المخدرات سابقاً). وأقيمت كذلك ١٠ مراكز مجتمعية لدعم مرضى السل تنتشر في سائر أنحاء البلاد.

Approaches to social exclusion in Moldova. Methodological and analytical aspects, 2010. (٢٩)
www.undp.md

http://news.mail.ru/inworld/moldova/politics/6504477/ (٣٠)

٢٣٧- ويُضطلع بأنشطة تخص المصابين بفيروس نقص المناعة البشري المكتسب تركز على الخدمات الصحية والرعاية الطبية والمواظبة على العلاج بمضادات فيروسات النسخ العكسي. وتعمل في البلاد شبكة من مكاتب التوجيه والفحص الطوعي لفيروس نقص المناعة البشري المكتسب والتهاب الكبد باء وجيم. وتقدم هذه الشبكة المعلومات والفحص السري المجاني. ولمنع انتقال فيروس نقص المناعة البشري المكتسب/الإيدز من الأم إلى الجنين، تُتاح للحوامل فرصة التوجيه والفحص على أساس طوعي والعلاج الخاص القائم على السرية. وبفضل هذه الجهود المبذولة في مولدوفا، انخفض احتمال الإصابة قبل الولادة من ٤٠-٥٠ في المائة إلى ١,٩٢ في المائة.

٢٣٨- ويمثل اعتماد البرنامج الوطني للتشجيع على اتباع نمط حياة صحي للفترة ٢٠٠٧-٢٠١٥ خطوة مهمة. ووجهت العناية بوجه خاص لتنظيم حملات إعلامية عامة تتناول مختلف الجوانب الصحية وتشمل أنشطة خاصة مثل اليوم الدولي لمنع الانتحار في ١٠ أيلول/سبتمبر واليوم العالمي لمنع الكحول في ٢ تشرين الأول/أكتوبر واليوم العالمي للصحة النفسية في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر واليوم العالمي لإحياء ذكرى ضحايا حوادث الطرق في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر واليوم العالمي للامتناع عن التدخين في ٣١ أيار/مايو، وما إلى ذلك.

٢٣٩- وتحتفل مولدوفا سنوياً باليوم العالمي للإيدز الذي تُنظم فيه حملات إعلامية للجمهور ويُجرى فيه تدريب للخبراء وأنشطة أخرى. وتعلق الأنشطة المضطلع بها في المناطق الإدارية بتدابير الوقاية والتواصل مع المصابين بفيروس نقص المناعة البشري المكتسب ومؤازرتهم وإشراك الشباب وتنقيف الأقران في إطار المشروع الدولي للوقاية من فيروس نقص المناعة المكتسب بمشاركة الشباب من برنامج "الرقص من أجل الحياة (Dance 4 Life)" الذي أُتاح للشباب فرصة حقيقية للمشاركة في مكافحة ومنع الإصابة بفيروس نقص المناعة البشري المكتسب/الإيدز والأمراض المنقولة عن طريق الاتصال الجنسي وإدمان المخدرات والكحول. وفي عام ٢٠١٠، أُجريت في بعض المناطق (سوروكا، أنيني، نوي ولافلوفيني) منافسات تحت شعار "كن مسؤولاً عن صحتك وقدم الدعم للمصابين بفيروس نقص المناعة البشري المكتسب" شارك فيها أطفال وشباب. ونظمت مؤسسات تعليمية محاضرات ومناقشات ووزعت مواد إعلامية. ونُظّم هذا الحدث في شكل حفلات موسيقية للشباب من مناطق الضفة اليسرى لنهر نيسسترو الذين شاركوا بجمّة في أنشطة الوقاية من فيروس نقص المناعة البشري المكتسب. وفي عام ٢٠١٠، نظّم العاملون الصحيون ١٤٢ حلقة دراسية وأعدوا ١١٠ مادة إعلامية. وشارك العاملون الصحيون في ٤٠ برنامجاً تلفزيونياً و٢٨ برنامجاً إذاعياً ونُشر ٤٢ مقالاً وقُدِّمت ٢٥١٥ محاضرة وأُجريت ٣٧٣٠٠ مناقشة ونُظمت ٧٥ أمسية مواضيعية ووُضعت ٦٠٠ من النشرات واللوحات الإعلانية والمواقع الشبكية المخصصة للمسائل الصحية.

٢٤٠- وبالتعاون مع منظمات غير حكومية، تنفذ وزارة الصحة ٤٩ برنامجاً ومشروعاً استناداً إلى استراتيجية تقليل المخاطر والوقاية وإعادة التأهيل وتقديم المساعدة النفسية لمتعاطي المخدرات بالحقن الوريدي والمحتجزين والأشخاص الذين يتلقون العلاج البديل بالميثادون والمهاجرين والسائقين على الطرق الدولية والمشتغلين بالجنس على أساس تجاري والمصابين بفيروس نقص المناعة البشري المكتسب والأقليات الجنسية وسواهم.

٢٤١- وتُنظَّم أثناء اليوم الدولي للأشخاص ذوي الإعاقة معارض لبيع أعمال ذوي الاحتياجات الخاصة ومن بينهم المستفيدون من المؤسسات الاجتماعية التابعة. وتنظم هذا الحدث وزارة العمل والحماية الاجتماعية والأسرة كل عام بالتعاون مع شبكة المنظمات غير الحكومية العاملة في المجال الاجتماعي.

٢٤٢- ونتيجة لذلك، زاد وعي السكان في هذا المجال فأصبحوا يطالبون بقدر أكبر من الإلحاح بحقوقهم في مستوى جيد من المساعدة والرعاية الاجتماعيتين. وفي الوقت نفسه، تجدر الإشارة إلى الحاجة إلى أعمال مستدامة من شأنها أن تغير عقلية السكان.

٢٤٣- وجمهورية مولدوفا بلد يعبر مرحلة انتقال وهو في خضم تنفيذ إصلاحات عديدة. وقد طرأ تحسن ملموس على التشريعات الجنائية والإدارية والقوانين الناظمة للتجمعات السلمية والحصول على المساعدة القانونية والعنف المتزلي ومنع الاتجار بالبشر ومكافحته وقضاء الأحداث والمساعدة الاجتماعية. وفي الوقت ذاته، لا تزال هناك تحديات وأحداث لم تتم تسويتها بعد مثل الأحداث التي أعقبت انتخابات نيسان/أبريل ٢٠٠٩ والتي تعرضت فيها القدرات الوطنية في مجال حقوق الإنسان للاختبار وفرضت اتباع نهج استباقي جديد. ويشير الخبراء إلى نقص آليات إعمال القوانين في الإطار القانوني والتنظيمي وقصور الموارد المالية والبشرية وبقاء بعض الأفكار النمطية والتحيز على أساس نوع الجنس أو العرق أو الدين أو العمر.

٢٤٤- وتجدر الإشارة إلى أن جمهورية مولدوفا تواصل تنفيذ المعايير الدولية لحقوق الإنسان وتوصيات الأمم المتحدة ومجلس أوروبا ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا والمقرر الخاص المعني بمسألة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة والمقرررة الخاصة المعنية بالعنف ضد المرأة، ودوافعه وعواقبه.